وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

أثر التضخم على القدرة الشرائية في الجزائر

خلال الفترة (2004–2024)

من إعداد الطالبة:

– معيزي رحمة

تحت إشراف أستاذة:

معيزي جزيرة

السنة الجامعية 2024 – 2025

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

شكر وعرفان

قال تعالى:" فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ".

سورة النمل الآية 19

الحمد لله والشكر الله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل.

نتقدم بالشكر إلى والدينا حفظهم الله الذين كانوا لنا عونا في كل شيء.

ونتقدم بالشكر إلى الأستاذة " **معيزي جزيرة**" على حسن قبولها الإشراف على هذا العمل.

كما نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ "**ذبوش عبد القادر** "على توجيهاته القيمة في الدراسة التطبيقية.

كما نتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية على ما قدموه إلينا من أنوار أضاءت درب مشوارنا الدراسي.

كما نشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذا البحث المتواضع وتقييمه.

ولا يفوتنا أن نقدم خالص شكرنا إلى كل من وقف إلى جانبنا ولو بالكلمة الطيبة.

فجزاكم الله عنا خير جزاء

الاهداء

من وهبتني الحياة، منحتني الحب والحنان... إلى من جعلت الجنة تحت قدميها ... إلى من ربتني بلطف وعلمتني حب الحياة ... إلى تلك المرأة العظيمة، صديقتي وحبيبتي...**أمي وناسة قيراطي**

إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي ... إلى رمز الصبر والحب والعطاء... إلى الذي توسم في درجات العلا والسمو ... إلى ذلك الرجل العظيم... **أبي سليم**

إلى من جمعتني معها ظلمة الرحم... إلى من يعيش في ظل وجودها أملي ... إلى من تقاسمت معها كل لحظات حياتي ... إلى **أختي ثينة**

إلى أختَيّ الاثنتين، اللتين لم تلدهما أمي، لكنهما كانتا لي سندًا ودعمًا وحافزًا... إلى من شجعتاني، وحملتا معي همومي، وكانتا نعم الأختين ونِعم الحبيبتين... إلى الغاليتين... **لينة أشواق، رحمة**

إلى رفيقتي في المشوار ... إلى من جمعتني بها أحلى الصدف... إلى من تشرفت بوجودها معي.. خير الصديقة والزميلة... **نور الإخلاص**

أهدي هذا العمل المتواضع.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
فهرس المحتويات	ا
المقدمة العامة	أ/و
الفصل الأول: الإطار النظري للتضخم والقدرة الشرائية.	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: عموميات حول ظاهرة التضخم	**3**
المطلب الأول: مفهوم التضخم	3
المطلب الثاني: أنواع التضخم	5
المطلب الثالث: التضخم: الأسباب، الأثار	9
المبحث الثاني: عموميات القدرة الشرائية	**18**
المطلب الأول: مفهوم القدرة الشرائية	18
المطلب الثاني: عوامل التأثير على القدرة الشرائية	20
المطلب الثالث: قياس القدرة الشرائية	24
المبحث الثالث: نظريات التضخم	**28**
المطلب الأول: نظرية الطلب الكلي في تفسير التضخم	28
المطلب الثاني: التضخم من منظور النظرية الكينزية	35
المطلب الثالث: مقاربة فريدمان للظاهرة التضخم	37
خلاصة الفصل الأول	**40**
الفصل الثاني: علاقة التضخم بالقدرة الشرائية في الجزائر	
تمهيد	**42**
المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر	**43**
المطلب الأول: أسباب التضخم في الجزائر	43
المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر	54
المطلب الثالث: تطور مؤشرات التضخم في الجزائر	**58**
المبحث الثاني: تأثير التضخم في القدرة الشرائية	63

المطلب الأول: تأثير التضخم على سعر الصرف في الجزائر	63
المطلب الثاني: تأثير التضخم على معدلات الفائدة في الجزائر	66
المطلب الثالث: تأثير التضخم على البطالة في الجزائر	70
المبحث الثالث: سياسات معالجة التضخم في الجزائر	**72**
المطلب الأول: السياسة النقدية	72
المطلب الثاني: السياسة المالية	77
المطلب الثالث: سياسات أخرى	81
خلاص الفصل الثاني	**85**
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية	
تمهيد	**87**
المبحث الأول: عموميات حول برنامجEviews	**88**
المطلب الأول: تعريف وأهمية برنامج Eviews في التحليل الاقتصادي	88
المطلب الثاني: برنامجEviews : الوظائف، المكونات	90
المطلب الثالث: الشكل العام لنموذج الانحدار الخطي	94
المبحث الثاني: تحليل التطبيقي لأثر التضخم على القدرة الشرائية في الجزائر	**94**
المطلب الأول: إعداد النموذج	95
المطلب الثاني: تقدير وتقييم النموذج	97
خلاصة الفصل الثالث	**100**
الخاتمة العامة	**102**
قائمة المراجعة	**106**
الملاحق	**115**
الملخص	**120**

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور الصادرات والواردات في الاقتصاد الجزائري خلا الفترة (2004_2024) الوحدة: مليار دولار	50
02	(2024 _ 2004) تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة	55
03	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2004_2024) الوحدة: % النسبة	59
04	تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة(2004_2024)	60
05	تطور معدل نمو المؤشر الضمني المخفض للناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2004_2024) الوحدة: النسبة%	62
06	تطور سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائرخلال الفترة (2004_2024) الوحدة: (دينار/دولار)	64
07	تطور معدل الفائدة ومعدل التضخم في الجزائر خلال فترة (2004_2024) الوحدة: نسبة مؤوية%	67
08	تطور معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2004_2024) الوحدة: نسبة مؤوية%	70
09	مصادر البيانات المعتمدة	96
10	احصاءات الوصفية لعينة الدراسة	96
11	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الدراسة	97
12	نتائج تقدير النموذج الدراسة للفترة(2004_2024)	98

قائمة الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع التضخم	8
02	علاقة مستوى الأسعار بكمية النقود	32
03	تطور الصادرات والواردات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2004-2024)	51
04	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2004-2024)	55
05	تطور مؤشر أسعار المستهلك CPI في الجزائر خلال فترة (2004-2024)	59
06	تطور سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2004-2024)	65
07	تطور معدل التضخم ومعدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة(2004-2024)	69
08	تأثير الدعم السلعي على توازن السوق	84

قائمة الملاحق

رقم	عنوان الملحق	الفحة
01	جدول يوضح معدل التضخم والقدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة 2004_2024	116
02	مخرجات برمجية Eviews	117
03	مخرجات برمجية Eviews	118
04	مخرجات برنامج Spss	119

المقدمة العامة

يعد التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية التي نالت اهتمام المفكرين والباحثين منذ أزمنة بعيدة، لما له من آثار عميقة على استقرار الاقتصادات الوطنية، وعلى التوازنات الاجتماعية والسياسية، وخاصة في الدول التي تعرف هشاشة في بنيتها الاقتصادية، وعدم تنوّع في مصادر دخلها. والتضخم في أبسط صوره، هو ارتفاع مستمر ومتزايد في المستوى العام للأسعار، بما يؤدي إلى تآكل القيمة الشرائية للنقود، ويجعل الأفراد غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية بنفس القدر الذي كانوا عليه في السابق.

يعد استقرار المستوى العام للأسعار أحد الشروط الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام، ولضمان العدالة الاجتماعية، لأن أي اضطراب في الأسعار يؤدي إلى إضعاف القوة الشرائية للمواطن، وزيادة معدلات الفقر، وانخفاض الادخار، واختلال في توزيع الدخل، بل وقد يتجاوز ذلك إلى ضعف الثقة في العملة المحلية، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، وهروب رؤوس الأموال. وتُعتبر القدرة الشرائية مرآة حقيقية للوضع المعيشي للأفراد، فهي تُظهر مدى قدرة دخلهم النقدي على اقتناء نفس السلع والخدمات عبر الزمن، وتُستخدم كمؤشر لقياس العدالة الاجتماعية، وكفاءة السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة في الدولة.

وقد أصبح التضخم من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري، خاصة خلال العقدين الأخيرين، نتيجة عدة عوامل داخلية وخارجية، من أبرزها التذبذب الكبير في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، باعتبار الجزائر اقتصادا ريعيا يعتمد بنسبة كبيرة على تصدير النفط والغاز. إلى جانب ذلك، ساهمت الصدمات الخارجية، والضغوط المالية، وسوء توجيه الدعم، والاختلالات في منظومة الإنتاج المحلي، في تسارع معدلات التضخم، وما ترتب عن ذلك من تدهور القدرة الشرائية للمواطن، خاصة ذوي الدخل المحدود والطبقة المتوسطة.

تعتبر القدرة الشرائية مؤشرا مهما على رفاهية الأفراد، حيث يعكس التغيير في هذا المؤشر مستويات الدخل مقارنة مع الزيادة في للأسعار. وعليه فإن دراسة العلاقة بين التضخم الشرائية في الجزائر تعد ضرورية لفهم أبعاد الأزمة الاقتصادية الحالية وتحليل السبل الممكنة لتحسين الوضع الاقتصادي للمواطن الجزائري.

ومن هذا المنطلق، أصبح من الضروري القيام بدراسة تطبيقية لتحليل العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية في الجزائر، خلال الفترة المذكورة، باستعمال أدوات تحليل اقتصادي وإحصائي كمي، من أجل التحقق من طبيعة العلاقة بين المتغيرين، وقياس مدى قوة تأثير التضخم على القدرة الشرائية، والكشف عن الفترات التي شهدت أكبر تدهور في المستوى المعيشي، مع محاولة تقديم تفسير علمي مدعوم بالبيانات والقياسات.

إشكالية الدراسة:

في ضوء ما سبق، تتحدد الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى تأثير معدلات التضخم على القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة (2004_2024)؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هي تطورات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة المدروسة؟
- كيف تطورت القدرة الشرائية للمواطن الجزائري خلال نفس الفترة؟
- هل يوجد ارتباط بين معدل التضخم والقدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة المدروسة؟

فرضيات الدراسة:

- شهدت معدلات التضخم في الجزائر تقلبات ملحوظة خلا ل الفترة المدروسة، مع اتجاه عام نحو الارتفاع.
- تراجعت القدرة الشرائية للمواطن الجزائري بشكل متزامن مع ارتفاع معدلات التضخم.
- يوجد ارتباط بين معدل التضخم والقدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة الدراسة.

أهداف الدراسة:

- قياس العلاقة بين معدلات التضخم والقدرة الشرائية.
- تحليل النتائج للوصول إلى تفسير علمي لمدى تأثير التضخم على معيشة المواطنين.
- ابراز واقع التضخم في الجزائر.
- تحليل التطورات التاريخية لمعدل التضخم في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في بعدها العملي والاجتماعي، إذ تعالج قضية تهم المواطن بشكل مباشر، وتؤثر على استقراره المعيشي. كما تكتسي أهمية علمية من خلال اعتمادها على التحليل القياسي الذي يسمح بالانتقال من التوصيف النظري إلى التقدير الكمي، مما يجعل نتائجها ذات فائدة لصناع القرار الاقتصادي في الجزائر، خاصة في سياق البحث عن حلول مستدامة لتدهور القدرة الشرائية.

منهجية الدراسة:

سعيا للإجابة عن إشكالية الدراسة، والوصول إلى حقيقة الفرضيات الموضوعة سواء بإثباتها أو نفيها، تم اعتماد على المناهج التالية :

- **المنهج الوصفي:** الذي يسمح لنا بوصف متغيرات الدراسة.
- **المنهج التحليلي:** الذي يسمح لنا بدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- **المنهج الاستقرائي:** بهدف الكشف عن الأثر المحتمل لمعدلات التضخم على قدرة الشرائية في الجزائر وذلك من خلال أساليب القياس الاقتصادي.

محددات الدراسة :يتم تحديد الدراسة في العناصر التالية:

- **الحدود الموضوعية** :سيتم التعرف على مفهوم كل من ظاهرة التضخم وطرق قياسية والقدرة الشرائية ...إلخ، وفي النتيجة سنحاول الوصول إلى اظهار أثر تضخم على القدرة الشرائية في الجزائر.
- **الحدود المكانية** :تم اسقاط الدراسة على المجتمع الجزائري.
- **الحدود الزمنية** :من أجل تحقيق أهداف الدراسة والوصول لنتائج المرجوة من الدراسة تم تحليل التضخم والقدرة الشرائية خلال سنه 2004 الى 2024.

الدراسات السابقة: هناك بعض الدراسات التي تناولت بعض من جوانب الدراسة نذكر منها:

✓ **بوهنة كلثوم، بن عزة محمد (2014):" انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري**":"من بين المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلالات اقتصادية عالمية نجد ظاهرة التضخم التي كانت محل الدراسة والاهتمام لدى الكثير من الاقتصاديين والمفكرين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة. ويعد التضخم من المشكلات الأساسية التي عرقلت مسيرة التقدم والتنمية في معظم المجتمعات. وتنبع أهمية موضوع التضخم من آثاره السلبية على القوة الشرائية لدخول مختلف الوحدات الاقتصادية، وبالتالي على مستوى الرفاهية في الاقتصاد، بالإضافة إلى

تأثيره السلبي على القدرة التنافسية للمنتجات المحلية. إن الجزائر، كغيرها من عديد دول العالم، ما زالت تعاني من ظاهرة التضخم التي تأخذ حيزا كبيرا من تفكير رجال الاقتصاد لما لهذه الظاهرة من أثار سلبية عديدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية. وبالأخص على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري حيث يؤدي التضخم إلى تخفيض الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول الثابتة كأصحاب المعاشات والموظفون مثلا، أي قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية إلى سلع وخدمات تتناقص، وفي نفس الوقت تزداد دخول أصحاب الدخول المتغيرة كرجال الأعمال والمشتغلين بالتجارة والوسطاء".

- ✓ **بوراس لميس (2016):" دراسة قياسية واقتصادية المحددات التضخم في الجزائر 1990/2013":** هدفت هذه الدراسة الى ابراز الجانب النظري والتحليلي لظاهرة التضخم واسقاط ذلك على واقع الجزائر، معرفة محددات التضخم التي تأثر فيه ومعالجتها من خلال السياسات المتبعة من قبل الدولة، ومحاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل التضخم وتطبيقه في الجزائر، ومحاولة ابراز أهمية الأدوات والأساليب القياسية في البحث العلمي، وكذا دور النماذج القياسية في تحليل وتفسير بعض المتغيرات مثل ظاهرة التضخم.
- ✓ **شيخة عبد الرؤوف، عياشي أسامة (2017):"أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزعARDL للفترة ما بين (1980_2015)"**:تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير بعض المتغيرات الكلية الاقتصادية على التضخم من خلال دراسة قياسية الحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2015. ولتحقيق هدف الدراسة تم استعراض الجانب النظري المختلف النظريات المفسرة لظاهرة التضخم، أهم أسبابه وآثاره، كما تناولت الدراسة عرض مسار تطور أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 إلى 2015.أما الجانب التطبيقي القياسي، فقد تناولنا فيه تأثير أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، معدل الفائدة على الودائع، سعر صرف الدينار الجزائري، المعروض النقدي بالمفهوم الواسع، ولتحقيق ذلك تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع .(ARDL) كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم وباقي المتغيرات الاقتصادية الكلية المستهدفة في الدراسة، حيث تساعد أصحاب القرار على رسم سياسات اقتصادية تقلل من درجة التذبذب في المتغيرات الاقتصادية الكلية في فترات التضخم المرتفع.
- ✓ **فطناسي محمد, قدور خالد،(2023):"دراسة اقتصادية تحليلية للقدرة الشرائية للعملة المحلية في الجزائر خلال فترة(2000_2020):**"تعتبر القدرة الشرائية للعمل المحلي في الجزائر موضوعا هاما لفهم

وتحليل آثارها على الاستهلاك، وبالتالي على طبيعة هذا تطرقنا إلى ماهية القدرة الشرائية وأهم العوامل والتحديات التي تعيش في هذه الأخيرة ولدراسة طبيعة هذا الأثر تم استخدام طريقة تكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ على الدراسة التي تمثلها في كل من الكتلة النقدية وسعر الصرف المتغيرين المستقلين والرقم القياسي للاستهلاك كمتغير تابع وقد تم تعقبها إلى جملة من النتائج والتي خلصت إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والرقم القياسي للاستهلاك إضافة إلى وجود علاقة على المدى الطويل وفي نفس الاتجاه بين الكتلة النقدية والرقم القياسي للاستهلاك.

ما يميز دراستنا عن دراسات السابقة: هو أن الدراساتنا تهدف إلى دراسة العلاقة الموجودة بين معدلات التضخم والقدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2004 الى 2024.

أسباب اختيار الدراسة :يرجى اختيار موضوع الدراسة إلى جملة من الدوافع أهمها:

- الميول الشخصية إلى مواضيع النقدية.
- طبيعة التخصص.
- يعد تضخم المواضيع الحساسة وذات أهمية بالغة في عصرنا.
- تعتبر القدرة الشرائية من الموضع المهمة في المجتمع الجزائري.

صعوبات الدراسة :خلال مراحل إعداد هذه الدراسة المتعلقة بتأثير التضخم على القدرة الشرائية في الجزائر، واجهنا عدة تحديات أبرزها:

- قلة الجهات والمؤسسات التي توفر بيانات موثوقة بشأن المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة، مما صعب عملية جمع المعلومات اللازمة للتحليل.
- صعوبة الحصول على بيانات تفصيلية ودقيقة حول تطور الأسعار والدخل الحقيقي للمواطنين، وذلك بسبب محدودية الإفصاح من بعض الجهات الرسمية أو غيرها.
- التعقيدات المصاحبة لجمع وتحليل البيانات الاقتصادية، خصوصا مع وجود اختلافات في المفاهيم الاقتصادية والقياسات بين المصادر المتنوعة، الأمر الذي تطلب جهدا إضافيا لتوحيد المفاهيم وضمان الاتساق في التحليل.
- واجهت صعوبة في توحيد المفاهيم والبيانات بسبب التباين في التعاريف والمصطلحات المستخدمة داخل المصادر المحلية، مما تطلب وقتا وجهدا إضافيين لضمان الدقة والاتساق في التحليل.

هيكل الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع بطريقة منسجمة تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول هي:

- **الفصل الأول:** يتناول الفصل الأول الإطار النظري لدراسة التضخم والقدرة الشرائية، حيث يبدأ بتوضيح مفهوم التضخم وأهميته في السياق الاقتصادي، متناولا أنواعه المختلفة وآثاره المتعددة على الاقتصاد والمجتمع. كما يتطرق الفصل إلى مفهوم القدرة الشرائية، موضحًا خصائصها وطرق قياسها، بالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مستوى تغيرها. وفي ختام هذا الفصل، يعرض مجموعة من النظريات المتعلقة بالتضخم.
- **الفصل الثاني:** يركز الفصل الثاني على دراسة انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية في الجزائر، حيث يستعرض واقع التضخم من خلال تحليل أسبابه الداخلية والخارجية، وتطور معدلاته في الجزائر. كما يناقش تأثير التضخم على القدرة الشرائية للمستهلكين في الاقتصاد الجزائري. وفي الختام، يتناول الفصل السياسات المعالجة للتضخم، بما في ذلك السياسات النقدية، والسياسات المالية، والسياسات الأخرى المتبعة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- **الفصل الثالث:** يتناول الفصل الثالث دراسة تطبيقية تهدف إلى تحليل أثر التضخم على القدرة الشرائية في الجزائر. يبدأ الفصل بتعريف برنامج Eviews وأهميته، مع توضيح وظائفه ومكوناته الأساسية، ثم يعرض الشكل العام لنموذج الانحدار الخطي المستخدم في التحليل. يركز الجزء الرئيسي من الفصل على التطبيق العملي لهذا النموذج لتحليل العلاقة بين التضخم وتغيرات القدرة الشرائية، مستعينا بالأدوات الإحصائية التي يوفرها البرنامج لتقييم مدى تأثير التضخم على القدرة الشرائية في الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتضخم والقدرة الشرائية

مقدمة الفصل:

تعاني الأنظمة الاقتصادية والمالية من العديد من التحديات، ولعل من أبرزها التضخم، الذي رافق تطور هذه الأنظمة عبر العصور وظل يؤثر على مختلف اقتصاديات العالم. وقد تنوعت أسباب التضخم ومظاهره، مما جعل تفسيره وتحليل استمراريته أمرا معقدا من الناحية النظرية.

ولفهم ظاهر التضخم بشكل أعمق تم تطوير عدة نظريات اقتصادية تفسر أسبابه وآثاره ولاسيما على القدرة الشرائية من أبرزها النظرية الكنزية، والنظرية النقدية لفريدمان، والنظرية طلب الكلي، حيث يقدم كل منهما رؤية مختلفة حول كيفية نشوء التضخم وسبل التعامل معه.

المبحث الأول: عموميات حول ظاهرة التضخم.

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية الأساسية التي تؤثر على استقرار الأسواق والنمو الاقتصادي والاستثمارات، بل يمتد تأثيره ليشمل القدرة الشرائية واستقرار المجتمعات.

ويلاحظ أن التضخم ظاهرة متكررة في معظم الاقتصاديات، مما يجعل فهمه والوقوف على أبرز أسابه وأنواعه المختلفة ضرورة لفهم التحولات الاقتصادية الكبرى.

المطلب الأول: مفهوم التضخم.

من المتعارف عليه بين المالية والاقتصاد أنه ليس هناك معنى واحد لكلمة التضخم، أو مفهوم محدد، بل اختلف الاقتصاديون حول تعريف معين وثابت لظاهرة التضخم يلقى قبول عام في الآدب الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف التضخم

تعريف أول: رغم وجود العديد من التعريفات لهذه الظاهرة إلا أنه يعرف التضخم بصفة عامة: "بأنه يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار السلع والخدمات عبر الزمن[1]«.

تعريف ثاني: عرفه روبرتسون بأنه:" عدم ملاءمة الإنتاج للاحتياجات الضرورية والاجتماعية، وتوزيع غير عادل للدخول بين الفئات المساهمة في الإنتاج[2]".

تعريف ثالث: يعرف إميل جام " Emile James التضخم بأنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض[3]".

---

[1] السيد محمد السريتي، على الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2008، ص222.

[2] شوقي أحمد دنيا، **النقود والتضخم**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2017، ص181.

[3] صغيري فاطيمة الزهرة، **دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005** ,مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 5.

تعريف الرابع: تعريف الصندوق النقد الدولي: "التضخم هو معدل ارتفاع الاسعار خلال فترة زمنية محددة وغالبا ما يقاس من خلال مؤشر أسعار المستهلكCPI [1]".

تعريف الخامس: تعريف البنك الدولي "التضخم يشير الى الزيادة العامة في أسعار السلع والخدمات، وغالبا ما يعكس اختلالا بين الطلب والعرض أو زيادة في عرض النقود[2]".

وبناءا على التعريفات السابقة يمكن ادراج التعريف التالي: يعرف التضخم بأنه ظاهرة اقتصادية تتمثل في الارتفاع المستمر والمستدام في المستوى العام للأسعار، والذي ينتج عن اختلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، سواء كان ذلك نتيجة لزيادة غير مغطاة في الكتلة النقدية، أو بسبب اختلالات هيكلية في الإنتاج والتوزيع. ويؤدي هذا الارتفاع إلى تآكل القوة الشرائية للنقود، وانخفاض قيمتها الحقيقية، ما ينعكس سلباً على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الثاني: خصائص التضخم

بالاعتماد على مختلف التعريفات التي تناولت ظاهرة التضخم، يمكن استخلاص جملة من الخصائص المشتركة أبرزها[3]:

1. إنه قد يحدث ارتفاع عام في الأسعار دون أن يكون هناك تضخم، مثلاً: إذا رافق زيادة الأسعار، ارتفاع في جودة السلع والخدمات في الأسواق، وبالتالي زيادة الأسعار رافقها هنا زيادة المنفعة للمستهلك.
2. يهمل التعريف السبب الذي أدى إلى الارتفاع العام في مستوى الأسعار.
3. يحدد نسبة الارتفاع في الأسعار حتى تعتبر حالة تضخم.
4. يقتصر على آثار التضخم لأن الزيادة في المستوى العام في الأسعار نتيجة من نتائج التضخم.
5. إن التضخم ظاهرة نقدية، ولا يصح القول بأنه ارتفاع في الأسعار.

[1] www.imf.org

[2] www.Worldbank.org

[3] وضاح نجيب رجب، **التضخم والفساد الأسباب والحلول**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2001، ص 21_20.

المطلب الثاني: أنواع التضخم

إن تعدد التعريفات الخاصة لكلمة التضخم، أدى الى وجود تقسيمات عديدة للتضخم مترابطة فيما بينها من أجل تحديد مفهوم كلمة التضخم، سنعرض فيما يلي أنواع مختلفة للتضخم بالاستعانة بعدة معايير تمييز كل نوع عن الاخر على نحو التالي:

الفرع الأول: إدارة الدولة للأسعار:

يشمل ما يلي:

أولا: التضخم الظاهر (الطليق المكشوف):

ترتفع الأسعار بصورة مستمرة ودائمة دون أن تواجه مقاومة أو حاجز في وجه الاستجابة لفائض الطلب، أي ترتفع فيه الاسعار بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون تدخل غير طبيعي من قبل السلطات الحكومة للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها بتوقيفها، ويظهر هذا النوع مباشرة بشكل ارتفاع في الأسعار ثم ينعكس في شكل ارتفاع في الأجور وغيرها من النفقات التي تتمتع بشيء من المرونة، يلاحظ بكل مباشر في الاقتصاديات ذات السوق المفتوح[1].

ثانيا: التضخم المكبوت (المقيد):

يتمثل هذا النوع من التضخم في كونه مستترا, حيث في ظله لا تستطيع الأسعار أن ترتفع أو تتمدد أكثر, وذلك بسبب تدخل من قبل السلطات الحكومية في تحديد الحدود القصوى للأسعار ووضع التسعير الجبري ونظام البطاقات او التقنين وتخصيص المواد الأولية واستخدام نظام تراخيص الحكومية وذلك من أجل التحكم في جهاز الأسعار بالبلاد, إلى أن هذا التدخل لم يقضي على الضغوط تضخمية موجودة بل كان فقط لمنع الاستمرار في ارتفاع الأسعار لتحقيق نوع من الاستقرار، لأنها لو لم تتدخل كانت أثار هذا التضخم تتحول الى تضخم جامح وذلك على الرغم من ان السياسة التي تتخذها الدولة للحد من ارتفاع

[1] نبيل الروبي، **نظرية التضخم**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر،1984، ص 26.

الأسعار لا تستطيع كبح الاسعار بشكل دائم ومن هنا يمكن القول إن كبح الأسعار لا يمنع التضخم إنما يجعله متصل الحلقات، عرفت به بعض الدول الاشتراكية [1].

ثالثا: التضخم الكامن (الخفية):

يتضح هذا النوع من التضخم بأنه ارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق، بفضل تدخل السلطات الحكومية حيث حالت بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة، فيبقى التضخم كامنا لا يسمح له بالظهور في شكل انكماش فالإنفاق يكون على السلع الاستهلاكية والاستثمارية. إن التضخم المكبوت والكامن يجنبان المجتمع الهرات الاقتصادية والاجتماعية ولو مؤقتا بشرط أن تكون هذه الإجراءات والقيود المصاحبة للتضخم المكبوت والكامن مؤقتة معا [2].

الفرع الثاني: تقسيم تضخم من حيث الأسباب:

ينقسم التضخم إلى ثلاثة أنواع هما[3]:

التضخم ناتج الطلب:

ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب الزيادة المستمرة في الطلب الكلي على السلع والخدمات بمعدلات أعلى من معدلات الزيادة في العرض الكلي منها، مما يؤثر في صورة ارتفاعات مستمرة في المستوى العام للأسعار. والتراكم في الطلب الكلي قد تكون راجعة إلى زيادة أحد مكونات الطلب الكلي أو نتيجة للإفراط في الإصدار النقدي، مثال ذلك ما شهدته الولايات المتحدة الأمريكية بعد جائحة كوفيد_19نتيجة التحفيز المالي الواسع.

التضخم بسبب العرض:

يقع هذا النوع من التضخم بسبب نقص العرض الكلي من السلع والخدمات الناتج عن تراكم التكاليف الإنتاج الذي يرجع بدوره إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج أو زيادة الأجور، مما يترتب على ذلك في

---

[1] صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، **التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2016، ص 23.

[2] كنعان علي، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2012، ص320.

[3] السيد محمد السريتي، علي الوهاب نجا، **مرجع سبق ذكره**، ص243.

النهاية من زيادة معدلات البطالة وارتفاع مستوى الأسعار، وقد عانت أوربا من هذا النوع بعد أزمة الطاقة 2022.

التضخم المستورد:

يعكس الارتفاع السريع في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة أو ينخفض قيمة سعر العملة الوطنية، كما هو الحال في لبنان نتيجة تدهور قيمة الليرة اللبنانية، وينتج عن الترابط الاقتصادي العالمي بين الدول، حيث ينتقل التضخم من دولة إلى أخرى بفعل دورة النشاط الاقتصادي الدولية. ويصدر هذا النوع من التضخم من الدول الصناعية الكبرى إلى الدول النامية عبر قنوات التبادل التجاري الدولي[1].

الفرع الثالث: التضخم من حيث درجة حدته:

نظرا لأن معادلات التضخم تتفاضل فيما بين الدول، وحتى داخل نفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى، ووفقا لذلك يمكننا تقسيم تضخم الى ثلاثة انواع هي[2]:

التضخم المعتدل:

يعرف بارتفاع بطيء ومقبول للأسعار (عادة أقل من 10%) ويعتبر طبيعيا في الاقتصاديات المسقرة، وفي حالة استمراره لفترة زمنية طويلة يطلق عليه بالتضخم الزاحف. وفي ظله تنخفض قيمة العملة باستمرار غير أن النظام النقدي يؤدي وظائفه بكفاءة.

تضخم السريع:

يتمثل في ارتفاع الأسعار بمعدلات تتراوح بين 10% و 20% أو أكثر سنويا مثل ما حدث في تركيا سنة 2022 بلغت 83.45 %، وينتج عليها تدهور في قيمة العملة، حيث تنخفض قيمة النقود بصورة كبيرة وتكون فائدة حقيقية سالبة وتقاس بالفرق بين السعر فائدة النقدي ومعدل التضخم مما يؤدي الى انخفاض توجه الأفراد الى الادخار وتظهر عملية الاكتناز وشراء السلع عن معمرة والعقارات.

[1] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا**، الدار الجامعية، بيروت، 1998، ص 228 _229.

[2] **المرجع نفسه**، ص 244 _245.

التضخم الجامح:

هو حالة من الارتفاع الشديد وغير المنضبط للأسعار قد تصل نسبته إلى 1000%، كما حصل في فينزويلا وصل إلى 80.000% في نهاية 2018, مما يترتب عليه انهيار في قيمة العملة إلى درجة ان تفقد قيمتها بالكامل، ويفقد الأفراد الثقة التعامل بها. ويحدث هذا النوع عادة في أعقاب الحروب والأزمات نتيجة للإفراط في الإصدار النقدي وزيادة طلب من قبل الأفراد على تخزين السلعة والمنتجات، حيث يترتب عليه في النهاية انهيار نظام النقدي ككل. وحدث هذا النوع من التضخم في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى والثانية.

من خلال ما سبق ذكره يمكننا انجاز المخطط التالي:

شكل(01) : أنواع التضخم

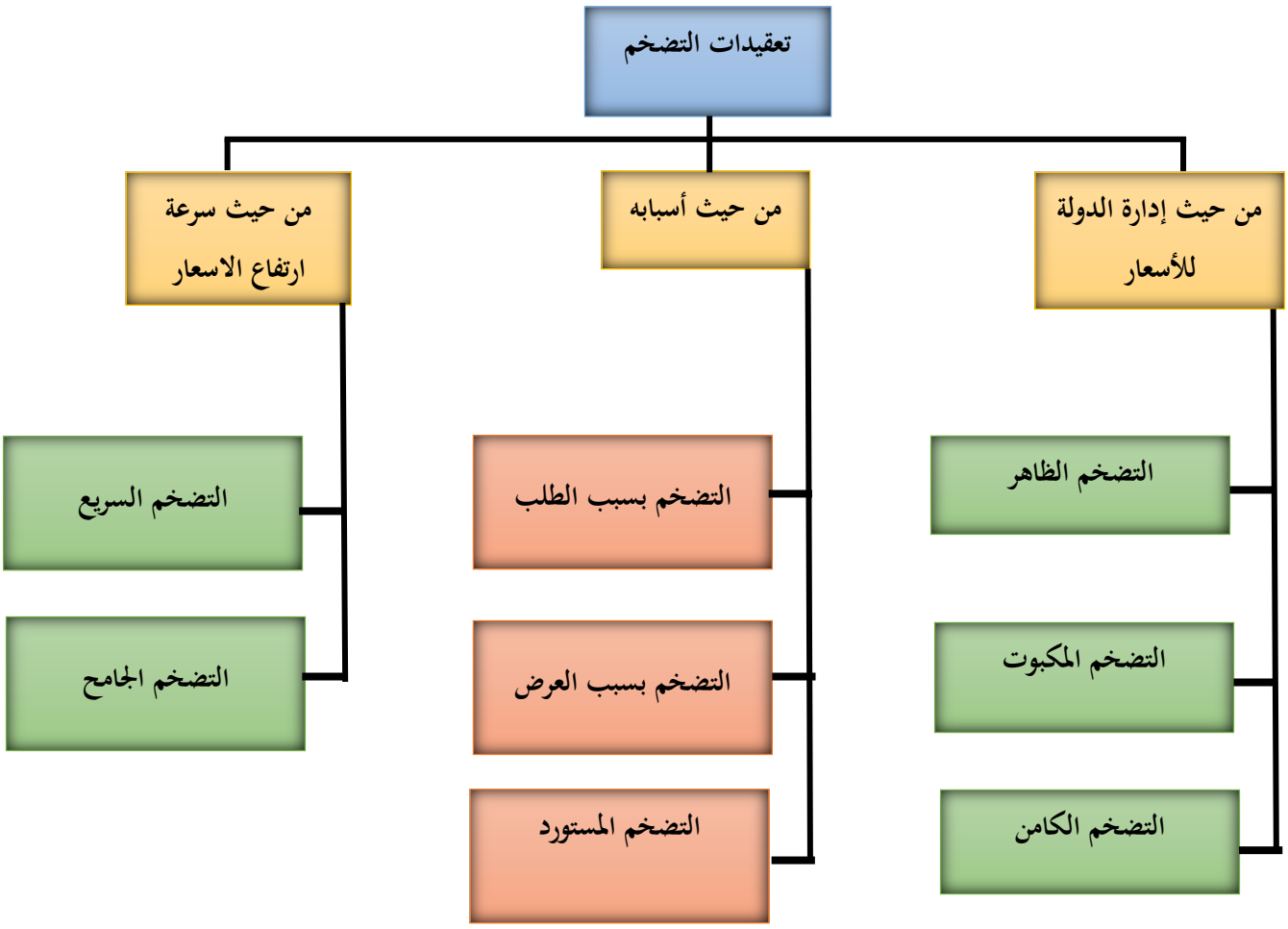

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على ما سبق ذكره

المطلب الثالث: التضخم: الأسباب، الأثار

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار الاقتصاد والمعيشة اليومية للأفراد، وتتعدد أسبابه بين عوامل نقدية، وارتفاع التكاليف، وزيادة الطلب. سنحاول تسليط الضوء على أبرز العوامل المؤدية إلى حدوث التضخم لفهم أبعاده الاقتصادية بشكل أدق:

الفرع الأول: أسباب التضخم

أولا: التضخم المرتبط بتنامي الطلب الكلي

يقصد بالتضخم الناتج عن زيادة الطلب، الحالة التي يرتفع فيها الطلب الإجمالي على السلع والخدمات بشكل يتجاوز الكمية المعروضة منها عند مستوى سعر معين وثابت، مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب وينتج عنه ارتفاع شامل في المستوى العام للأسعار. ويُعبر هذا النوع من التضخم عن ازدياد رغبة الأفراد في شراء السلع والخدمات بنسبة تفوق القدرة الإنتاجية المتاحة في السوق، في ظل عدم إمكانية توسيع حجم المعروض بسبب بلوغ الاقتصاد القومي الحد الأقصى من الطاقة الإنتاجية وتشغيل الموارد المتاحة بالكامل، وهو ما يدل على وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، وبالتالي ترتفع الأسعار[1].

حيث يعود ظهور هذا النوع من التضخم إلى زيادة الإنفاق النقدي الكلي بمعدل يفوق حجم العرض الفعلي للسلع والخدمات. وقد تنشأ هذه الزيادة في الطلب نتيجة ارتفاع غير متوقع في الميل للاستهلاك، أو بسبب تجاوز النفقات العامة لمستوى الإيرادات العامة، أو نتيجة زيادة حجم الاستثمار مقارنة بحجم الادخار[2].

ثانيا: التضخم الناجم عن التكاليف (العرض)

ترجع ظاهرة التضخم في هذا السياق إلى أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار ينشأ نتيجة زيادة تكاليف عناصر الإنتاج، دون حدوث تغيير في مستوى الطلب الكلي. ويعد عنصر العمل من أبرز هذه

[1] فاروق بن صالح الخطيب، **النقود والسياسات النقدية**، مكتبة الشقرى للنشر والتوزيع، السعودية، 2014، ص 233.

[2] محمد حسين الوادي وحسين محمد سمحان وآخرون، **النقود والمصارف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص 80.

العناصر التي تشهد ارتفاعا في التكلفة، حيث تعود الزيادة في النفقات الإنتاجية في الغالب إلى ارتفاع معدلات الأجور، نتيجة سعي القوى العاملة إلى تحسين مستويات دخولها.

واستجابة للمطالب العمالية، تلجأ الدولة إلى رفع الأجور دون أن تتحمل الأعباء الفعلية المترتبة على هذه الزيادة. فبدلاً من تغطية هذه التكاليف من خلال خفض عناصر إنتاجية أخرى أو تقليص هامش الأرباح، يتم امتصاص هذه الزيادة عبر تمريرها إلى المستهلك النهائي من خلال رفع الأسعار[1].

يضع التضخم الناتج عن ارتفاع الأجور المؤسسات الاقتصادية أمام خيارين:

الخيار الأول: أن تتحمل هذه المنشآت الزيادة في التكاليف وتقبل بتقليص هامش أرباحها، مما يساهم في استقرار الأسعار.

الخيار الثاني: أن تصر المؤسسات على الحفاظ على مستويات أرباحها، فتنقل العبء الناتج عن زيادة الأجور إلى المستهلك من خلال رفع الأسعار.

لا يخفى أن أغلب أرباب العمل يميلون إلى تبني الخيار الثاني، إذ يستجيبون لمطالب رفع الأجور مع الحفاظ على مصالحهم الربحية.

ثالث: تضخم التكاليف الإنتاجية

يميل المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع بشكل ملحوظ كلما شهدت تكاليف الإنتاج زيادة خلال فترة زمنية محددة، ويحدث العكس عندما تنخفض هذه التكاليف. وتعزى هذه الزيادة في تكاليف الإنتاج إلى مجموعة من العوامل المتنوعة، أبرزها ارتفاع أجور العاملين بمعدلات تفوق الزيادة في إنتاجيتهم، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الوحدة المنتجة. كما تلعب أسعار المواد الأولية والسلع الوسيطة دورا مهما في زيادة كلفة الإنتاج، خاصة إذا تأثرت بالارتفاعات في الأسواق العالمية أو بتراجع قيمة العملة المحلية، الأمر الذي يزيد من تكلفة الاستيراد ويثقل كاهل المنتجين.

هذا الارتفاع في التكاليف يدفع المنتجين إلى تعديل أسعارهم لتعويض الفارق، مما ينعكس في نهاية المطاف على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد.

[1] كمال شرف، هاشم أبو عراج، **النقود والمصارف**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1994، ص 110، 111.

من العوامل التي تسهم في تعزيز تضخم التكاليف وجود هيمنة احتكارية في أسواق السلع وعوامل الإنتاج، حيث تمتلك هذه القوى القدرة على التحكم في تحديد أسعار منتجاتها وخدماتها. ولهذا السبب، يُطلق على هذه الدوافع مصطلح النظرية الاحتكارية في تفسير التضخم.

بصيغة أخرى، يعرف تضخم التكاليف بأنه ارتفاع أسعار خدمات عوامل الإنتاج بمعدل يفوق الزيادة في الإنتاجية الحدية لتلك العوامل، مما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة الوحدة للإنتاج، ويُعتبر من أهم أسبابه الزيادة الملحوظة في الأجور[1].

رابعا: التضخم الهيكلي

هو نوع من التضخم ينشأ نتيجة المشكلات الكامنة في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد، حيث يعاني من اختلالات تنظيمية أو تركيبية تؤثر على فعالية العرض. ويظهر هذا التضخم بشكل جلي في الدول النامية التي تتسم بتركيز نسبي مرتفع على قطاع أو نشاطات محددة ضمن منظومة الإنتاج، مما يحد من قدرة الاقتصاد على توفير الكميات الكافية والمتنوعة من السلع والخدمات التي تلبي احتياجات المستهلكين.

يرتبط التضخم الهيكلي بشكل خاص بوجود فجوات هيكلية بين تركيبة العرض وتركيبة الطلب، حيث يحدث عدم توازن بين تنوع وكميات المنتجات المعروضة في السوق وبين تلك المطلوبة من قبل المستهلكين. يؤدي هذا التفاوت إلى ضغوط على الأسعار، خصوصاً في ظل زيادة الطلب على منتجات لا يستطيع العرض مواكبتها، مما يتسبب في ارتفاع الأسعار ويؤدي إلى ظهور التضخم في الاقتصاد[2].

الفرع الثاني: آثار التضخم

ينجم عن التضخم آثار متعددة غير مرغوبة تمتد لتشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا: الآثار الاقتصادية للتضخم

تتمثل في:

---

[1] صالح خصاونة، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 02, 2000، ص 168.

[2] خالد واصف الوزين، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 260.

أ. أثر التضخم على القيمة الحقيقة لثروات الأفراد :

يختلف تأثير التضخم بحسب نوع الأصول التي يحتفظ بها الفرد، سواء كانت مادية مثل السلع والعقارات والمباني. فإذا كانت هذه الأصول مخصصة للاستعمال الشخصي، فإن صاحبها لن يجني فائدة مباشرة من ارتفاع قيمتها الاسمية. أما إذا استُخدمت لأغراض استثمارية، فإن زيادة أسعارها قد تحقق له عوائد مجزية. أما فيما يتعلق بالأصول المالية، فإن التأثير يعتمد على الفارق بين معدل العائد المحقق ومعدل التضخم السائد.

ب. أثر التضخم على الادخار الوطني:

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الادخار الوطني الإجباري، إذ تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب غير مباشرة على المبيعات، مما يسهم في رفع أسعار السلع والخدمات. ويترتب على هذا الارتفاع زيادة في إنفاق الأفراد بهدف اقتناء السلع قبل مزيد من ارتفاع الأسعار، مما يعزز العوائد الضريبية للدولة التي تُستخدم بدورها في تمويل المشاريع الاستثمارية. ومن جهة أخرى، قد يسهم التضخم في تقليص الادخار الاختياري نتيجة تزايد الحصة المخصصة من الدخل لتغطية النفقات الأساسية، مما يقلص الفائض القابل للتوفير.

ج. أثر التضخم على الاستثمار:

يعد التضخم من العوامل التي تؤثر سلباً على توجهات الاستثمار المحلي، حيث يميل المستثمرون في ظل معدلات التضخم المرتفعة إلى توجيه رؤوس أموالهم نحو الأنشطة السريعة الربح والمضاربة، بدلاً من توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية ذات الأهمية الاستراتيجية للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ويؤدي هذا السلوك إلى ضعف الاستثمار في المشاريع ذات القيمة المضافة العالية، مما يحدّ من إمكانيات التنمية المستدامة[1].

د. أثر التضخم على القطاع الخارجي:

ينتج التضخم عن انعكاسات سلبية على ميزان المدفوعات، حيث تتسبب فترات التضخم في ارتفاع الأسعار المحلية، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار السلع الموجهة للتصدير، فتتراجع قدرتها التنافسية

[1] محمود حسن الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة النشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2007، ص 161.

وتنخفض عائداتها. وفي المقابل، تصبح الأسعار العالمية أقل نسبياً من الأسعار المحلية، الأمر الذي يدفع نحو زيادة الاستيراد، مما يؤدي إلى تسجيل عجز في الميزان التجاري. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي التضخم إلى تدهور قيمة العملة الوطنية، مما يشجع على خروج رؤوس الأموال نحو الأسواق الخارجية بحثا عن الأمان والاستقرار، وهو ما يُفضي إلى عجز في ميزان رأس المال. ونتيجة لتراكم هذه الاختلالات، يظهر عجز شامل في ميزان المدفوعات، ينعكس سلبا على احتياطي النقد الأجنبي ويزيد من صعوبة الحصول على تمويل خارجي أو التفاوض بشأن قروض بشروط ميسّرة. ولمواجهة هذا الخلل، قد تلجأ الدولة إلى خفض قيمة عملتها كإجراء تصحيحي لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، من خلال دعم الصادرات وتقليص الواردات.

ومن جهة أخرى، قد يسهم هذا العجز في خلق ضغوط تضخمية إضافية، خاصة إذا قامت الدولة بفرض قيود على الاستيراد، مثل تطبيق نظام الحصص. ففي هذه الحالة، يتم الحد من تسرب القوة الشرائية إلى الخارج، ما يؤدي إلى تراكم الطلب داخل الاقتصاد المحلي، ومع محدودية العرض المحلي، ترتفع الأسعار، مما يفاقم من حدة التضخم[1].

خلال السنوات الأخيرة، واجهت الجزائر معدلات تضخم مرتفعة، خاصة بعد تراجع أسعار النفط في 2014، وارتفاع الأسعار محليًا أدى إلى زيادة تكلفة المنتجات الموجهة للتصدير، مما أثر على تنافسيتها في الأسواق الخارجية. في المقابل، أصبحت السلع المستوردة أكثر جذبا بسبب ارتفاع الأسعار المحلية، مما زاد من حجم الواردات وأدى إلى عجز في الميزان التجاري.

هـ. أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يؤدي ارتفاع معدلات التضخم السنوية في الاقتصاد الوطني إلى آثار سلبية ملموسة على ميزان المدفوعات. إذ يتسبب التضخم في زيادة أسعار السلع المنتجة محليًا، مما يقلل من تنافسية هذه المنتجات في الأسواق الدولية، ويؤدي بالتالي إلى تراجع حجم الصادرات الوطنية. إلى جانب ذلك، تؤدي الزيادة في أسعار السلع المحلية إلى زيادة الاعتماد على الواردات، حيث تصبح السلع الأجنبية أكثر جاذبية من الناحية السعرية مقارنة بنظيراتها المحلية.

[1] محمد محمود شهاب، **الاقتصاد النقدي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1990، ص 93.

ينتج عن هذا التغير في هيكل الطلب ارتفاع حجم الواردات مع انخفاض في الصادرات، مما يُسفر عن تسجيل عجز في الميزان التجاري، وهو ما يفاقم بدوره العجز في ميزان المدفوعات العام. وفي محاولة للتصدي لهذه الاختلالات، تلجأ الحكومة إلى تبني مجموعة من الإجراءات والضوابط الرامية إلى الحد من تسرب القوة الشرائية إلى الخارج، عبر فرض قيود على الاستيراد.

ومع ذلك، فإن هذه السياسات غالبًا ما تؤدي إلى تفاقم الضغوط التضخمية داخل الاقتصاد، نتيجة للارتفاع المتواصل في أسعار السلع المحلية، خاصة في ظل محدودية الكميات المعروضة من هذه السلع، مما يزيد من حدة التضخم ويؤثر سلبًا على الاستقرار الاقتصادي.

ونشير هنا أن أثر التضخم على ميزان المدفوعات يكون من خلال قانتين:

أ- أثر التضخم على الصادرات:

يؤثر التضخم سلبا على الصادرات من خلال ارتفاع تكاليف الإنتاج في القطاعات الموجهة للتصدير، حيث ترتفع أسعار السلع المحلية مقارنة بنظيراتها في الأسواق الخارجية. يؤدي هذا الارتفاع إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، مما يقلل من حجم الصادرات ويحد من فرصها في الأسواق الدولية.

ب- أثر التضخم على الواردات:

عندما ارتفع أسعار السلع المنتجة محليًا نتيجة التضخم، يميل المستهلكون إلى استبدالها بالسلع المستوردة ذات الأسعار الأقل نسبيًا. ويترتب على هذا الاتجاه زيادة في حجم الواردات، مما يساهم في تفاقم عجز ميزان المدفوعات ويزيد من الضغوط الاقتصادية على الدولة[1].

خلال الفترة بين 2016 و2018، شهدت مصر ارتفاعا في معدل التضخم إلى حوالي 30% في 2017، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية وتقليل تنافسية الصادرات. في الوقت نفسه، زادت الواردات بنسبة تجاوزت 15%، مما تسبب في عجز متزايد في الميزان التجاري وصل إلى نحو 13 مليار دولار في 2017. حاولت الحكومة فرض قيود على الاستيراد للحد من هذا العجز، لكن هذه الإجراءات

[1] الروبي نبيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 345_347.

ساهمت في رفع التضخم إلى مستويات وصلت 33% في بعض الشهور، مما أثر سلبًا على الاستقرار الاقتصادي للبلاد[1].

و. تنامي فجوة الميزانيات:

ينتج عن استمرار ارتفاع الأسعار دون تحديث تكاليف إنشاء المشروعات تنامي الفجوة بين الميزانيات المعدة والاحتياجات الفعلية للمشروعات التنموية، مما يفرض عبئا ماليا متصاعدا على الجهات المسؤولة عن التنفيذ. يؤدي هذا التباين إلى عجز بعض القطاعات عن تأمين الموارد التمويلية اللازمة، فيتجلى أثره بتقييد نطاق المشروعات أو تأخيرها. ويسبب ذلك اختلالا في التخطيط القومي، حيث يصبح من الصعب تحويل الرؤى والسياسات التنموية إلى واقع ملموس، مما يفضي إلى تعطيل تحقيق الأهداف الوطنية ويضعف من قدرة الدولة على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية بشكل فعال[2].

ثانيا: الآثار الاجتماعية للتضخم

ينعكس التضخم بشكل مباشر على البعد الاجتماعي من خلال الآثار التالية:

أ. التفاوت الاجتماعي بين الطبقات

ينقسم التفاوت الاجتماعي الناجم عن التضخم إلى نوعين رئيسيين: التفاوت الرأسي والتفاوت الأفقي. يتمثل التفاوت الرأسي في الفوارق الاقتصادية بين طبقات المجتمع المختلفة، حيث تتسع فجوة الثروة بين الطبقات الغنية التي تزداد ثراءً والطبقات الفقيرة التي تتعرض لتدهور في وضعها المعيشي.

أما التفاوت الأفقي فيشير إلى التغيرات داخل الشرائح الاجتماعية ضمن نفس الطبقة، إذ يتحسن الوضع النسبي لبعض الأفراد أو المجموعات بينما يتراجع وضع آخرين، خاصةً أصحاب الدخل الثابت والمعاشات. هذه الظاهرة تؤدي إلى نشوء تحديات اجتماعية وأخلاقية، وتعزز من حالة عدم المساواة، مما ينعكس سلبًا على العدالة الاجتماعية داخل المجتمع[3].

---

[1] صندوق النقد الدولي، **تقرير المراجعة الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر**, 2017.

[2] محمد عزيز غزلان، **الاقتصاد الكلي– الحسابات –النظرية السياسية**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2002، ص 193_195.

[3] محمود محي الدين، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، الدار العربية للعلوم للنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2007، ص 115.

ثانيا: هجرة الكفاءات واليد العاملة

في ظل تراجع الدخل الحقيقي لفئات واسعة من الطبقة الوسطى نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار، بالإضافة إلى عدم كفاية الأجور وتصاعد معدلات البطالة، يضطر العديد من الأفراد، وخصوصا الحاصلين على مؤهلات علمية وكفاءات متخصصة، إلى البحث عن فرص الهجرة إلى الخارج. يؤدي هذا الواقع إلى فقدان البلاد لجزء كبير من رأس المال البشري ذي القيمة المضافة، مما ينعكس سلبًا على مختلف القطاعات الاقتصادية والتنموية[1].

في دولة نيجيريا بين عامي 2015 و2022، أدى ارتفاع التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للطبقة الوسطى، حيث وصل معدل التضخم إلى حوالي 18% في 2020. هذا الوضع دفع نسبة كبيرة من الكفاءات، خاصة الشباب الحاصلين على شهادات جامعية، إلى الهجرة بحثا عن فرص عمل أفضل في دول الخليج وأوروبا. وقد بلغت نسبة الهجرة المهنية حوالي 15% من القوى العاملة المؤهلة، مما أدى إلى فقدان نيجيريا لجزء مهم من مواردها البشرية المؤهلة وأثر سلبا على تقدم قطاعات الصحة والتعليم[2].

ثالثا: أثر التضخم كآلية لإعادة تخصيص الثروات الوطنية

يساهم التضخم في إعادة توزيع الثروة الوطنية بين الفئات الاجتماعية بصورة غير متكافئة، حيث يؤثر بشكل متفاوت على الأصول المالية والمادية. فبعض الأفراد، لا سيما أولئك الذين تختزن ثرواتهم في شكل ودائع مصرفية، حسابات بريدية أو ديون لدى الغير، يتكبدون خسائر حقيقية ناتجة عن تآكل القيمة الشرائية لمدخراتهم. في المقابل، يستفيد مالكو الأصول العينية كالعقارات، الأراضي، الذهب والعملات الأجنبية، من ارتفاع قيم هذه الأصول خلال فترات التضخم، إذ أن تأثير التضخم على القيمة الحقيقية للثروات لا يكون موحدا بين مختلف أشكال الأصول. فعندما تنخفض الدخول الحقيقية لأصحاب الثروات، يُعاد التوازن من خلال اعتمادهم على أصولهم العينية التي اكتسبت قيمة سوقية أعلى، لتعويض التراجع في قدرتهم على الاستهلاك.

---

[1] السعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2006، ص 19.

[2] **الجهاز المركزي للإحصاء النيجري**, 2020.

في هذا السياق، يمكن القول إن التضخم يعيد توزيع الثروة داخل المجتمع. ومن ناحية أخرى، قد يقدم أصحاب الأصول العقارية على تصفيتها وبيعها في ظل تحقيقهم مكاسب تفوق الزيادة العامة في الأسعار، بينما يتضرر الدائنون من انخفاض القيمة الحقيقية للديون المستحقة، فيستعيدون مبالغ ذات قدرة شرائية أقل مما كانت عليه عند الإقراض. أما المقترضون، فهم المستفيدون من هذه الظاهرة، حيث يتمكنون من سداد التزاماتهم بأموال أقل قيمة من حيث القدرة الشرائية، مقارنة بالقروض الأصلية[1].

شهدت الأرجنتين خلال الفترة من 2018 إلى 2023 معدلات تضخم مرتفعة أثرت بشكل كبير على توزيع الثروة بين فئات المجتمع. وفقًا لبيانات البنك الدولي، تجاوز معدل التضخم السنوي 50% في عدة سنوات خلال هذه الفترة. في عام 2022، بلغ متوسط معدل التضخم 72.4%، وارتفع إلى حوالي 211% في عام 2023، مما جعل الأرجنتين تتصدر قائمة الدول ذات أعلى معدلات التضخم في العالم[2].

رابعا: تفشي الرشوة والفساد الإداري:

غالبا ما يسعى أصحاب الدخول الثابتة، في ظل تآكل قدرتهم الشرائية الناتجة عن التضخم، إلى تعويض انخفاض مستويات دخولهم الحقيقية من خلال اللجوء إلى ممارسات غير قانونية، كأداء مهام أو تقديم خدمات غير مشروعة مقابل عوائد مالية، مما يسهم في تكريس بيئة من الفساد المؤسسي ويقوض مبادئ النزاهة والعدالة في المجتمع[3].

بعد تعويم الجنيه المصري في نوفمبر 2016، شهدت البلاد ارتفاعًا حادًا في معدلات التضخم، حيث بلغ معدل التضخم السنوي 30% في عام 2017، مما أثر بشكل كبير على القوة الشرائية لأصحاب الدخول الثابتة، خاصة موظفي القطاع العام. نتيجة لذلك، زادت حالات الرشوة والفساد الإداري، حيث لجأ البعض إلى تقديم خدمات غير قانونية لتعويض خسائرهم، مما أثر سلبًا على نزاهة المؤسسات الحكومية .

---

[1] مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، حسام داود حاضر، **عقلة مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة للنشرة التوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 240_250.

[2] موقع بوينس آيرس تايمز، **التضخم في الأرجنتين تجاوز 211% في عام 2023**، منشور في يناير 2024، انظر إلى الرابط : https://www.batimes.com.ar/news/economy/inflation-in-argentina-surpassed-211-in-2023-reveals-indec.phtml

[3] زكي رمزي، **مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1980، ص 475.

وفقا لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2017، تراجعت مصر إلى المرتبة 117 من أصل 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد، مما يعكس تزايد مستويات الفساد الإداري في تلك الفترة[1].

التضخم أصبح ظاهرة أوسمة جل المجتمعات، تنجم أسبابه عن زيادة الطلب أو ارتفاع التكاليف، ويؤثر سلبا على استقرار الاقتصادي ومستوى معينة الأفراد إذا لم يضبط بشكل فعال.

المبحث الثاني: ماهية القدرة الشرائية.

برز مفهوم القدرة الشرائية منذ خمسينيات القرن الماضي كأداة لقياس مدى توافق دخل الأفراد مع أسعار السلع والخدمات في السوق. وقد أصبح هذا المفهوم محورا مهما في الدراسات الاقتصادية لما يعكسه من واقع معيشي وتأثير مباشر على الاستهلاك.

تتأثر القدرة الشرائية بعدة عوامل أبرزها قيمة العملة، مستويات التضخم، والسياسات الاقتصادية المتبعة. ويلاحظ اليوم تراجع القدرة الشرائية مقارنة بالماضي، ما يعكس التحولات العميقة التي مست الاقتصاد المحلي والعالمي.

المطلب الأول: مفهوم القدرة الشرائية

القدرة الشرائية تعبر عن مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بواسطة دخل معين، وهي تتأثر بشكل مباشر بمستوى الأسعار والتضخم في الاقتصاد. وُعد مؤشرا أساسيا لقياس القوة الاقتصادية للأفراد ومدى تحسن أو تدهور مستوى معيشتهم عبر الزمن.

الفرع الأول: تعريف القدرة الشرائية:

تعرف قدرة شرائية على انها:" كمية السلع والخدمات التي يمكن شرائها باستخدام وحده نقدية واحدة من عملة ما، حيث ترتبط القدرة الشرائية بسعر صرف تلك العملة فتنخفض بانخفاض قيمة العملة وترتفع بارتفاع قيمتها.

[1] منظمة الشفافية الدولية، **تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام 2017**، برلين: منظمة الشفافية الدولية، 2018، انظر إلى الرابط : https://www.transparency.org/en/cpi/2017/index/egy

تنقسم القدرة الشرائية إلى نوعين هما[1]:

- النوع الأول وهو القدرة الشرائية المحلية التي تبين مقدار السلع والخدمات التي يمكن شرائها بوحدة نقدية واحدة داخل البلاد.
- النوع الثاني وهو القدرة الشرائية الخارجية والتي تبين مقدار السلع والخدمات التي يمكن شرائها بعملة محلية من دولة أخرى".

كذلك تعرف:"بأنها قيمة النقود التي تمثل لذويها قوة شرائية، حيث يستطيعون بمقابلها الحصول على كمية من السلع والخدمات التي يرغبون فيها في حدود كمية النقود المتاحة لديهم، وهذا يعني أنه يمكن بمبلغ نقدي محدد أن نشتري كميات أكبر من منتجات الخدمات، أي بعبارة أخرى أنه كلما انخفضت الأسعار فإن معناه أن القدرة الشرائية قد ارتفعت، وعلى عكس ذلك إذا أصبح من غير الممكن الحصول بنفس القيمة من العملة على كميات أقل من المنتجات والخدمات المرغوب فيها أي ارتفعت الأسعار فإن هذا معناه أن القوة الشرائية قد انخفضت[2]".

وهناك تعريف اخر يرى القدرة الشرائية هي: "مجموع السلع والخدمات التي يكون بمقدور الفرد أن يقتنيها بواسطة دخله المتاح خلال مدة زمنية معينة (شهر أو سنة)[3]".

"كما تعني القدرة الشرائية نوعية وكمية السلع والخدمات التي يمكن تلبيتها أو شرائها خلال فترة زمنية محددة بما توفر للفرد من دخل سواء كان أجيرا أو بطالا أو ينتمي إلى العمل الحر[4]."

مما سبق ذكره يمكننا القول بأن القدرة الشرائية تعرف بأنها المؤشر الاقتصادي الذي يعكس حجم السلع والخدمات التي يمكن للفرد أو المجتمع اقتناؤها باستخدام وحدة نقدية واحدة أو بناء على الدخل المتاح خلال فترة زمنية معينة، سواء داخل الاقتصاد المحلي أو في الأسواق الخارجية.

---

[1] محمد عادل القصري، كمال كارمة، **القدرة الشرائية في الجزائر أسباب التراجع واجراءات المعالجة**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد09، العدد الأول، الجزائر ،2023، ص 228.

[2] بلال تومي، رشيد ساطو، **قياس إثر التقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية في الجزائر لفتره 1990 –2021**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 18، العدد الأول، الجزائر، 2023، ص 382.

[3] فايزة بولعجين، نوال بيراز، **قراءة في أسباب انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر**، المجلة الدولية في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، المجلد 1، العدد الأول، الجزائر، 2021، ص 23.

[4] - حسين مزود, **الزيادة في الأجور وتأثيرها على تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر**، مجلة مدارات سياسية، المجلد 06 العدد 01،الجزائر, 2022 ، ص 69.

وتتأثر القدرة الشرائية بمجموعة من العوامل، أبرزها مستوى الأسعار وسعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، بالإضافة إلى معدلات التضخم والدخل الحقيقي، مما يجعلها معيارا جوهريا لتقييم مستوى المعيشة ودرجة الرفاهية الاقتصادية في المجتمع.

الفرع الثاني: خصائص القدرة الشرائية

تمثل القدرة الشرائية مقياسا لمستوى معيشة الأفراد، وتتميز بعدة خصائص توضح طبيعتها وأبعادها[1]:

- ✓ تعكس قدرة الأفراد على الاستهلاك: واشباع رغباتهم واحتياجاتهم مختلفة، نسبة إلى مستوى معيشتهم ورفاهيتهم.
- ✓ تقاس بمقدار السلع والخدمات: تشير ببساطة إلى مقدار ونوعية السلع والخدمات التي يمكن للفرد اقتناؤها أو الاستفادة منها خلال فترة زمنية معينة.
- ✓ مرتبطة بالدخل: تعتمد ما يتحصل عليه من دخل، سواء أكان هذا الدخل أجرا، أو إعانة بطالة، أو عائدا من عمل حر.

المطلب الثاني: عوامل التأثير على القدرة الشرائية

تتحدد القدرة الشرائية للمستهلك من خلال مجموعة من العوامل المتداخلة، تشمل من جهة العوامل المرتبطة بقيمة واستقرار العملة الوطنية، ومن جهة أخرى الظروف الاجتماعية والمعيشية، كالدخل ومستوى الأسعار. وتساهم هذه العوامل مجتمعة في التأثير على مدى قدرة الأفراد على اقتناء السلع والخدمات.

الفرع الأول: عوامل مرتبطة بالعملة المحلية

أولا: التضخم

يعد التضخم أحد أبرز الأسباب في تراجع القدرة الشرائية، إذ يعكس ضعف العملة المحلية في اقتناء نفس الكمية من السلع والخدمات. ويقصد هنا تحديداً تضخم الأسعار، الذي يعرف بكونه الارتفاع المستمر والمبالغ فيه في أسعار المنتجات، ما يؤدي إلى تآكل قيمة النقود عند استخدامها في الشراء. وعلى الرغم

[1] **المرجع نفسه**، ص 23.

من أن هذا الوضع قد يعود بالنفع على فئة المنتجين والتجار، إلا أنه يثقل كاهل أصحاب الدخل المحدود، كالموظفين والعمال الذين يتقاضون رواتب ثابتة.

وتتعاظم آثاره السلبية بشكل خاص عندما يطال السلع الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، مثل الأغذية وغيرها من المنتجات الضرورية[1].

حسب بيانات البنك المركزي الأرجنتيني في عام 2023، بلغ معدل التضخم في الأرجنتين حوالي 140%، مما أدى إلى تدهور حاد في القدرة الشرائية للمواطنين، حيث لم تعد الأجور تكفي لتغطية الحاجات الأساسية[2].

ثانيا: الطلب على العملة

يعد الطلب على العملة أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على قيمتها، فهي كغيرها من السلع والخدمات، كلما زاد الإقبال عليها ارتفعت قيمتها مقابل العملات الأخرى، والعكس صحيح، فضعف الطلب يؤدي إلى انخفاض قيمتها. وتساهم عدة عوامل في زيادة الطلب على العملة الوطنية، أبرزها قدوم السياح الأجانب الذين يقومون بتحويل عملاتهم إلى العملة المحلية خلال زيارتهم، بالإضافة إلى تحويلات المواطنين المقيمين في الخارج. كما يُعتبر اعتماد العملة المحلية في المبادلات التجارية الدولية من العوامل التي ترفع من وتيرة الطلب عليها[3].

في المغرب، ساهمت تحويلات المغتربين التي تجاوزت 100 مليار درهم سنة 2022 في رفع الطلب على الدرهم المغربي، مما دعم استقراره النسبي أمام العملات الأجنبية، حسب تقرير مكتب الصرف المغربي.

الفرع الثاني: عوامل متعلقة بالظروف الاجتماعية

تتمثل فيما يلي:

---

[1] محمود عبد الفضيل، **مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1982، ص19.

[2] البنك المركزي الأرجنتيني، **التقرير السنوي حول الأداء الاقتصادي لعام 2023**، انظر إلى الرابط : https://www.bcra.gob.ar

[3] العقون نادية، **دراسة تحليلية لأثر سعر الصرف الرسمي على القوة الشرائية للعملة حالة الجزائر للفترة1970_2019**, مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد :11,العددالثاني، الجزائر, 2021، ص 99.

أولا: انتشار البطالة

إن عدم قدرة سوق العمل بمختلف قطاعاته على استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي الوظائف يؤدي إلى تفشي البطالة، وهي من الظواهر التي تسهم في دخول الاقتصاد في حالة من الجمود النسبي، نتيجة انخفاض القوة الشرائية لدى شريحة واسعة من المواطنين، الأمر الذي يضعف من النشاط الاقتصادي والتجاري. فكلما تراجع عدد الأفراد القادرين على الإنفاق، كلما قلّ تحفيز الأسواق، مما ينعكس سلبًا على قيمة العملة الوطنية وعلى القدرة الشرائية للمستهلك[1].

وفقا لبيانات المعهد الوطني للإحصاء التونسي بلغت نسبة البطالة في تونس حوالي 15.9% في الربع الثالث من عام 2023، مما ساهم في ضعف الاستهلاك الداخلي وتراجع القوة الشرائية[2].

ثانيا: الإنفاق الاستهلاكي الفردي

يقصد به مجموع المبالغ التي يصرفها الفرد لاقتناء السلع والخدمات المختلفة، ويُعد هذا الإنفاق أحد المحركات الأساسية للقدرة الشرائية. فعندما يترافق ارتفاع الطلب الاستهلاكي مع توافر السلع والخدمات في السوق، فإنه يُحفز النشاط التجاري، ويزيد من حجم المبيعات، مما يؤدي إلى استقرار نسبي في الأسعار ويُبقيها ضمن حدود تتناسب مع الدخل الفردي.

إلا أن ذلك يبقى مشروطًا بتوفر العرض الكافي، إذ إن نقص المعروض يؤدي إلى اختلال في توازن العرض والطلب، وبالتالي إلى ارتفاع في الأسعار[3].

---

[1] قنوني حبيب، بن عدة محمد وريغي مليكة، **البطالة والتضخم في الجزائر دراسة العلاقة بين الظاهرتين (1990 2013)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 01، العدد 11، الجزائر،2014، ص 116.

[2] المعهد الوطني للإحصاء التونسي، **البيانات الفصلية حول سوق الشغل – الربع الثالث 2023**، 2023، انظر إلى الرابط: http://www.ins.tn

[3] كون فتيحة، عبد القادر خليل، **دراسة تحليلية لمستوى المعيشة بالجزائر خلال الفترة (2001-2018)**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد08، العدد الأول، الجزائر 2020، ص 293.

في الصين، ارتفع متوسط الإنفاق الفردي بنسبة 9.2% في عام 2023 مقارنة بالعام السابق، نتيجة تعافي الاقتصاد بعد جائحة كورونا، وذلك حسب ما ورد في المكتب الوطني للإحصاء الصيني[1].

الفرع الثالث: عوامل الاقتصادية

تعد المؤشرات الاقتصادية من أبرز المحددات التي تؤثر مباشرة على قيمة العملة الوطنية، ومن ثم على القدرة الشرائية، نوجزها فيما يلي[2] :

التوقعات الاقتصادية:

تتراجع قيمة العملة في دولة ما عندما تشهد المؤشرات الاقتصادية الأساسية تدهورًا أو تباطؤا، حيث توجد علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي وقوة النقود الشرائية. وبالتالي، فإن أي تراجع أو ضعف في وتيرة النمو ينعكس سلبًا على ثقة المتعاملين في الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى انخفاض في قيمة العملة المحلية، ويضعف قدرتها على شراء السلع والخدمات.

على سبيل المثال، حسب بيانات المكتب الفيدرالي للإحصاء الألماني سجل الاقتصاد الألماني في عام 2023 نموًا ضعيفًا بنسبة 0.2% فقط، وهو ما أدى إلى تراجع التوقعات الاقتصادية وانخفاض في ثقة الأسواق، مما انعكس سلبًا على اليورو[3].

العجز التجاري:

يحدث العجز التجاري عندما تتجاوز قيمة الواردات حجم الصادرات في دولة معينة، مما يحدث ضغطا على العملة المحلية ويؤدي إلى تراجع قيمتها مقارنة بعملات الشركاء التجاريين.

ويرجع ذلك إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية لتسوية المعاملات التجارية، مقابل انخفاض الطلب على العملة الوطنية.

---

[1] مكتب الوطني للإحصاء الصيني، **تقرير الأداء الاقتصادي والاجتماعي لجمهورية الصين لعام 2023**، 2024، انظر إلى الرابط: http://www.stats.gov.cn

[2] نادية العقون، **مرجع سبق ذكره**، ص 100_101.

[3] المكتب الفيدرالي للإحصاء الألماني، **تقرير الأداء الاقتصادي السنوي لألمانيا لعام 2023**، 2024، انظر إلى الرابط: https://www.destatis.de

في المقابل، فإن تزايد الطلب الدولي على سلعة تنتج محليا يعزز من قيمة العملة الوطنية، ويسهم في رفع قدرتها الشرائية نتيجة تدفق العملات الأجنبية وتحسن الميزان التجاري.

في عام 2021، سجلت الولايات المتحدة عجزا تجاريا قياسيا بلغ 859 مليار دولار، ما أدى إلى ضغط على الدولار الأمريكي، نتيجة زيادة الاعتماد على الواردات وانخفاض الفائض التجاري، وفقا لتقرير مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي[1].(BEA)

تسهيل الائتمان:

يعد تسهيل الائتمان ومنح القروض للأفراد والمؤسسات أحد العوامل المؤثرة في تعزيز القدرة الشرائية، حيث توجد علاقة طردية بين حجم التمويل المقدم من البنوك والنشاط الاقتصادي. فكلما زاد حجم القروض الممنوحة، ارتفعت عوائد البنوك من الفوائد، مما يسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية عبر زيادة الاستهلاك والاستثمار. كما يؤدي ذلك إلى تعزيز مساهمة الأفراد في الناتج المحلي الإجمالي، بما ينعكس إيجابا على مستويات الدخل والإنفاق، ومن ثم على القوة الشرائية.

في الهند، أدى توسع البنوك في منح القروض خلال عام 2022 بنسبة تجاوزت 15% إلى زيادة معدلات الاستهلاك المحلي، مما ساهم في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي وتحفيز القدرة الشرائية، بحسب البنك الاحتياطي الهند[2].

المطلب الثالث: قياس القدرة الشرائية

يعد قياس القدرة الشرائية أداة مهمة لتحليل القوة الاقتصادية الأفراد ومدى قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية وفيما يلي تتمثل أهم مؤشرات القدرة الشرائية.

الفرع الأول: معامل أسعار المستهلك(CPI) :

[1] مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي(BEA) ، **تقرير الميزان التجاري للولايات المتحدة لعام 2021**، 2022، انظر إلى الرابط: https://www.bea.gov

[2] البنك الاحتياطي الهندي، **تقرير السياسة النقدية السنوي لعام 2022**، 2023، انظر إلى الرابط: https://www.rbi.org.in

أولا: التعريف

يعرف مؤشر أسعار الاستهلاك**CPI** على أنه:" مقياس إحصائي مركب يستخدم لرصد وتحليل التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار ضمن الاقتصاد، من خلال تتبع تطور أسعار سلة مختارة من السلع والخدمات التي تمثل النمط الاستهلاكي للأسر في بلد معين.

وتبنى هذه السلة على أساس دراسات ميدانية تعكس بنية الإنفاق الاستهلاكي الأسري، بما يضمن تمثيلا دقيقا للواقع الاقتصادي والاجتماعي. وتقوم الهيئات الوطنية المختصة بالإحصاء بجمع البيانات الدورية من الأسواق الحضرية الرئيسة، وتحديثها في فترات منتظمة (شهرية، فصلية أو سنوية)، مما يسمح بقياس معدلات التضخم، وتقديم مؤشرات كمية حول القوة الشرائية، واتخاذ قرارات اقتصادية وسياسات مالية تستند إلى معطيات واقعية وموضوعية».[1]

يعرف أيضا على أنه:" أداة إحصائية تستخدم لقياس معدل التغير في الأسعار الذي يطال السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر، ويعد من أبرز المؤشرات المستخدمة في تقدير معدل التضخم. وتتبع أهميته من دورية نشره وحداثة بياناته، مما يجعله مؤشرا رئيسيا يعتمد عليه كمُمثل عام للتضخم في الاقتصاد".[2]

مؤشر أسعار الاستهلاك هو مقياس إحصائي يستخدم لرصد وتتبع التغيرات في المستوى العام لأسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر، خلال فترات زمنية محددة (شهرية، فصلية، أو سنوية). ويعد هذا المؤشر أداة أساسية لتحليل الاتجاهات التضخمية وقياس القدرة الشرائية للنقود، كما يعتمد عليه في رسم السياسات الاقتصادية والنقدية[3].

---

[1] رابحي إبراهيم، وجب الله مصطفى، **مؤشر أسعار الاستهلاك وعلاقته بمتغيرات السياسة النقدية في الجزائر (1995_2020)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة مخبر استراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، المجلد07، العدد02، الجزائر، 2022، ص 189.

[2] محمد ابن البار، أثر **السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)** دراسة تحليلية قياسية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 26.

[3] نوة بن يوسف، **تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970_2012)**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2016، ص 102.

انطلاقا من التعريفات السابقة، يمكن تقديم تعريف موجز وشامل لمؤشر أسعار الاستهلاك، باعتباره رقما استدلاليا يستخدم لقياس التغيرات في المستوى العام للأسعار، استنادًا إلى رصد أسعار سلة معيارية من السلع والخدمات الاستهلاكية التي تشهد حجم إنفاق كبير، ضمن نطاق جغرافي محدد وخلال فترة زمنية معينة (شهرية، نصف سنوية، أو سنوية).

ثانيا: أهمية مؤشر أسعار الاستهلاك

تكمن أهمية هذا المؤشر في كونه أداة فعالة لقياس القوة الشرائية للأفراد، حيث يقدم في شكل مؤشر يعرف بمؤشر تكلفة المعيشة أو مؤشر أسعار الاستهلاك للأسر. وهذا يمنح صناع القرار بيانات وإحصائيات واقعية، تساعدهم على ضبط الأجور وتكييف أنظمة الحماية الاجتماعية، إلى جانب توجيه مختلف أشكال الدعم المباشر وغير المباشر. ويستخدم ذلك لتحقيق نوع من التوازن وتحسين مستوى المعيشة، خاصة في ظل التغيرات التي تطرأ على تكاليف الحياة وارتفاع أسعار السلع والخدمات.

كما يعد مؤشر أسعار الاستهلاك أداة لتقييم مدى فعالية السياسات الاقتصادية المطبقة من قبل الحكومات المتعاقبة، مما يسمح بقياس مدى توافقها مع الاحتياجات الاقتصادية في كل مرحلة.

ويؤدي هذا المؤشر دورا مزدوجا، حيث يستخدم في تحليل النتائج السابقة وتوجيه القرارات المستقبلية المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، وخاصة منها السياسة النقدية، من خلال أدواتها كأسعار الفائدة، الكتلة النقدية، وسعر الصرف. وتختلف كيفية استعمال هذه الأدوات وتفضيل بعضها على الآخر وفقا للأهداف المحددة من قبل كل دولة والإمكانيات المتاحة لها[1].

يعد هذا المؤشر أداة أساسية لرصد التضخم، نظرا لسهولة تطبيقه وارتباطه الوثيق بالواقع الاقتصادي والمعيشي.

كما يعتمد عليه في صياغة وتقييم السياسات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك السياسات النقدية، المالية، وسياسات أسعار الصرف، نظرا لما يوفره من معلومات دقيقة حول مدى تأثير هذه السياسات على المستوى الجزئي، من خلال تحليل التغيرات في أنماط الاستهلاك الأسري، وانعكاساتها على المستوى العام للأسعار.

[1] رابحي ابراهيم، وجب الله مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 190،191.

يمثل مؤشر أسعار الاستهلاك مرجعا تنبؤيا هاما لسلوك المستهلكين، إذ يسهم في فهم اتجاهاتهم في الإنفاق على السلع والخدمات، وبالتالي يعد أداة محورية في تقييم الأداء الاقتصادي والتخطيط المستقبلي.

وقد أصبح هذا المؤشر عنصرا أساسيا في صياغة وتعديل السياسات الاقتصادية، خصوصا السياسات النقدية، كما يستَخدم على نطاق واسع في عمليات تحديد وتعديل الأجور، أسعار الفائدة، الإعانات المباشرة وغير المباشرة، وتعويضات الضمان الاجتماعي، وذلك نظرا لتأثير التضخم على القوة الشرائية.[1]

ثالثا: مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر

يحتسب مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر وفقا لمجموعة من الشروط والخطوات المعتمدة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، وتشمل ما يلي[2] :

- تغطي الفئة السكانية المستهدفة جميع الأسر الجزائرية بمختلف أحجامها وشرائحها الاجتماعية والمهنية.
- يتألف المؤشر من 261 منتجا، يمثل من خلال 791 صنفا تم اختيارها بناء على مجموعة من المعايير، من بينها حجم وتكرار النفقات السنوية ومدى أهميتها.
- تم تحديد الأوزان النسبية لهذه الأصناف بالاعتماد على نفقات الأسر لسنة 2000، والمستخلصة من نتائج المسح الوطني حول الاستهلاك الأسري، حيث تبلغ نسبة تغطية المؤشر من حيث الإنفاق الاستهلاكي حوالي 95.%
- يتم تصنيف السلع والخدمات ضمن مجموعات رئيسية وفرعية، بما يتوافق مع توصيات منظمة الأمم المتحدة في إطار نظام الحسابات الوطنية لسنة 1970.
- تم اعتماد سنة 2000 كسنة أساس، بينما تعتبر سنة 2001 السنة المرجعية التي يحتسب عندها المؤشر بقيمة 100.
- يتم إصدار المؤشر بصفة شهرية، بالإضافة إلى حساب مؤشر سنوي يعكس التغيرات على مدار العام.

[1] محمد ابن البار، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

[2] https://www.ons.dz

صيغة حساب المؤشر:

$$IM/2001 - \Sigma (W/W) (p/p\ 2001)$$

وزن الصنف= W_i

السعر الجاري المتوسط للشهر mالصنفi= P_i^M

سعر الأساس (متوسط في (2001) للصنف $ip=i^{2001}$

انطلاقا مما سبق، يمكن القول إن مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر يتميز بالخصائص التالية:

تعتمد سنة 2001 كسنة أساس لحساب المؤشر، وهي تعد قديمة نسبيا مقارنة بالسنة المرجعية المعتمدة من قبل البنك الدولي، وهي سنة 2010.

يعتمد مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر على نتائج المسح الوطني حول استهلاك الأسر، حيث تحتسب قيمته بنسبة 95% تقريبا استنادا إلى الإنفاق الاستهلاكي.

ويتميز هذا المؤشر بتردد شهري، كما يتم تقديمه بصيغة سنوية أيضا.

يعد هذا المؤشر الأداة الأساسية في قياس معدلات التضخم في الجزائر، حيث يستخدم كمرجع لتكييف الأجور، وتعديل قيم منافع الضمان الاجتماعي، إضافة إلى تحديد مختلف الإعانات التعويضية المباشرة وغير المباشرة. وتأتي هذه التدخلات بهدف تحقيق نوع من التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين القدرة الشرائية للأفراد، بما يضمن الوصول إلى مستوى معيشة لائق، خاصةً في ظل التغيرات المستمرة في تكاليف المعيشة وارتفاع أسعار الاستهلاك.

المبحث الثالث: نظريات التضخم

تعد مشكلة التضخم ظاهرة اقتصادية شائعة تواجهها مختلف الأنظمة الاقتصادية باختلاف نماذجها، الأمر الذي دفع العديد من الاقتصاديين إلى السعي لفهم هذه الظاهرة وتفسير أسبابها. ومن أبرز النظريات التي تناولت تفسير التضخم نذكر ما يلي:

المطلب الأول: نظرية الطلب الكلي في تفسير التضخم

تعد نظرية كمية النقود من أبرز النظريات التي شكلت حجر الأساس في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وقد ارتبط ظهورها بالتحولات الاقتصادية الكبرى التي شهدتها أوروبا، حيث انتقل الاقتصاد الأوروبي من النظام الإقطاعي القائم على الاكتفاء الذاتي والمقايضة، إلى النظام الرأسمالي الذي يعتمد على الإنتاج الموجه للسوق وعلى استخدام النقود كوسيلة للتبادل[1].

وقد مثلت هذه النظرية الإطار النظري الأساسي الذي اعتمد عليه الاقتصاديون الكلاسيكيون في تحليل الظواهر النقدية، إذ ركزت على تفسير المحددات الأساسية للمستوى العام للأسعار، وخلال الفترة الممتدة من أواخر القرن الثامن عشر إلى مطلع القرن التاسع عشر، ساد الاعتقاد بوجود علاقة سببية قوية بين كمية النقود المتداولة ومعدل التضخم، حيث اعتبر التضخم نتيجة طبيعية لزيادة المعروض النقدي. وقد استند المفكرون الكلاسيكيون في تفسيرهم لقيمة النقود إلى اعتبارها سلعة كغيرها من السلع، لاسيما النقود المعدنية التي كانت تعامل كسلع تخضع قيمتها لقوى العرض والطلب والعوامل المؤثرة فيهما.

وتستند نظرية كمية النقود إلى مجموعة من الفرضيات يمكن تلخيصها كما يلي[2]:

1. تعد كمية النقود العامل الرئيس والمحدد في حركة الأسعار داخل الاقتصاد.
2. توجد علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، مما يعني وجود علاقة عكسية بين كمية النقود وقيمة النقود الحقيقية.
3. ترتبط كمية النقود بعلاقة طردية مع حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، في حين ترتبط بعلاقة ترتبط كمية النقود بعلاقة طردية مع حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، في حين ترتبط بعلاقة عكسية مع كمية المعروض الحقيقي منها، إذ إن زيادة كمية النقود المتداولة تؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي مقابل ثبات أو انخفاض العرض الحقيقي للسلع والخدمات.
4. تقوم هذه النظرية على افتراض التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

[1] أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية – دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003** ,مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 37.

[2] عناية غازي حسين، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر, 1985,ص 28.

يرتبط التضخم، وفقا لنظرية كمية النقود، بزيادة عرض النقود بشكل مفرط، حيث يؤدي التوسع في الإصدار النقدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، مما ينعكس في نهاية المطاف على زيادة المستوى العام للأسعار[1].

تؤدي الزيادة في عرض النقود مقارنة بالطلب عليها إلى تراجع في قيمتها، وهو ما ينعكس في شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار. وفي المقابل، إذا ارتفع الطلب على النقود مقارنة بعرضها، فإن ذلك يسهم في زيادة قيمتها، ومن ثم انخفاض المستوى العام للأسعار[2].

ويمكن عرض النظرية الكلاسيكية في صيغتين:

الفرع الأول: صيغة فيشر (معادلات المبادلات) (Irving Fisher 1867- 1947):

تعد النظرية الكمية للنقود من أبرز وأقدم النظريات الاقتصادية التي لا تزال محل جدل ونقاش حتى يومنا هذا. وتقوم هذه النظرية، في أبسط صورها، على أن التغيرات في المستوى العام للأسعار ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالتغيرات التي تطرأ على كمية النقود المتداولة داخل الاقتصاد.[3] وتعتبر هذه النظرية أساسًا مهمًا لفهم وتفسير السياسة الاقتصادية الكلاسيكية، لاسيما تلك المعتمدة على قاعدة الذهب. وقد شهدت هذه النظرية تعديلات متواصلة في ظل تطور الفكر الاقتصادي، خاصة من قبل التيارات الفكرية المنتمية إلى المدرسة النقدية الحديثة، التي برزت من خلال مؤسسات أكاديمية ومصرفية بارزة مثل جامعة شيكاغو والبنك الاحتياطي الفيدرالي[4].

أولا: معادلة فيشر

وقد قدم فيشر المعادلة الكمية للنقود على النحو التالي [5]:

---

[1] الروبي نبيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

[2] **المرجع نفسه**، ص 50.

[3] قارة إبراهيم، مناقر نور الدين، **أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي مقاربة نظرية ودراسة قياسية لفترة الإصلاحات المالية في الجزائر (1990-2012)**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد03، ص 30.

[4] **المرجع نفسه**، ص 31.

[5] السعيد هتهات، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

$$M.V=P.T$$

M: كمية النقود المتداولة: وتعتبر عامل خارجي يتحدد من البنك المركزي.

V: سرعة دوران النقود: وتقيس عدد المرات بوحدة الزمن التي تستعمل فيها الوحدة النقدية في المعاملة

P: المستوى العام للأسعار.

:T حجم المعاملات ؛ وهي عدد المرات التي يبادل بها السلع والخدمات مقابل النقود في فترة زمنية.

يمثل الطرف الأيمن من المعادلة قيمة المعاملات خلال فترة معينة، بينما يشير الطرف الأيسر إلى كمية النقود المستخدمة في تلك المعاملات. وبالتالي، إذا زادت الكمية النقدية مع ثبات سرعة تداولها، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار أو في حجم التبادلات الاقتصادية. وغالبًا ما يستعين الاقتصاديون بمتغير الدخل القومي كبديل لحجم المعاملات. وعليه، فإن صيغة معادلة التبادل تأخذ الشكل التالي [1]:

$$M \times V = P \times Y$$

حيث تمثل:

M: كمية النقود المتداولة.

V: سرعة تداول النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

Y: الناتج الحقيقي.

إذ إن أي زيادة في عرض النقود، مع ثبات سرعة تداولها على الأقل في المدى القصير، ودون حدوث تغير في مستوى الناتج، في ظل بلوغ الاقتصاد حالة التشغيل الكامل، ستؤدي إلى ارتفاع في الطلب الكلي، وبالتالي فإن المستوى العام للأسعار يرتفع بشكل يتناسب طرديًا مع تلك الزيادة.

[1] تومي صالح، مرجع **سبق ذكره**، ص 139.

ويمكن إبراز العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود من خلال عزل قيمة P في معادلة فيشر:

$$P=(MXV)/y$$

من خلال هذا الشكل، تبين معادلة التبادل وجود علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار والتغير في حجم المعروض النقدي، وذلك في ظل ثبات حجم الناتج الحقيقي. ويمكن تمثيل هذه العلاقة الخطية بالصيغة التالية[1]:

الشكل رقم02: علاقة مستوى الأسعار بكمية النقود

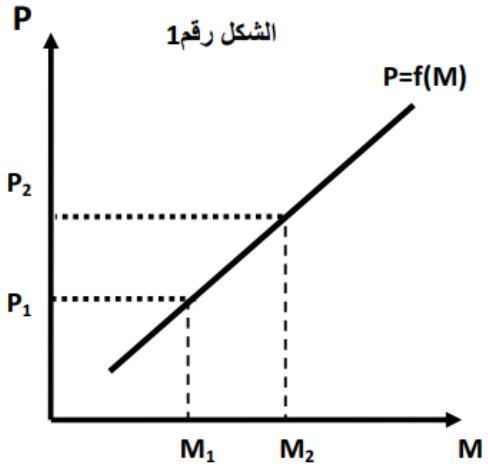

المصدر: محمد أحمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة**، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، الطبعة الثانية، اليمن ،2014، ص 340.

يتضح من الشكل وجود علاقة طردية خطية بين المستوى العام للأسعار بوصفه متغيرا تابعا وكمية النقود M باعتبارها متغيرا مستقلا، ويعبر عن هذه العلاقة من خلال ميل ثابت موجب (V/T) في الأجل القصير تظهر البيانات أن التوسع في عرض النقود من المستوى M1 إلى M2 أو M3 يؤدي إلى ارتفاع مماثل في المستوى العام للأسعار من P1 إلىP2 أوP3 ، بما يعكس علاقة تناسب طردي ثابت بين المتغيرين في الأجل القصير، وهو ما يعبر عنه بثبات الميل الموجب في النموذج النظري.

[1] السعيد هتهات، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

ثانيا: خصائص معادلة التبادل (فيشر)[1]:

يمكن استخلاص مجموعة من السمات الرئيسية من الصياغات السابقة لعلاقة التبادل حسب ما قدمه "فيشر"، ومن أبرز هذه السمات:

- يعبر الجانب الأيسر من المعادلة (MV) عن كمية النقود المتداولة في الاقتصاد (أي عرض النقود)، ويشير إلى إجمالي الإنفاق المستخدم في العمليات التبادلية، في حين يمثل الطرف الأيمن (PT)القيمة الإجمالي المبيعات، (أي ما يعادل الطلب على النقود).
- تعد المعادلة بهذه الصيغة مجرد تعبير حسابي بديهي ينين أن مجموع الإنفاق الكلي على السلع والخدمات يساوي مجموع قيمتها النقدية.
- عند فرض ثبات الناتج وسرعة تداول النقود حسب النظرة الكلاسيكية، تتحول المعادلة إلى صيغة تستخدم لتحديد المستوى العام للأسعار، حيث تُعتبر كمية النقود المتغير المستقل، بينما يُمثل المستوى العام للأسعار المتغير التابع.
- العلاقة الطردية المباشرة والثابتة بين التغير في كمية النقود والمستوى العام للأسعار تبرز أهمية ضبط كمية النقود للتحكم في أسعار السلع والخدمات بشكل عام. ومن ناحية أخرى، تؤكد هذه العلاقة أن النقود تتمتع بالحياد تجاه حجم المبادلات (T) أو مستوى الإنتاج(Y) ، حيث إن أي تعديل في كمية النقود لا يؤثر على حجم الإنتاج بل ينعكس فقط على التغير في المستوى العام للأسعار.
- نظرا لتركيز الكلاسيكيين على تحليل العوامل التي تتحكم في قيمة النقود أو في قوتها الشرائية، فإن[2]: $1/P=T/Y.M$

إذا كان (P/1) يعبر عن قيمة النقود، فإنها تتأثر عكسيا بنفس النسبة التي تتغير بها كمية النقود.

في هذا السياق، تتأثر قيمة النقود بصورة غير مباشرة بأي تغير في كمية النقد المعروض، بافتراض ثبات حجم المبادلات وسرعة دوران النقود.

[1] محمد أحمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة**، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، الطبعة الثانية، اليمن،2014، ص 326_328.

[2] السعيد هتهات، **مرجع سبق ذكره**، ص23.

وفقا لنظرية كمية النقود، فإن العلاقة بين كمية النقود (M) والمستوى العام للأسعار (P) تعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$M. V = P. T$$

وبما أن كلا من V و Tيفترضان ثابتين، فإن أي زيادة في M تؤدي مباشرة إلى زيادة في P بنفس النسبة. فعلى سبيل المثال، إذا ارتفعت كمية النقود المعروضة بنسبة 10%، فإن المستوى العام للأسعار سيرتفع أيضًا بنسبة 10%.

وبالتالي، فإن القيمة الشرائية للنقود، والتي تمثل مقلوب المستوى العام للأسعار(1/P) ، ستنخفض بنفس النسبة، أي بنسبة 10%.

الفرع الثاني: صيغة كمبريدج:

تعد هذه المعادلة بمثابة الصياغة الثانية للنظرية الكمية للنقود، التقليدية التي طورها إرفينغ فيشر. وقد ساهم في تطوير هذا النموذج عدد من الاقتصاديين البريطانيين البارزين في مطلع القرن العشرين، وعلى رأسهم ألفريد مارشال(Alfred Marshall) ، وآرثر سي. بغيو(Arthur Cecil Pigou) ، إلى جانب مفكرين آخرين من مدرسة كامبريدج[1].(Cambridge School)

وقد تم في هذه الصياغة استبدال مفهوم سرعة دوران النقود بمفهوم الطلب على النقود باعتباره المحدد الأساسي لكمية النقود التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها. كما تم استخدام الناتج القومي الحقيقي بدلاً من إجمالي حجم المعاملات، وذلك لعكس الواقع الاقتصادي بصورة أدق[2].

ركزت هذه النظرية، على تفسير سلوك الأفراد في الاحتفاظ بالنقود لأغراض غير استهلاكية أو استثمارية فورية، أي على شكل أرصدة نقدية غير نشطة. ومن العوامل المؤثرة في هذا السلوك: معدل الفائدة، مستوى

[1] **المرجع نفسه**، ص 24.

[2] محمد بن البار، **أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 42.

الثروة الشخصية، توافر وسائل الدفع والائتمان، والتوقعات المستقبلية بخصوص أسعار الفائدة والتقلبات الاقتصادية[1].

وقد عرف هذا الاتجاه في تفسير الظاهرة النقدية بمفهوم "التفضيل النقدي"[2]، والذي شكل الأساس النظري الذي بنيت عليه لاحقا العديد من التطورات في النظرية النقدية، خاصة في أعمال جون مينارد كنيز (John Maynard Keynes)خلال ثلاثينيات القرن العشرين.

من خلال استبدال حجم المبادلات (T) بالناتج الحقيقي (Y) وقسمة طرفي معادلة فيشر على سرعة التداول (V)، ينتج لدينا[3]:

$$M= 1/V.P.\ Y <=> M = K.\ (P.Y)$$

حيث:

M: كمية النقود المعروضة في الاقتصاد.

V: سرعة دوران النقود (عدد المرات التي يتم فيها تداول الوحدة النقدية خلال فترة زمنية معينة).

P: المستوى العام للأسعار.

Y: الناتج الحقيقي أو حجم الإنتاج (السلع والخدمات).

$K = 1/V$: نسبة التفضيل النقدي، أي النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من دخلهم كنقود سائلة.

تعكس معادلة كامبردج حالة التوازن بين كمية النقود المتداولة والطلب عليها خلال فترة زمنية محددة، حيث يعزى ارتفاع الطلب على النقود إلى تنامي الميل للاحتفاظ بالنقود من قبل الأفراد، بالإضافة إلى ارتفاع الدخل النقدي.

---

[1] أحمد إبريهي علي، **الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات**، منقحة وموسعة للتعليم العالي، الطبعة الثانية، العراق،2021، ص 46.

[2] التفضيل النقدي: يعبر عن رغبة العناصر الاقتصادية المختلفة، مثل الأفراد والمؤسسات، في الاحتفاظ بجزء من مواردهم على شكل نقدي سائل، لتأمين معاملاتهم الشرائية.

[3] محمد أحمد الأفندي، **مرجع سبق ذكره**، ص 328.

وبناء عليه، فإن أي زيادة في كمية النقود المعروضة، بافتراض ثبات سرعة تداول النقود في المدى القصير، وثبات نسبة الميل النقدي، واستقرار الدخل الحقيقي في ظل حالة التشغيل الكامل، ستؤدي إلى ارتفاع مماثل في المستوي العام للأسعار.

المطلب الثاني: التضخم من منظور النظرية الكينزية(Keynesian Theory)

شهدت النظرية الكلاسيكية حضورا بارزا في تفسير الطلب على النقود خلال فترة زمنية معينة، إلا أن أزمة الكساد الكبير سنة 1929 كشفت عن قصور هذه النظرية في تقديم حلول فعالة، مما أدى إلى تراجع مصداقية الفكر الكلاسيكي، خاصة مع بروز الاقتصادي جون مينارد كينز (John Maynard Keynes)عام 1936، الذي وجه انتقادات حادة لهذا الفكر، ولا سيما قانون ساي (Say's Law) للمنافذ الذي يرى أن العرض هو من يخلق الطلب. كما رفض كينز فرضية ثبات سرعة تداول النقود، وقدم رؤية جديدة من خلال تطوير نظرية الطلب على النقود. ويعرف التحليل الكينزي بأنه تحليل يعتمد على المنظور الكلي للاقتصاد[1].

الفرع الأول: فرضيات النظرية الكنزية

يعتمد التحليل الكينزي على مجموعة من الفرضيات التي تتعارض مع الأسس التي بني عليها التحليل الكلاسيكي، ويمكن عرض هذه الفرضيات على النحو الآتي[2]:

- بلوغ مستوى التوظيف الكامل لا يعد الوضع الطبيعي للاقتصاد، وإنما يعتبر حالة استثنائية.
- يعطي الأولوية للاستثمار على حساب الادخار، باعتبار أن تحديد الدخل القومي يتم من خلال توازن الاستثمار مع الادخار، شريطة أن يوجه هذا الأخير نحو تمويل التنمية أو يستثمر في أنشطة إنتاجية.
- افترض وجود علاقة قوية بين الادخار ومعدل الفائدة، حيث يتشكل هذا المعدل نتيجة توازن بين كمية النقود المعروضة ومستوى الطلب على السيولة.

---

[1] محمد أحمد الأفندي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 26،27.

[2] بوريت يمينة، صولة رندة، **دور السياسة النقدية في علاج التضخم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2022)**، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي1945، قالمة، الجزائر،2023، ص 61.

الفرع الثاني: التحليل الكينزي للتضخم

تعد نظرية التوظيف التي قدمها كينز نظرية موجهة للفترة القصيرة، وتعتمد على مجموعة من الفرضيات التي تختلف عن تلك التي يستند إليها التحليل الكلاسيكي.

ومن هذا المنطلق، فإن تفسير كينز للتضخم يختلف عن التفسير الكلاسيكي، إذ يرى كينز أن التضخم (أي ارتفاع الأسعار) ينجم عن زيادة في الطلب الكلي (فائض الطلب)، والذي يحدث عند مستوى معين من التشغيل والناتج القومي.

إلا أن هذه الزيادة في الطلب الكلي لا تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، إذ يتوقف ذلك على درجة مرونة العرض الكلي في الاقتصاد.

وبما أن الاقتصاد لا يعمل باستمرار عند مستوى التوظيف الكامل، يمكن التمييز بين ثلاث حالات رئيسية لتأثير زيادة الطلب الكلي على الأسعار، نعرضها كما يلي[1]:

أولا: إذا كان العرض الكلي يتمتع بمرونة غير محدودة، فإن أي ارتفاع في الطلب الكلي يقابله ارتفاع مماثل في العرض الكلي، مما يعني أن الزيادة في الطلب لا تؤدي إلى أي تغيير في المستوى العام للأسعار.

إذ أن قدرة العرض على التكيف مع الطلب تمكن من رفع حجم الإنتاج دون أن ينعكس ذلك على الأسعار.

ثانيا: في حال كان العرض الكلي غير مرن تماما، أي عندما يصل الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل، فإن أي زيادة في الطلب الكلي لا تؤدي إلى أي توسع في العرض. ونتيجة لذلك، تنعكس الزيادة في الطلب الكلي بشكل كامل في ارتفاع المستوى العام للأسعار. ويتماشى هذا التفسير مع ما يطرحه التحليل الكلاسيكي من أن الزيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى تضخم، إلا أن الاختلاف بينهما يكمن في تفسير سبب هذه الزيادة. ويطلق كينز على هذا النوع من التضخم اسم تضخم الطلب.

ثالث: وهي الحالة الأكثر شيوعا في إطار التحليل الكينزي، حيث تتسم مرونة العرض الكلي بكونها متوسطة، أي تقع بين انعدام المرونة والمرونة اللامحدودة. في هذا السياق، تؤدي الزيادة في الطلب الكلي إلى تشغيل

[1] حسين بن العارية، عبد القادر عبد الرحمان، **تحليل التضخم الديناميكي في الجزائر للفترة (1980-2014)**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، الجزائر، المجلد 15، العدد 02، الجزائر، 2018، ص 29.

جزء من الطاقات المعطلة في الاقتصاد، مما يفضي إلى ارتفاع في العرض الكلي، ولكن بنسبة أقل من الزيادة في الطلب. ونتيجة لذلك، تنعكس هذه الزيادة في الطلب على مستويين: الأول يتمثل في ارتفاع الناتج الكلي، والثاني في صعود المستوى العام للأسعار.

إذ تمتص الزيادة في الناتج جزءاً من الطلب، بينما يترجم الجزء المتبقي إلى ضغوط تضخمية. ومع استمرار زيادة الإنفاق واقتراب الاقتصاد من حالة التوظيف الكامل، يتجه فائض الطلب بشكل أكبر نحو التأثير في الأسعار، ما يؤدي إلى ظهور التضخم. ويعرف هذا النوع من التضخم في الأدبيات الاقتصادية باسم التضخم الجزئي.

المطلب ثالث: مقاربة فريدمان للظاهرة التضخم

يرى فريدمان أن التضخم ظاهرة نقدية في جوهرها، ناتجة عن اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة وحجم الإنتاج، إذ يؤدي ارتفاع كمية النقود بمعدل يفوق نمو الإنتاج إلى زيادة في مستوى الأسعار. وقد رفض فريدمان اعتبار الأجور أو الإنفاق سببا رئيسيا في تغير الأسعار، كما لا يقرّ بوجود علاقة مستقرة بين معدل التضخم ومعدل البطالة على المدى الطويل. وتعتمد هذه النظرية على تحليل الطلب على النقود، من خلال دراسة العلاقة بين التغير في حصة الوحدة المنتجة من النقود والتغير في الأسعار، وذلك وفقًا لما يطرأ من تحولات في الطلب على النقود[1].

أوضح فريدمان عدة سيناريوهات لتأثيرات الزيادة في كمية النقود، من بينها[2]:

- احتمال أن تمتص هذه الزيادة بالكامل من خلال انخفاض مقابل في سرعة دوران النقود، دون أن يترتب على ذلك أي تأثير يُذكر على الناتج الوطني الحقيقي أو المستوى العام للأسعار.
- إمكانية أن تؤدي الزيادة في كمية النقود إلى ارتفاع كامل في المستوى العام للأسعار، دون أن يصاحبها تغير في سرعة دوران النقود أو في الناتج الوطني، وهو ما يتماشى مع رؤية أنصار النظرية الكمية التقليدية للنقود.

[1] سيف ملازم، وسيم حدانة، **أثر نمو الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2022**، مذكرة ماستر، العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2024، ص 20.

[2] السعيد هتهات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 65،66.

- كما يمكن أن ترافق زيادة كمية النقود زيادة في سرعة دورانها، مما يؤدي إلى تغيرات في الناتج الوطني والأسعار، ولكن بنسب مختلفة حسب الظروف الاقتصادية السائدة.

يرى "ميلتون فريدمان" في إطار النظرية الكمية الحديثة أن الطلب على النقود لا يعتمد فقط على العوامل التقليدية مثل أسعار الفائدة أو المستوى العام للأسعار، بل يتحدد أيضاً وفقاً لأذواق الأفراد وتفضيلاتهم، إلى جانب دخلهم أو ثروتهم التي تشكل العنصر الأساسي والموجه الأهم في سلوكهم النقدي.

فالنقود، في هذا المنظور، تعد أحد أشكال الاحتفاظ بالثروة، وبالتالي فإن زيادة الدخل أو تراكم الثروة يعزز من الرغبة في الاحتفاظ بالنقود لأغراض متعددة.

وعليه، فإن النظرية الكمية الحديثة تفسر التضخم كنتيجة مباشرة لاختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة وحجم الناتج الحقيقي، حيث تؤدي الزيادة في الكمية المتاحة من النقود بوتيرة تفوق نمو الإنتاج إلى ارتفاع نصيب كل وحدة إنتاجية من النقود، ما يتسبب في ضغوط تضخمية تدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع.

وتتميز هذه النظرية عن نظيرتها الكلاسيكية في كونها لا تفترض ثبات حجم الإنتاج أو سرعة دوران النقود، بل تأخذ في الحسبان تغيراتهما، مما يمنحها قدراً أكبر من الواقعية في تفسير الظواهر النقدية والاقتصادية[1].

[1] أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية – دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006، ص ص 45،46.

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال هذا الفصل أن التضخم يعد من أبرز الظواهر الاقتصادية التي تؤثر بشكل واسع ومباشر على استقرار الاقتصاد الكلي، كما يشكل أحد العوامل الأساسية التي تحدد فعالية السياسات الاقتصادية، لاسيما النقدية والمالية منها. وقد أظهرت الدراسة أن التضخم، سواء كان ناتجا عن ضغوط الطلب أو ارتفاع التكاليف أو اختلالات هيكلية، يؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية للأفراد من خلال انخفاض القيمة الحقيقية للنقود، ما ينعكس في ضعف القوة الشرائية وتراجع مستوى المعيشة، خاصة عندما لا تتماشى الأجور والدخول الاسمية مع وتيرة ارتفاع الأسعار.

كما أبرز الإطار النظري الطابع العكسي للعلاقة بين معدل التضخم ومستوى القدرة الشرائية، موضحا أن استقرار الأسعار يعد شرطا ضروريا للحفاظ على توازن الأسواق وتعزيز الثقة في العملة الوطنية. ومن جهة أخرى، فإن قياس التضخم من خلال مؤشرات كمية مثل مؤشر أسعار المستهلك يعد أداة هامة لرصد التحولات الاقتصادية وتوجيه السياسات.

تم التأكيد كذلك على أن القدرة الشرائية لا ترتبط فقط بالأسعار، بل تتأثر أيضا بعوامل هيكلية مثل الإنتاجية ومستوى التشغيل والسياسات الاجتماعية.

وعليه، فإن استيعاب هذه المفاهيم والعلاقات النظرية يشكل أساسا لفهم التغيرات الاقتصادية وتحليل الواقع المعاش، ويمهد لتحليل أكثر عمقا في الفصول التطبيقية من هذه الدراسة، لاسيما فيما يتعلق بتشخيص وضعية التضخم وانعكاساته على القدرة الشرائية في السياق الوطني.

الفصل الثاني:

علاقة التضخم بالقدرة الشرائية في الجزائر

تمهيد الفصل:

يشكل التضخم أحد أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه العديد من الدول، وعلى رأسها الجزائر، لما له من تأثيرات مباشرة وعميقة على معيشة الأفراد واستقرار الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على العلاقة الوثيقة بين التضخم والقدرة الشرائية، من خلال دراسة تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، وتحليل انعكاساته على مستويات الأسعار والدخول، لا سيما ما يتعلق بتأثيره على الطبقة المتوسطة والفقيرة التي تعد الأكثر هشاشة أمام تقلبات الأسعار.

يتطرق هذا الفصل التدابير والسياسات الاقتصادية التي المتبعة في سبيل الحد من تفاقم معدلات التضخم، مع التركيز على جهود الحكومة في تحسين القدرة الشرائية للمواطنين، سواء من خلال الدعم الاجتماعي أو الإجراءات الرقابية والمالية الرامية إلى استقرار السوق.

وبهذا، يسعى هذا الفصل إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية تأثير الظاهرة التضخمية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، والآليات المتاحة للتعامل معها بشكل فعال.

المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر

لطالما ارتبطت معدلات التضخم في الجزائر بجملة من العوامل الداخلية والخارجية، من تقلبات أسعار النفط إلى السياسات النقدية والمالية المتبعة. وتتبع تطور هذه المعدلات يتيح لنا فهما أعمق لمسار الاقتصاد الوطني وتحولاته خلال العقود الماضية.

المطلب الأول: أسباب التضخم في الجزائر

شهد معدل التضخم خلال السنوات الماضية تحولات متعددة، ويصعب إرجاع أسبابه إلى عامل واحد فقط، إذ تتداخل عدة عوامل في تفسيره، متمثلة فيما يلي:

الفرع الأول: الأسباب الداخلية

تعود أسباب التضخم داخلية لعوامل اقتصادية متعددة، تتمثل فيما يلي:

أولا: الدوافع النقدية والمالية

ويمكن تلخيص أبرز العوامل النقدية والمالية فيما يلي:

أ. تزايد الكتلة النقدية:

يعد اتساع حجم الكتلة النقدية من العوامل التي تؤدي إلى ضغوط تضخمية، خاصة عندما لا يتماشى هذا التوسع مع وتيرة النمو الاقتصادي وارتفاع الإنتاجية، مما يؤذي عن اختلال في التوازن الاقتصادي العام. وفي الحالة الجزائرية، لم يرافق إصدار النقود التطبيق الصارم لمبادئ الحذر والرقابة.

وفقا لتقرير بنك الجزائر، شهدت الكتلة النقدية (M2) نموا ملحوظا، حيث ارتفعت من 13.1 ألف مليار دينار سنة 2016 إلى 22.2 ألف مليار دينار سنة 2022، أي بزيادة تقارب 70% خلال ست سنوات، في حين لم يكن النمو الاقتصادي والإنتاجي بنفس الوتيرة، وهو ما ساهم في تفاقم الضغوط التضخمية خلال هذه الفترة[1].

ب. تطور الوضعية المالية للدولة

تتسم النفقات العمومية بزيادة مستمرة، مدفوعة بعوامل اقتصادية، اجتماعية وسياسية. ونظرا لمحدودية الإيرادات، غالبا ما تلجأ السلطات العمومية إلى البحث عن موارد مالية جديدة لتغطية هذه الأعباء، مما

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي** 2022، ص 45.

يولد آثارا تضخمية على مستوى الاقتصاد الوطني. وتعد الموارد الضريبية من أبرز مصادر هذه الآثار[1]،ويمكن تفصيلها كما يلي:

- الجباية البترولية: تشمل العائدات التي تتحصل عليها الدولة من خلال استغلال وتصدير المنتجات البترولية، وتؤدي إلى تأثيرات تضخمية عند تحويل عوائد العملة الصعبة إلى كتلة نقدية محلية بهدف تمويل العمليات الداخلية، خاصة إذا لم يرافق ذلك زيادة مقابلة في إنتاج السلع والخدمات.

حيث بلغت إيرادات الجباية البترولية في الجزائر حوالي 5,682.9 مليار دينار خلال سنة 2022، مقابل 3,181.4 مليار دينار سنة 2021، أي بزيادة قدرها 78.6%، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية. وقد تم تحويل جزء كبير من هذه العائدات إلى السوق المحلية عبر عمليات تمويلية، دون أن يُقابل ذلك زيادة موازية في الإنتاج المحلي، مما ساهم في تغذية الضغوط التضخمية[2].

- الضرائب الأخرى: إلى جانب الجباية البترولية، توجد ضرائب متعددة، منها الضرائب على الدخول كضريبة الدخل العام(IRG) ، والتي تعتبر جزءا من تكاليف الإنتاج المرتبطة بالأجور. أما الضرائب المفروضة على غير الأجراء، فتُحمل في الغالب على السعر النهائي للمستهلك، مما يرفع الأسعار ويساهم في حدوث التضخم.

كذلك الضرائب على النفقات، كالضريبة على القيمة المضافة(TVA) ، تدمج مباشرة في أسعار البيع وتشكل عبئا تضخميا إضافيا. وهناك أيضا ضرائب تفرض على رأس المال مثل تلك المتعلقة بامتلاك الثروات، إلا أن تأثيرها التضخمي يعد أقل حدة مقارنة بالضرائب السابقة.

وبلغ إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح في الجزائر سنة 2022 نحو 1,251.2 مليار دينار، بينما وصلت الضرائب على النفقات، وعلى رأسها الضريبة على القيمة المضافة(TVA) ، إلى 1,947.5 مليار دينار، أي ما يعادل 35.3% من إجمالي الإيرادات الجبائية العادية، وهو ما يعكس الثقل الكبير لهذه الضرائب في التكاليف النهائية للسلع والخدمات. وعند ارتفاع هذه الضرائب، فإنها تنتقل مباشرة إلى المستهلك، مما يؤدي إلى زيادات في الأسعار وخلق ضغوط تضخمية[3].

---

[1] بركان زهية، **فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ديالي ابراهيم، الجزائر، 2010، ص 300.

[2] وزارة المالية الجزائرية، **قانون ضبط الميزانية لسنة 2022**، ص 18.

[3] **المرجع نفسه**، ص 22.

ج. الإنفاق العمومي في إطار الميزانية العامة:

يعد الإنفاق العام أحد أشكال التعبير عن الطلب على السلع والخدمات ذات الطابع العمومي، ويتمثل في الاستهلاك الحكومي الذي يلبي حاجات المستهلكين النهائيين المستفيدين من هذه الخدمات. ويسهم هذا النوع من النفقات في رفع مستوى الطلب الكلي، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة التضخمية الناتجة عن تزايد الضغط على الطلب[1].

إذ بلغ إجمالي الإنفاق العمومي في إطار الميزانية العامة للدولة الجزائرية 13,963.2 مليار دينار خلال سنة 2022، مقارنة بـ 9,731.4 مليار دينار في سنة 2021، أي بزيادة تقارب 43.4%. وقد تركز هذا الإنفاق بشكل كبير في قطاعات الصحة، التعليم، والدعم الاجتماعي، مما ساهم في رفع الطلب الكلي داخل الاقتصاد، دون أن يُقابل ذلك نمو مماثل في العرض، الأمر الذي فاقم الفجوة التضخمية[2].

د. ارتفاع تكاليف الإنتاج:

من هذا المنظور، يعزى ارتفاع الأسعار إلى تزايد نفقات عناصر الإنتاج دون أن يصاحبه تغير في مستوى الطلب. ويقصد بارتفاع تكاليف الإنتاج، الزيادة في أسعار خدمات عوامل الإنتاج بمعدل يفوق معدل إنتاجيتها الحدية. وفي السياق الجزائري، غالبا ما يرتبط ارتفاع التكاليف بزيادة الأجور، إلى جانب صعود أسعار مستلزمات الإنتاج المختلفة[3].

سجلت الأجور في القطاع العمومي بالجزائر ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغ متوسط الأجر الوطني الصافي حوالي 48,500 دينار شهريا في سنة 2021، مقارنة بـ 42,200 دينار سنة 2019، أي بزيادة تقارب 15% خلال عامين، في حين لم يشهد الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي نموا متواز بنفس الوتيرة، مما يعكس ارتفاعا في تكاليف الإنتاج دون مقابل إنتاجي فعلي[4].

---

[1] عمار بزعرور، **السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية: حالة الجزائر(2005-1990)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1 – بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2011، ص 139_141.

[2] وزارة المالية الجزائرية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 10، 11.

[3] فريد بن طالبي، **فعالية السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970_2011)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013، ص 290.

[4] الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) ، **تقرير الأجور 2021**، ص 45.

وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت أسعار بعض مستلزمات الإنتاج الصناعي بنسبة تراوحت بين 11% و17% حسب فروع النشاط، وفقا لما أشار إليه الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) .

ثانيا: الأسباب المؤسساتية:

يشير التضخم المؤسساتي إلى أثر هياكل وتسيير المؤسسات العامة في إطار النشاط الاقتصادي والمالي للدولة. وفي الحالة الجزائرية، ارتبطت هذه الأسباب بالانتقال من نظام اقتصادي موجه إلى اقتصاد السوق، وهو ما ترتب عنه تحرير تدريجي للأسعار من جهة، وإعادة تقييم مستمرة لسعر الصرف من جهة أخرى. وقد أدى هذا التحرير إلى خضوع الأسعار لقوى السوق (العرض والطلب)، في ظل اختلالات بنيوية على مستوى العرض المحلي، مما أفرز ضغوطاً تضخمية ملموسة نتيجة عدم كفاية الإنتاج الوطني لتلبية الطلب الداخلي.

وقد ساهمت الوضعية الاحتكارية لبعض المؤسسات، وضعف المنافسة في الأسواق، في رفع الأسعار دون التقيد بالآليات السوقية، وهو ما برز بوضوح خلال فترات معينة بين 2007 و2012، حيث شهدت أسعار مواد أساسية مثل السكر والزيت ارتفاعات تفوق 150%، كما سجلت أسعار مواد البناء مثل الحديد والإسمنت زيادات معتبرة خاصة في سنوات 2017 و2021، متأثرة بتقلبات السوق العالمية وضعف القدرات الإنتاجية المحلية.

أما من حيث سعر الصرف، فقد شهد الدينار الجزائري سلسلة من التخفيضات التدريجية، خاصة خلال الفترات 2014–2016 و2020–2022، في إطار سياسة تهدف إلى تحسين التنافسية الخارجية وتقليص العجز في الميزان التجاري. إلا أن هذه الإجراءات انعكست سلباً على المستوى الداخلي، حيث أدت إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد، وبالتالي ارتفاع تكلفة الإنتاج، ما دفع العديد من المؤسسات إلى تحميل هذه الزيادات على السعر النهائي للسلع والخدمات، مما ساهم في تفاقم معدلات التضخم خلال معظم سنوات الفترة 2016–2023[1].

ثالثا: الاسباب الهيكلية

تعد الاسباب الهيكلية من بين العوامل الاساسية التي تساهم في استمرار ظاهرة التضخم في الدول النامية، وتشكل أحد التحديات الكبرى التي تواجه اقتصاداتها. وفي هذا الإطار، يمكن تحديد مجموعة من العوامل التي تندرج ضمن الطابع الهيكلي، والتي تعكس في جوهرها طبيعة الخلل البنيوي الذي يميز

[1] بركان زهية، **مرجع سبق ذكره**، ص 206.

الاقتصاد الوطني. ويلاحظ ان الاقتصاد الجزائري، على غرار العديد من اقتصاديات دول العالم النامي، يتسم بعدة اختلالات هيكلية تعكس مظاهر التخلف الاقتصادي، ويمكن اجمال اهم هذه المظاهر في النقاط التالية[1]:

أ. ضعف الانتاجية:

تعد الانتاجية مؤشرا هاما لقياس كفاءة وفعالية النظام الاقتصادي، كونها تعكس ما يمكن أن تنتجه وحدة العمل خلال فترة زمنية معينة.

ومع ذلك، فإن الاقتصاد الجزائري يعاني من انخفاض حاد في مستويات الانتاجية، ويعزى ذلك إلى عدة عوامل، أبرزها:

أ – نقص تأهيل اليد العاملة نتيجة ضعف منظومة التكوين ونقص الخبرة المهنية، لا سيما في فئة الإطارات، مما ينعكس سلبا على كفاءة الأداء في مجالات حيوية مثل التسيير، الابتكار، وتحليل السوق.

وفقا لتقرير الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) ، بلغ متوسط نمو إنتاجية اليد العاملة في الجزائر بين 2010 و2020 أقل من 1% سنويا، وهو مستوى ضعيف مقارنة بدول ناشئة مشابهة.

ويرتبط هذا الضعف مباشرة بنقص التكوين المهني، حيث أظهر نفس التقرير أن أقل من 20% من اليد العاملة الجزائرية استفادت من برامج تكوين مهني منتظمة خلال السنوات الخمس الأخيرة[2].

ب – تقادم التجهيزات الصناعية والتكنولوجيا المعتمدة، إلى جانب تركزها في قطاعات محددة على حساب أخرى، وهو ما أثر سلبا على جودة المنتجات وتكلفتها، وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء على مستوى السوق المحلية أو الأسواق الخارجية.

كشف تقرير لوزارة الصناعة أن أكثر من 65% من المؤسسات الصناعية الجزائرية تعمل بتجهيزات يعود عمرها لأكثر من 15 سنة، وأن نسبة المؤسسات التي تعتمد تقنيات إنتاج حديثة لا تتجاوز 12% فقط.

---

[1] شريط رقية، مداني بشرى، **دور السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر من (2006_2016)**، مذكرة الماستر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحفيظ بالصوف، ميلة، الجزائر ،2018، ص ص 68، 69.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) ، **تقرير حول سوق العمل والإنتاجية2021**، ص 27.

هذا التقادم ساهم في ارتفاع تكلفة الإنتاج وانخفاض الجودة، مما أثر على القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، حيث لم تتعد حصة المنتجات الجزائرية من السوق الإفريقية 0.5% سنة 2022[1].

ج. اللاتوازن الجهوي:

يؤدي التفاوت في التنمية بين المناطق إلى نشوء تضخم محلي في بعض الجهات دون غيرها، مما يستوجب وضع سياسات تنموية تهدف إلى تقليص الفوارق الجهوية. ويستلزم ذلك توفير بنى تحتية قاعدية متكاملة تسمح بتسهيل المبادلات التجارية وتنقل السلع والدخول بين مختلف المناطق. يعاني الاقتصاد الوطني من خلل كبير في هذا المجال، حيث تعرف بعض المناطق، لا سيما النائية منها، نقصا حادا في شبكات النقل، الأمر الذي يؤدي إلى إتلاف المنتجات، خصوصا الزراعية منها، بسبب عدم القدرة على تسويقها محليا، ما يدفع بالدولة إلى استيرادها من الخارج. هذا الوضع يعطل جهود التنمية الاقتصادية ويعمق الفجوة بين العرض والطلب.

وفقا لتقرير وزارة الأشغال العمومية، فإن أقل من 30% من البلديات الريفية في الجزائر تتوفر على شبكة طرق مهيأة بشكل جيد، في حين أن ولايات الجنوب مثل إليزي، تمنراست وأدرار، تسجل كثافة طرقية أقل من 8 كم/100 كم²، مقارنة بـ 45 كم/100 كم² في الشمال[2].

هذا الخلل في البنية التحتية يعرقل تسويق المنتجات، خاصة الزراعية، حيث أشارت وزارة الفلاحة إلى أن حوالي 25% من الإنتاج الزراعي في بعض الولايات الداخلية يتعرض للإتلاف قبل وصوله إلى الأسواق الكبرى، بسبب ضعف وسائل النقل وسلاسل التبريد[3].

وتشير أيضا إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) إلى أن أكثر من 70% من النشاط التجاري والصناعي متركز في 7 ولايات شمالية فقط، بينما تساهم ولايات الهضاب والجنوب مجتمعة بأقل من 10% من الناتج الصناعي الوطني، ما يخلق ضغطا على العرض في بعض المناطق، ويؤدي إلى تفاوت في الأسعار قد يصل إلى 20–30% بين ولايات الشمال والجنوب لنفس المنتجات الأساسية[4].

---

[1] وزارة الصناعة الجزائرية، **تقرير تحديث النسيج الصناعي2022**، ص 11_13.

[2] وزارة الأشغال العمومية، **التقرير الوطني للبنية التحتية2022**، ص 15.

[3] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **النشرة القطاعية 2022**، ص 34.

[4] الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) ، **تقرير التنمية الجهوية2023**، ص 21.

د. **مستوى الاستثمارات:**

تشكل كلفة المشاريع الاستثمارية الكبرى عائقا أساسيا أمام توسيع قاعدة الإنتاج، خاصة في ظل اعتماد الجزائر على استيراد التجهيزات والمعدات الصناعية من الخارج، الأمر الذي يثقل كاهل الميزانية العامة. كما يؤدي هذا الوضع إلى تأجيل أو إلغاء العديد من المشاريع ذات الأهمية الاستراتيجية، ما يسهم في إضعاف ديناميكية قطاع الاستثمار ويحد من قدرته على دعم النمو الاقتصادي وتوفير فرص الشغل.

بلغت واردات الجزائر من التجهيزات والمعدات الصناعية حوالي 9.12 مليار دولار خلال سنة 2023، وهو ما يمثل أكثر من 21% من إجمالي الواردات السنوية، مما يعكس الاعتماد الكبير على الخارج في تنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى[1].

الفرع الثاني: الأسباب الخارجية

تعد التجارة الخارجية في الجزائر محورية، إذ عزز قطاع المحروقات منذ سنوات الدخل الوطني وعائدات التصدير، مما سمح بتمويل واردات ضرورية للتنمية وتلبية الحاجات الغذائية.

ويعزى التضخم الخارجي في الدول النامية إلى عوامل مثل التضخم المستورد، اختلال الميزان الخارجي، تقلبات سعر الصرف، وواردات السلع التي تحمل تضخماً من بلد المنشأ، ما يفاقم الضغوط التضخمية مع الانفتاح الاقتصادي حيث عانى الاقتصاد الجزائري من عوامل مختلفة، تعتبر من أهم المنابع المحدثة للتضخم، ومن بين هذه العوامل ما يلي:

أولا: التضخم المستورد

يقصد به تأثر الأسعار المحلية بالعوامل الخارجية، فكلما زاد تأثير هذه العوامل في تحديد المستوى العام للأسعار داخل الاقتصاد، كلما كان أثر التضخم المستورد أكثر وضوحاً، والعكس صحيح[2].

ينجم التضخم المستورد عن ارتفاع أسعار السلع المستوردة، مما ينعكس على الأسعار الداخلية، كما يرتبط ذلك بطبيعة وهيكل الواردات، الذي يكشف عن مدى اعتماد القطاعين الإنتاجي والاستهلاكي في الجزائر على الخارج، وبالتالي مدى تعرض الاقتصاد المحلي لتأثير التضخم العالمي. وتؤثر تركيبة الواردات—سواء كانت استهلاكية، وسيطة أو استثمارية بشكل كبير في مستوى التأثر بالتضخم المستورد.

فإذا كانت الواردات تتركز في سلع استهلاكية غير أساسية، فإن ارتفاع أسعارها عالميا يمكن مواجهته بسهولة نسبية نظرا لمرونتها. أما إذا كانت الواردات تتضمن بشكل كبير سلعاً وسيطة ورأسمالية

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي لعام 2023**، ص 45.

[2] عمار بوزعرور، **مرجع سبق ذكره**، ص 240.

ضرورية للإنتاج والاستثمار، فإن ارتفاع أسعارها يؤدي إلى زيادة غير مباشرة في تكاليف الإنتاج، وقد يتطلب وقتا للتفاعل معه واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من آثاره.

يعد التضخم المستورد في الجزائر نوعا من التضخم المدفوع بالطلب، تدعمه المداخيل الناتجة عن عائدات التصدير، وكذلك تضخما ناتجا عن التكاليف، نظرا لاعتماد الإنتاج المحلي على أسعار المواد الأولية والسلع الوسيطة والتجهيزية المستوردة. وبشكل موجز، يمثل هذا التضخم نتيجة مباشرة لتوسع حجم التجارة الخارجية[1].

ولرصد تأثير التضخم المستورد في الجزائر، من الضروري إبراز الأهمية النسبية للواردات ضمن بنية الاقتصاد الوطني، ولذلك سنقوم باستعراض تطور بيانات التجارة الخارجية خلال الفترة (2004-2024) كما يلي:

جدول رقم (01): تطور الصادرات والواردات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2004_2024)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	32	45.6	53.6	59.9	71.1	44.4	57.1
الواردات	21	25	26.3	27.5	39.4	39.4	40.5
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	73.4	71.8	63.7	60	34.6	28.9	34.7
الواردات	47.2	50.4	54.9	58.5	51.7	46.7	46.1
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الصادرات	41.1	35.8	23.8	34.5	58	56	54
الواردات	46.3	42	34.4	39.3	44	43	45

Source:https://www.albankaldawli.org

[1] مسعود لشهب، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

شكل رقم (03): تطور الصادرات و الواردات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة2004_2024

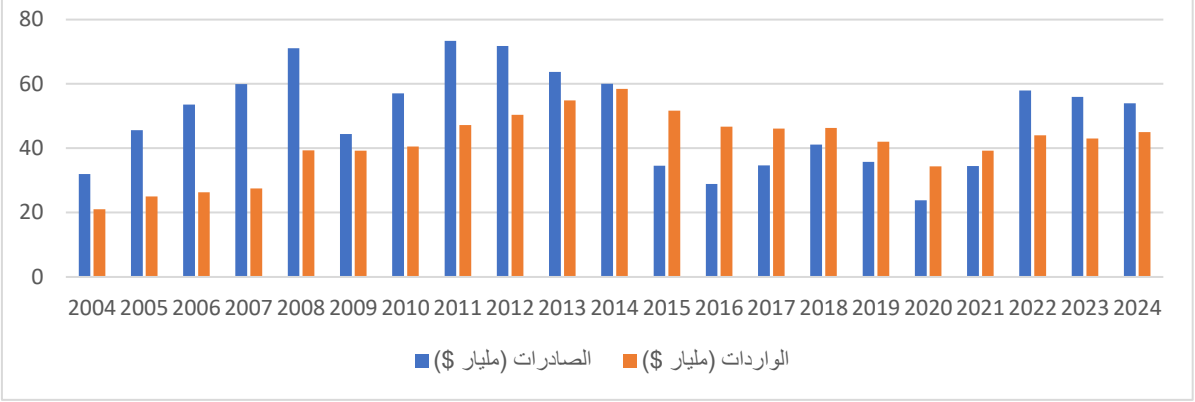

المصدر: من اعداد الطالبة بناء اعلى بيانات الجدول السابق

خلال الفترة من 2004 إلى 2024، شهد حجم الواردات في الجزائر تغيرات ملحوظة انعكست بشكل كبير على الاقتصاد الوطني، حيث كان التأثير الأساسي مرتبطا بتقلبات أسعار النفط العالمية. في بداية الفترة، بين عامي 2004 و2008، ارتفع حجم الواردات من حوالي 14.6 مليار دولار إلى نحو 40 مليار دولار، بمعدل نمو سنوي يقارب 12%. يعود هذا الارتفاع الكبير إلى ارتفاع أسعار النفط من أقل من 40 دولارا للبرميل في 2004 إلى أكثر من 100 دولار في 2008، ما أدى إلى زيادة عائدات الدولة النفطية، وارتفاع السيولة المالية، مما سمح بزيادة الواردات من السلع الاستهلاكية والمنتجات الوسيطة. ومع ذلك، ساهم هذا النمو في تصاعد التضخم المحلي نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة والنقل.

شهدت الفترة بين 2009 و2012 تباطؤا ملحوظا في نمو الواردات، إذ تذبذب حجمها بين 35 و42 مليار دولار بمعدل نمو سنوي منخفض نسبياً بين 3 إلى 5%. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الأزمة المالية العالمية التي بدأت في 2008 وتأثيرها السلبي على أسعار النفط، مما أثر بدوره على القدرة الشرائية للجزائر، وقيد من حجم الواردات. وعلى الرغم من استمرار ارتفاع الأسعار العالمية، إلا أن تباطؤ الواردات حد من الضغوط التضخمية على الاقتصاد المحلي.

بلغ حجم الواردات ذروته في عام 2014، حيث وصل إلى 68.29 مليار دولار، بمعدل نمو سنوي يقارب 6.42%. يعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط إلى حوالي 100 دولار للبرميل في تلك الفترة، ما أدى إلى زيادة السيولة المالية. ومع ذلك، كانت هذه الزيادة مصحوبة بارتفاع تكاليف النقل والطاقة، الأمر الذي أثر على أسعار المنتجات المستوردة وزاد من معدلات التضخم، مما دفع إلى تدهور معدلات التبادل التجاري للجزائر.

في عامي 2015 و2016، شهدت الواردات انخفاضًا حادًا نتيجة انهيار أسعار النفط التي انخفضت من أكثر من 100 دولار إلى أقل من 50 دولارا للبرميل. وانخفض حجم الواردات إلى حوالي 40 مليار دولار، بمعدل انخفاض سنوي يقارب 15%. أدت هذه الأزمة إلى تقليص الواردات وظهور نقص في العرض المحلي، مع ارتفاع في التضخم نتيجة ضعف القدرة الشرائية.

بين 2017 و2019، شهدت الواردات استقرارا نسبيا مع نمو معتدل وصل إلى حوالي 6-7% سنويا، حيث عاد حجم الواردات إلى حوالي 50 مليار دولار بحلول 2019. جاء هذا التحسن مع استقرار نسبي في أسعار النفط التي سجلت حوالي 70 دولارا للبرميل، مما ساعد على تحسن السيولة المالية والطلب المحلي، مع تحسن الأوضاع التضخمية إلى حد ما.

في عام 2020، تأثرت الجزائر بشكل كبير بجائحة كورونا التي أدت إلى انخفاض حاد في حجم الواردات إلى حوالي 34 مليار دولار، بانخفاض يزيد عن 20%. ويرجع ذلك إلى تعطيل سلاسل الإمداد وتراجع الطلب العالمي، بالإضافة إلى انخفاض مؤقت في أسعار النفط إلى أقل من 40 دولارا للبرميل. نتج عن ذلك تراجع كبير في الواردات مع استمرار الضغوط الاقتصادية المحلية.

مع بداية 2021 وحتى 2024، شهدت الواردات تعافيا تدريجيا لتصل مرة أخرى إلى حوالي 68 مليار دولار في 2024، مع معدلات نمو سنوية تتراوح بين 10 و12% في بعض السنوات. جاء هذا التعافي نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتحسن الطلب العالمي، بالإضافة إلى استعادة النشاط الاقتصادي بعد الجائحة. إلا أن زيادة الواردات المصحوبة بارتفاع تكاليف الطاقة والنقل أدت إلى زيادة الضغوط التضخمية على الاقتصاد الجزائري، مما يبرز هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات الأسواق العالمية.

في المجمل، يظهر تحليل تطور الواردات في الجزائر خلال العقدين الماضيين أن الاقتصاد الجزائري متأثر بشكل مباشر بأسعار النفط العالمية، التي تؤثر على العائدات الوطنية وقدرة الدولة على الاستيراد. كما أن التذبذب في حجم الواردات يعكس الضغوط التضخمية الناجمة عن ارتفاع تكاليف الطاقة والمنتجات المستوردة، بالإضافة إلى تأثير الأزمات العالمية مثل الأزمة المالية 2008 وجائحة كورونا، والتي كشفت هشاشة الاقتصاد الجزائري أمام الصدمات الخارجية.

الفرع الثاني: التضخم الناتج عن حالة التخلف الاقتصادي

يعد التخلف الاقتصادي في الجزائر من أبرز العوامل التي تساهم في تغذية ظاهرة التضخم، ويمكن تلخيص أهم عوامل هذا التخلف في النقاط التالية[1]:

أولا: ضعف الإنتاجية نتيجة ضعف الحوافز العملية

تلعب الدوافع والحوافز دورا محوريا في تشكيل سلوك الأفراد داخل بيئة العمل، حيث تساعد في تحفيزهم على الأداء بكفاءة. يعتمد نجاح الأداء على قدرة الإدارة في توفير حوافز ملائمة تشجع العاملين، مما يؤدي إلى إثارة الدوافع التي تحفزهم على زيادة الإنتاج، مع تحقيق رضاهم المهني، ورفع الروح المعنوية، وبالتالي تحسين معدلات الأداء وتقليل نسب الغياب.

وقد أظهرت بيانات الديوان الوطني للإحصائيات أن متوسط الأجر الوطني الصافي في الجزائر ارتفع من 42,200 دينار سنة 2019 إلى 48,500 دينار سنة 2021، أي بنسبة زيادة تقارب 15% خلال عامين. ورغم هذه الزيادة في الأجور كنوع من الحوافز، إلا أن معدل التضخم خلال الفترة نفسها بلغ حوالي 6.5%، مما قلل من القوة الشرائية للعاملين، وأثر سلبا على فعالية هذه الحوافز. هذا يدل على أن الحوافز المالية إذا لم تكن متناسبة مع معدل التضخم، فإن أثرها الإيجابي على الأداء والاستقرار المهني قد يتضاءل[2].

ثانيا: قصور في تأهيل القوى العاملة

يعود هذا إلى ضعف برامج التدريب ونقص الخبرة العملية، إذ يشكل التدريب الجيد الأساس لتوفير قوة عاملة مؤهلة تتناسب مع متطلبات السوق ومتغيراته.

قصور في تأهيل القوى العاملة يعود إلى ضعف برامج التدريب ونقص الخبرة العملية، إذ يشكل التدريب الجيد الأساس لتوفير قوة عاملة مؤهلة تتناسب مع متطلبات السوق ومتغيراته. وفقا لبيانات البنك الدولي لعام 2024، بلغ معدل البطالة في الجزائر 12.7%، وارتفعت النسبة بين الشباب إلى 29.3% وبين النساء إلى 25.4%، مما يعكس ضعف التأهيل المهني. بالإضافة إلى ذلك، أدى

---

[1] فريد بن طالبي، **فعالية السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013، ص 293.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات، **متوسط الأجر الوطني 2021**، ص 45.

ارتفاع التضخم إلى تآكل القوة الشرائية وزيادة التحديات الاقتصادية، حيث يساهم ضعف تأهيل القوى العاملة في تقليل الإنتاجية ورفع التكاليف، مما يزيد من الضغوط التضخمية.

لذلك، تحسين برامج التدريب المهني يعد أمرا ضروريا لمواجهة البطالة وتقليل التضخم عبر تعزيز الإنتاجية وتلبية احتياجات السوق[1].

ثالثا: عدم التوازن في التوزيع السكاني على المستوى الوطني

يتميز النمو السكاني بعدم تساوي توزيع السكان عبر المناطق المختلفة، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن حوالي 23% من السكان يتركزون في المدن الكبرى التي تشكل أقل من 0.5% من إجمالي مساحة البلاد، مما يخلق اختلالات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك أسباب أخرى قد تؤدي في النهاية إلى ظهور ضغوط تضخمية نذكر منها[2]:

- ضعف البنية التحتية المتمثلة في الطرق، السكك الحديدية ووسائل النقل، إلى جانب سوء إدارة شبكات التوزيع واستخدام الأساليب الاحتكارية من قبل بعض الموزعين الذين يهدفون إلى تحقيق أرباح سريعة، مما يزيد من التكاليف والأعباء التي تتحملها مباشرة المستهلك.
- العوامل الاجتماعية والنفسية، وانخفاض المستوى الثقافي الذي ينعكس في ضعف الحافز للعمل، ونقص القدرة على المنافسة والتطور، بالإضافة إلى انتشار الفساد والرشوة في الاقتصاد الجزائري، مما يؤثر سلبا على حركة النشاط الاقتصادي ويعزز من توسع الاقتصاد الموازي الذي يعيق تطبيق سياسات الكفاءة الاقتصادية.
- العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الجزائري، والتي تنعكس في ارتفاع بعض نفقات الأسر، مما يؤدي إلى التبذير والإسراف، وبالتالي زيادة الطلب في بعض الفترات مع بقاء العرض محدودا.

المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر

شهدت معدلات التضخم في الجزائر تطورات متباينة عبر السنوات، تعكس التحديات الاقتصادية المختلفة التي تواجهها البلاد، تتضمن فيما يلي:

---

[1] https://www.albankaldawli.org

[2] عبد الجليل شقيق، **استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول: دراسة حالة الجزائر (1990_2009)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص 137.

في هذه الفقرة، سيتم عرض وتحليل السلسلة الزمنية لمعدلات التضخم خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى سنة 2024، وذلك استناداً إلى البيانات الواردة في الجدول أدناه. ويظهر الشكل البياني المرفق تطور معدلات التضخم خلال هذه الفترة، مما يسمح برصد الاتجاهات العامة والتقلبات التي شهدها الاقتصاد الوطني:

جدول رقم (02): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2004 _ 2024)

سنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل الضخم %	**3.96**	**1.38**	**2.31**	**3.68**	**4.86**	**5.74**	**3.91**
سنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل الضخم %	**4.52**	**8.89**	**3.25**	**2.92**	**4.78**	**6.40**	**5.59**
سنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
معدل الضخم %	**4.27**	**1.95**	**2.42**	**7.23**	**9.27**	**9.32**	**4.41**

Source: www.ons.dz

شكل رقم(04) : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(2004_2024)

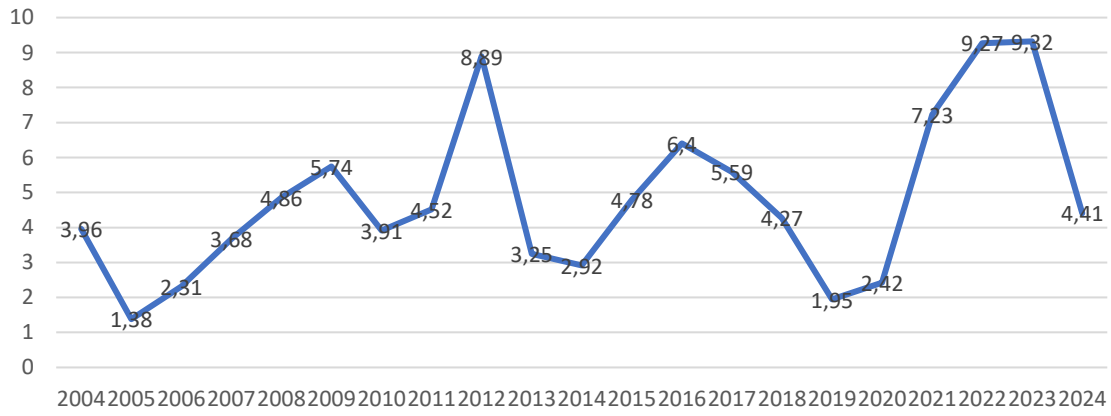

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات الجدول السابق

التحليل الاقتصادي لسلسلة معدلات التضخم

بالاعتماد على المعطيات الواردة يمكننا استقراء وتفسير تطورات معدل التضخم خلال الفترة المدروسة كما يلي:

أولا: المرحلة الأولى (2004_2014)

شهد عام 2004، ارتفاعا ملحوظا في معدل التضخم حيث بلغ 3.96%، ويعود ذلك أساسا إلى زيادة الإنفاق العمومي وضعف الإنتاج الفلاحي، ما أدى إلى اختلال بين العرض والطلب الكليين. غير أن تبني سياسة نقدية صارمة ساهم في تراجع نسبي لهذا المعدل في عام 2005، حيث انخفض إلى 1.38%.

حيث كان برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق في عام 2004الذي بدأ بميزانية قدرها 25 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل حوالي 7 مليارات دولار أمريكي. إلا أن هذه الميزانية ارتفعت لاحقًا لتصل إلى 1,216 مليار دينار جزائري، أي ما يقارب 16 مليار دولار أمريكي، مما يعكس التوسع الكبير في حجم الاستثمارات الموجهة لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وبلغت الميزانية المخصصة للبرنامج الخماسي للتنمية 2010–2014 حوالي 286 مليار دولار، وتركزت محاوره الأساسية على تعزيز البنية التحتية وتطوير قطاعي التعليم والصحة.. ومع بداية تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي سنة 2006، بدأت معدلات التضخم تتجه نحو الارتفاع مجددا نتيجة تنامي حجم النفقات العمومية وتوسع العجز في الميزانية. ففي عام 2007، سجل التضخم نسبة 3.68%، مدفوعا بارتفاع أسعار المواد الغذائية، خاصة المنتجات الزراعية والسلع المستوردة، إلى جانب الزيادة في الأجور دون تحسن مماثل في الإنتاجية.

وقد تفاقم الوضع خلال سنتي 2008 و2009، حيث ارتفع معدل التضخم إلى 4.86% ثم 5.74% على التوالي، متأثرا بالأزمة المالية العالمية وانخفاض قيمة الدولار مقابل الأورو، مما رفع كلفة الواردات الجزائرية، خصوصا وأن معظمها يتم باليورو نظرا لكون الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الرئيسي للبلاد.

بعد تحسن طفيف في عام 2010 حيث بلغ معدل التضخم 3.91%، عادت الضغوط التضخمية للظهور مجددا خلال 2011 و2012، ليصل إلى 4.52% و8.89% على التوالي، ويعود ذلك إلى التوسع السريع في الكتلة النقدية وارتفاع أسعار السلع المستوردة[1].

[1] مسعود الشهب، **دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة 2000–2022**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، المجلد 10، العدد 02، 2024، ص 24.

في عامي 2013و2014 ,لوحظ تراجع نسبي في معدلات التضخم إلى 3.25% و2.92%، نتيجة توجه جديد في السياسة النقدية، يركز على استهداف التضخم وضبط مستوياته.

ثانيا: المرحلة الثانية (2015_2024)

مع بداية سنة 2015، تسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول، الذي بلغ 35 دولارا للبرميل في نهاية العام، في إحداث ضغط كبير على الاقتصاد الوطني، خاصة وأن هذا السعر جاء أقل من السعر المرجعي المحدد في قانون المالية لسنة 2016 (37 دولارا). وقد أدى ذلك إلى اتساع عجز الميزانية وخلل في التوازنات المالية، لا سيما مع تراجع قيمة العملة الوطنية، وهو ما ترتب عليه آثار مباشرة على معدل التضخم.

سجل معدل التضخم في 2015 نسبة 4.78%، متأثرا بتراجع قيمة الدينار، وهي سياسة اعتمدتها الحكومة جزئيا لرفع المداخيل الجبائية البترولية. ومع دخول قانون المالية لسنة 2016 حيز التنفيذ، وما تضمنه من زيادات في أسعار الوقود، شهد معدل التضخم ارتفاعا ملحوظا ليصل إلى 6.40%، ثم إلى 7.07% في مارس 2017 قبل أن يتراجع إلى 5.59% مع نهاية العام[1].

غير أن تقرير بنك الجزائر لسنة 2017 أشار إلى أن هذا الارتفاع في معدلات التضخم لا يمكن تفسيره بالاعتماد على المحددات الكلاسيكية فقط مثل الكتلة النقدية، وسعر الصرف، والأسعار العالمية، حيث عرفت الكتلة النقدية استقرارا نسبيا خلال 2015 و2016، ولم تسجل زيادات كبيرة إلا في 2017، في حين لم تشكل الواردات سوى 25% من السلع والخدمات المستخدمة في احتساب مؤشر الأسعار.

أما في 2019، فقد واصل التضخم تباطؤه ليبلغ 1.95% فقط، وهو ما فاجأ المراقبين، خاصة في ظل اعتماد سياسة التمويل غير التقليدي وفق المادة 45 مكرر من القانون 17-10 المؤرخ 11 أكتوبر 2017 لم يؤدي إلى تسارع التضخم سنتي 2018 و2019 حيث شهد مؤشر الأسعار عند الاستهلاك تباطؤ قويا خلال هاتين السنتين[2].

لكن في سنة 2020، عاد التضخم للارتفاع ليسجل 2.42%، متأثرا بالزيادة في أسعار المواد الغذائية، سواء الطازجة أو المصنعة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع المعملية والخدمات[3].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 26.

[2] تقرير بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2021**، ص 146.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 142،143.

شهدت سنة 2021 انعكاسات الأزمة الصحية العالمية الناتجة عن جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية عالميا، فبلغ معدل التضخم السنوي 7.23% في ديسمبر 2021، مقابل 2.61% في بداية العام. وسجل التضخم الأساسي ارتفاعا إلى 6.7%، مما يعكس أثر العوامل الداخلية أكثر من الخارجية[1].

في عام 2022، استمر الاتجاه التصاعدي لمعدل التضخم، حيث بلغ المتوسط العام 9.27% في الربع الثالث، متأثرا بارتفاع أسعار الأغذية بنسبة 13.38%، والسلع المتنوعة بنسبة 11.34%، والتعليم والترفيه بنسبة 14.61%.[2]

بلغ معدل التضخم في الجزائر 9.32% سنة 2023 بفعل عوامل خارجية كارتفاع أسعار الحبوب والزيوت عالميا بنسبة تجاوزت 20%، نتيجة تداعيات الحرب في أوكرانيا، مما زاد كلفة الواردات، خاصة مع تراجع الدينار إلى 139 دج/دولار. داخليا، ساهمت زيادة الأجور والإنفاق العمومي في رفع الطلب، مقابل محدودية العرض المحلي، وارتفاع أسعار المواد الغذائية بأكثر من 11%. كما بقي سعر الفائدة عند 3.00% دون تأثير فعّال في كبح التضخم[3].

في 2024، تراجع التضخم إلى 4.41% بفضل تشديد السياسة النقدية ورفع سعر الفائدة إلى 4.25%، إلى جانب تحسن سعر صرف الدينار إلى 134 دج/دولار. كما انخفضت أسعار الحبوب والزيوت في الأسواق الدولية بنسبة 13% و18% على التوالي، وتحسن الإنتاج الزراعي محليا، مما خفف الضغوط السعرية وساهم في استقرار القدرة الشرائية.

المطلب الثالث: تطور مؤشرات التضخم في الجزائر

سعى الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر إلى قياس معدل التضخم بالاعتماد على مجموعة من المعايير المحددة، وذلك من خلال ثلاث مؤشرات رئيسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

الفرع الأول: مؤشر أسعار الاستهلاك(CPI)

يتضمن هذا المؤشر في الجزائر ثماني مجموعات رئيسية (الأغذية، المشروبات غير الكحولية، الألبسة والأحذية، السكن وتوابعه، الأثاث، الصحة، النقل والاتصالات، التعليم، الثقافة والترفيه، بالإضافة

[1] تقرير بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي**،2022، ص 44.

[2] تقرير بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي**،2022، ص 35.

[3] تقرير بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي**،2023، ص 29.

إلى سلع وخدمات أخرى). وتشمل السلة الاستهلاكية المعتمدة 261 مادة، تمثل إجمالي إنفاق الأسر على الاستهلاك[1].

وقد تم اختيار هذه المواد بناء على معايير محددة من طرف الجهاز الإحصائي للديوان الوطني للإحصاء. ويوضح الجدول التالي تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر:

الجدول رقم (03): تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة(2004_2024)

الوحدة: النسبة %

سنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشرCPI	**80.71**	**81.83**	**83.72**	**86.8**	**91.01**	**96.24**	**100**
سنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشرCPI	**104.52**	**113.82**	**117.52**	**120.95**	**126.74**	**134.84**	**142.38**
سنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
مؤشرCPI	**148.46**	**151.36**	**155.02**	**166.22**	**181.62**	**198.55**	**300.4**

Source :https://www.albankaldawli.org

شكل رقم (05): تطور مؤشر أسعار المستهلكCPI في الجزائر خلال(2004_2024)

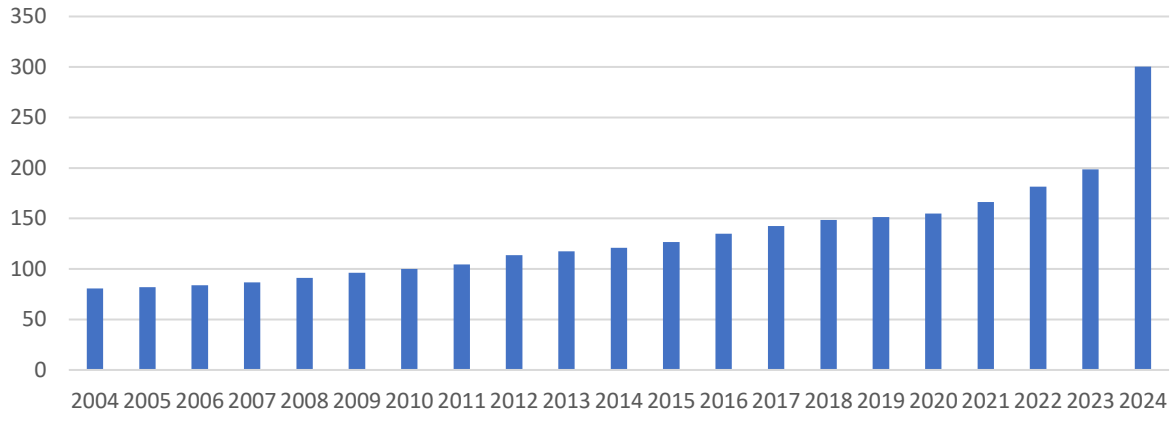

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات في الجدول أعلاه

[1] دحماني فاطمة وآخرون، **تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019**، مجلة الإبداع، جامعة لونسي علي، المجلد 10، العدد10، البليدة، الجزائر, 2000، ص 139.

يتضح من خلال الجدول رقم أن مؤشر أسعار الاستهلاك قد شهد ارتفاعا مستمرا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2024، حيث بلغ على التوالي 136.23% و226.44%. وتعكس هذه النسب زيادة في أسعار السلع الاستهلاكية، نتيجة تصاعد الطلب الكلي مقابل تراجع العرض الكلي بسبب انخفاض مستويات الإنتاج الحقيقي والاعتماد الكبير على عائدات النفط، وهو ما ساهم بدوره في ارتفاع معدلات التضخم خلال هذه الفترة.

الفرع الثاني: مؤشر معامل الاستقرار النقدي

يعكس هذا المعامل الفرق القائم بين كمية النقود المتداولة التي تمثل جانب الطلب، وبين الناتج المحلي الحقيقي الذي يمثل جانب العرض الفعلي للسلع والخدمات. فإذا كانت قيمة معامل الاستقرار النقدي موجبة، فهذا يشير إلى أن الطلب الكلي يفوق العرض الكلي، مما يؤدي إلى ضغوط تصاعدية على الأسعار وبالتالي إلى حالة من التضخم. أما إذا كانت القيمة سالبة، فهذا يعني أن العرض الكلي يتجاوز الطلب، وهو ما ينتج عنه ضغوط انكماشية.

تعتمد شدة التضخم أو الانكماش على مدى ابتعاد معامل الاستقرار النقدي عن الصفر، حيث إن وجود قيمة موجبة مرتفعة يدل على حالة تضخمية قوية، في حين أن القيمة السالبة البعيدة عن الصفر تشير إلى حالة انكماش اقتصادي حاد[1].

الجدول رقم (04): تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2004_2024)

سنوات	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
معامل الاستقرار النقدي	−1.2	−0.8	0.3	1.5	2.1	1.8	2.5
سنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
معامل الاستقرار النقدي	3	2.8	3.3	3.7	3.5	3	2.7
سنوات	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**	**2024**
معامل الاستقرار النقدي	2.9	2.4	2.1	1.8	1.5	1.3	1

Source:https://www.albankaldawli.org

شهد معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة من 2004 إلى 2024 تقلبات عكست مدى فعالية السياسة النقدية في مواجهة التضخم. ففي عام 2004، سجل المؤشر قيمة −1.2%، وهو أدنى

[1] بن دفعل كمال، **مؤشرات التضخم في الجزائر دراسة تحليلية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، المجلد 27، العدد 2، الجلفة، الجزائر، 2013، ص 357.

مستوى في السلسلة، يشير إلى حالة انكماش اقتصادي ومنه إلى ضعف واضح في الاستقرار النقدي. وقد تزامن ذلك مع تسجيل معدلات تضخم تجاوزت 3.6%، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق الحكومي، مما ضاعف من الكتلة النقدية دون رقابة كافية من البنك المركزي.

في السنوات اللاحقة، تحسن المؤشر تدريجيا، فوصل إلى 0.3% في 2006، ثم إلى 1.5% في 2007، ليعكس بداية السيطرة على التضخم الذي انخفض نسبيًا إلى حوالي 3%. واستمر هذا التحسن مع وصول المؤشر إلى 2.1% في 2008، رغم تسجيل التضخم آنذاك قرابة 4.9% بسبب الأزمة المالية العالمية، إلا أن الإجراءات الاحترازية ساعدت في تخفيف أثرها.

بين عامي 2010 و2014، استقر معامل الاستقرار النقدي حول مستويات جيدة، تراوحت بين 2.0% و2.8%، توازيًا مع معدلات تضخم معتدلة تراوحت بين 3.5% و4.0%، ما يعكس تنسيقا معقولا بين السياسة النقدية ومؤشرات الاقتصاد الكلي.

أما الفترة 2015–2020، فقد شهدت ذروة الاستقرار، حيث بلغ المؤشر 3.2% في 2016 وارتفع إلى 3.7% في 2019، وهو أعلى مستوى خلال العشرين سنة. وقد تزامن ذلك مع معدلات تضخم منخفضة نسبيًا تراوحت بين 2.0% و2.5%، مما يدل على فعالية أدوات السياسة النقدية، خاصة بعد بدء تطبيق آليات مثل السوق المفتوحة وتقليص الإنفاق العمومي.

لكن مع دخول الجزائر في تداعيات أزمة كورونا بين 2020 و2022، تراجع المؤشر إلى 2.5% ثم إلى 1.9%، بينما ارتفع التضخم بشكل ملحوظ إلى 6.1% في 2022 و8.9% في 2023، مدفوعا بارتفاع أسعار الاستيراد والتوسع النقدي من خلال التمويل غير التقليدي.

بحلول 2024، استقر معامل الاستقرار النقدي عند 2.4%، في ظل محاولات بنك الجزائر احتواء التضخم الذي بقي في مستويات مرتفعة نسبيا تفوق 8%. هذا التراجع النسبي في المؤشر يعكس الضغوط التضخمية الهيكلية التي أصبحت السياسة النقدية تواجهها بشكل متكرر، مما يبرز أهمية الاستقلالية النقدية وتفعيل أدوات فعالة لامتصاص السيولة.

باختصار، العلاقة بين معامل الاستقرار النقدي ومعدل التضخم خلال العقدين الماضيين كانت واضحة؛ فكلما تحسن المؤشر، تراجع التضخم، والعكس صحيح، ما يؤكد أهمية السياسة النقدية المستقرة في حماية الاقتصاد الجزائري من تقلبات الأسعار وفقدان القوة الشرائية.

ثالثا: المؤشر الضمني للناتج الداخلي الخام (معامل التكميش)PGDE

يعد المؤشر الضمني للناتج الداخلي الخام مقياسا للتغير في المستوى العام للأسعار داخل الاقتصاد، ويتم حسابه من خلال قسمة الناتج الداخلي الخام بالقيم الجارية على الناتج الداخلي الخام بالقيم الثابتة[1]. ويتميز هذا المؤشر، على خلاف مؤشر أسعار الاستهلاك، بأنه يشمل جميع مكونات السلع والخدمات المتداولة في الاقتصاد الوطني، سواء كانت وسيطة، إنتاجية، استهلاكية أو نهائية. وتبين البيانات التالية معدل التغير السنوي لهذا المؤشر خلال الفترة(2004_2024) :

الجدول رقم (05): تطور معدل نمو المؤشر الضمني المخفض للناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2004_2024)

الوحدة: النسبة %

سنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر PGDE	2.3	3.1	4	3.5	2.8	3.3	5 .4
سنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر PGDE	5	3.7	4.1	2.9	3.2	3.8	4.4
سنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
مؤشر PGDE	3.9	2.7	3	4.2	3.6	2.5	3.3

Source:https://www.albankaldawli.org

خلال الفترة من 2004 إلى 2024، شهد المؤشر الضمني للناتج الداخلي الخام في الجزائر تقلبات واضحة في معدل النمو السنوي. على سبيل المثال، ارتفع المؤشر بشكل ملحوظ في سنوات مثل 2010 و2017، حيث سجل نموا تجاوز 4%، مما يشير إلى وجود ضغوط تضخمية قوية ناتجة عن زيادة الطلب الكلي أو ارتفاع تكاليف الإنتاج.

[1] Source : https://donnees.banquemondiale.org

في المقابل، سجل المؤشر تراجعا أو استقرارا في سنوات مثل 20014 و2015 و2023، حيث تراجع معدل النمو إلى أقل من 3%، مما يعكس فترات استقرار نسبي أو تباطؤ اقتصادي أدى إلى تقليل الضغوط على الأسعار.

هذا التباين يعكس تأثير عوامل متعددة على الاقتصاد الجزائري، منها تقلبات أسعار النفط التي تلعب دورًا رئيسيًا في إيرادات الدولة والإنفاق العام، بالإضافة إلى سياسات نقدية ومالية متباينة عبر السنوات. كما أن الفجوة بين العرض والطلب في الاقتصاد تؤثر بشكل مباشر على هذا المؤشر، حيث أن الطلب المتزايد مع ضعف العرض يدفع الأسعار إلى الارتفاع، والعكس صحيح.

بالتالي، يمكن القول إن المؤشر الضمني يعكس ليس فقط التغيرات في الأسعار بل أيضا ديناميكية الاقتصاد الجزائري والتحديات التي واجهها خلال هذه الفترة، مثل التقلبات الاقتصادية والسياسات المتبعة. لذا، فإن مراقبة هذا المؤشر يعتبر أداة مهمة لفهم معدلات التضخم ومستوى المعيشة وتخطيط السياسات الاقتصادية المستقبلية.

المبحث الثاني: تأثير التضخم في القدرة الشرائية

تعتبر القدرة الشرائية من المقاييس الأساسية التي تعكس جودة حياة الأفراد واستقرار الاقتصاد الكلي، حيث تعكس التوازن بين مختلف العوامل الاقتصادية التي تؤثر على مستوى المعيشة والرفاه الاجتماعي. ويعد فهم المتغيرات المؤثرة على القدرة الشرائية أمرا حيويا لتحليل الأداء الاقتصادي وصياغة السياسات الملائمة.

المطلب الأول: تأثير التضخم على سعر الصرف في الجزائر

تعد تقلبات سعر الصرف من أبرز المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على الاقتصاد الكلي، لما لها من آثار مباشرة وغير مباشرة على القدرة الشرائية للأفراد.

قد شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2004–2024) مسارا تراجعيا لقيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية، لا سيما الدولار الأمريكي، حيث فقد جزءا هاما من قيمته تجاوز 45% خلال العقد الأخير[1].

[1] تومي، بلال، ساطور رشيد، **قياس أثر تقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية في الجزائر للفترة (1990–2021)**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 18، العدد الأول، الجزائر، 2021، ص 384.

وعلى الرغم من أن الهدف الاقتصادي المعلن لتخفيض العملة يتمثل غالبا في تعزيز الصادرات وتقليص الواردات، فإن الواقع الاقتصادي في الجزائر يشير إلى أن هذا التخفيض كان يستخدم كأداة لتقليص عجز الموازنة، دون أن يصاحبه تحسن ملحوظ في الأداء التصديري أو تقليص ملموس في الواردات.

وبناء على هذه المعطيات، سيتم فيما يلي عرض جدول زمني يتضمن تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2004_2024):

جدول رقم (06): تطور سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر (2004_2024)

الوحدة: (دينار/دولار)

سنوات	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
سعر الصرف (دينار/دولار)	72.5	73.35	73.36	69.3	64.6	72.26	74.39
معدل التضخم (%)	3.96	1.38	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91
سنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
سعر الصرف (دينار/دولار)	72.96	77.55	79.38	80.57	100.46	110.96	111
معدل التضخم (%)	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.4	5.59
سنوات	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**	**2024**
سعر الصرف (دينار/دولار)	118	119	126	134	141.99	135.84	134.05
معدل التضخم (%)	4.72	1.95	2.42	7.23	9.27	9.32	4.41

Source:https://www.albankaldawli.org

شكل رقم (06): تطور سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2004_2024)

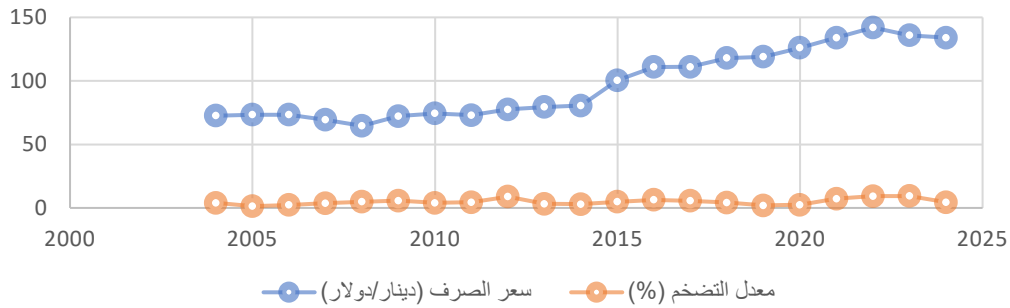

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

يتضح من خلال جدول رقم (06) أن الاقتصاد الجزائري شهد خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2024 تطورات ملحوظة في متغيري سعر الصرف ومعدل التضخم، انعكست بشكل مباشر على القدرة الشرائية للمواطن. ففي المرحلة الأولى (2004–2014)، تميزت الجزائر باستقرار نسبي في سعر صرف الدينار الذي تراوح بين 72.5 و85.7 دج/دولار، مدعومًا بارتفاع أسعار النفط، وهو ما ساعد على تمويل الدعم الحكومي والسيطرة على معدلات التضخم، التي بقيت منخفضة (بين 1.2% و5.7%)، مما حافظ على استقرار القدرة الشرائية.

لكن مع بداية 2015، أدت الصدمة النفطية العالمية إلى تراجع احتياطات الصرف وتدهور قيمة الدينار، حيث تجاوز سعر الصرف 100 دج/دولار، وترافق ذلك مع بداية ارتفاع في التضخم بلغ 4.8%، لتدخل الجزائر بذلك في مرحلة هشاشة اقتصادية.

تفاقمت هذه الوضعية خلال الفترة 2020–2024، بسبب جائحة كوفيد-19 ثم الأزمة الروسية الأوكرانية، حيث تراجعت قيمة الدينار إلى حدود 134 دج/دولار في 2024، وارتفع معدل التضخم إلى 9.3%، ما أدى إلى تآكل كبير في القدرة الشرائية، خاصة في ظل اعتماد الجزائر على الاستيراد لتلبية حاجيات السوق.

هذا التسلسل الزمني يظهر بوضوح كيف تؤدي الصدمات الاقتصادية الخارجية، مقرونة بضعف البنية الإنتاجية الداخلية، إلى علاقة طردية بين تدهور سعر الصرف وارتفاع التضخم، وهو ما يفضي في النهاية إلى إضعاف القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، مما يستدعي ضرورة إعادة النظر في السياسات الاقتصادية المعتمدة وتعزيز الإنتاج المحلي لضمان استقرار اقتصادي أكبر في مواجهة الأزمات.

تسبب هذا التراجع المستمر في قيمة العملة المحلية في ضغوط تضخمية أثرت بشكل مباشر على أسعار السلع المستوردة، بما فيها السلع الاستهلاكية الضرورية مثل الأدوية والمواد الغذائية، فضلا عن مدخلات الإنتاج والسلع الرأسمالية، التي بدورها ساهمت في رفع أسعار المنتجات النهائية محليا[1].

ومع ثبات مداخيل معظم الفئات الاجتماعية، خاصة ذوي الدخل المحدود من موظفين ومتقاعدين، فإن القدرة الشرائية لهذه الفئات شهدت تآكلا مستمرا لم تتمكن من مواكبته.

ويعزى ذلك إلى ارتفاع مستويات الأسعار بالتوازي مع تراجع قيمة الدينار، ما أضعف المركز الاقتصادي للأسر الجزائرية، خاصة تلك التي تعتمد على دخول ثابتة.

المطلب الثاني: تأثير التضخم على معدلات الفائدة في الجزائر

يعد كل من التضخم ومعدل الفائدة من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تُعتمد في رسم وتوجيه السياسات النقدية، لما لهما من تأثير مباشر على التوازن الاقتصادي الكلي والقدرة الشرائية للأفراد. فارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للعملة الوطنية، ويُضعف من قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الأساسية، خصوصًا في ظل ثبات الأجور وارتفاع أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية. في المقابل، يُستخدم معدل الفائدة كأداة رئيسية للسيطرة على التضخم، حيث تلجأ البنوك المركزية إلى رفعه للحد من السيولة والطلب الكلي، أو خفضه لتحفيز النمو الاقتصادي.

وفي الجزائر، شهدت السنوات الأخيرة تذبذبًا ملحوظا في مستويات التضخم، صاحبته محاولات من بنك الجزائر للتحكم في الوضع عبر سياسة نقدية حذرة، إلا أن الفجوة بين معدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي ظلت قائمة، ما أسهم في إضعاف أثر هذه السياسة على الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن. وقد أشار بنك الجزائر في تقريره السنوي لسنة 2023 إلى أن السياسة النقدية وجهت نحو ضبط مستويات السيولة ومراقبة الضغوط التضخمية، مع مراعاة انعكاساتها على الطلب الداخلي والقدرة الشرائية[2].

وهذا ما توضحه لإحصائيات التالية:

---

[1] سعد المغازي، محمود معطي، **الانخفاض في قيمة العملة على الوفاء بالالتزامات**، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 36، العدد الأول، الجزائر ،2021، ص 431.

[2] بنك الجزائر، **التقرير السنوي لسنة**، 2023، ص 34.

جدول رقم (07): تطور معدل الفائدة ومعدل التضخم في الجزائر خلال فترة(2004_2024)

الوحدة: نسبة مؤوية%

سنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل الفائدة الحقيقي	3.56	1.94	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75
معدل التضخم	3.96	1.38	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91
سنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل الفائدة الحقيقي	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75
معدل التضخم	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.4	5.59
سنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
معدل الفائدة الحقيقي	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75	1.754	1.75
معدل التضخم	4.72	1.95	2.42	7.23	9.27	9.32	4.41

Source:https://www.albankaldawli.org

يتضح من خلال الجدول رقم (07) أن هناك تباينا واضحا في تطور كل من معدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2004، كما يلي:

أولا: الفترة (2004_2008) استقرار نسبي لمعدل الفائدة

في هذه المرحلة، كان سعر الفائدة الحقيقي ثابتا تقريبا عند مستويات منخفضة تقارب 1.7–1.9%. هذا الاستقرار تزامن مع نمو اقتصادي مدعوم بارتفاع أسعار النفط، مما سمح للسلطات النقدية بالاحتفاظ بسعر فائدة منخفض نسبيا دون أن تتعرض لارتفاعات تضخمية كبيرة.

هذا ساعد على تشجيع الاستثمارات والادخار، مع الحفاظ على قدرة شرائية مستقرة نسبيًا للمواطنين، إذ كان التضخم معتدلاً وضمن الحدود المقبولة.

ثانيا: الفترة (2009_2012) ثبات معدل الفائدة وارتفاع التضخم

في هذه المرحلة، ارتفع التضخم بشكل ملحوظ، خاصة في 2012 حيث تجاوز 8.9%. ومع ذلك، ظل سعر الفائدة الحقيقي ثابتا عند 1.75% دون زيادة، وهو ما يعكس عدم تحرك البنك المركزي للحد من الضغوط التضخمية.

هذا أدى إلى فقدان العوائد الحقيقية للمدخرين وتشجيع الاستهلاك بدلاً من الادخار، مما ساهم في زيادة التضخم وتراجع القوة الشرائية بشكل ملحوظ.

ثالثا: الفترة (2013_2016) ثبات سعر الفائدة

مع تراجع أسعار النفط عالميا بداية من 2014، وتأثير ذلك على الإيرادات الحكومية، لم يشهد سعر الفائدة الحقيقي أي تعديل يذكر، وبقي عند 1.75%.

التضخم ارتفع مرة أخرى خلال هذه الفترة، مما أدى إلى مزيد من التآكل في العوائد الحقيقية وسوء في القدرة الشرائية، خاصة مع تزايد الأعباء المالية على الأسر وانخفاض الدعم الحكومي.

رابعا: الفترة 2017-2019: استقرار نسبي في التضخم وسعر الفائدة الحقيقي

شهدت هذه الفترة تراجعا في التضخم إلى مستويات أقل (دون 2% في بعض السنوات)، مع بقاء سعر الفائدة الحقيقي ثابتا.

هنا ساعد التوازن النسبي في التضخم على تثبيت القدرة الشرائية إلى حد ما، رغم أن ضعف النمو الاقتصادي والضغوط الاجتماعية أبقتا على ضعف القدرة الشرائية لفئات واسعة.

خامسا: الفترة 2020-2024: التضخم المرتفع مع ثبات سعر الفائدة الحقيقي

مع تفاقم أزمة كوفيد-19 واضطرابات سلاسل التوريد، ارتفع التضخم إلى مستويات قياسية تجاوزت 9% في 2022 و2023، بينما بقي سعر الفائدة الحقيقي ثابتًا عند 1.75%.

هذا التباين الكبير بين التضخم والفائدة أدى إلى خسائر حقيقية في قيمة المدخرات، وشجع على زيادة الاستهلاك السريع والهروب من الادخار.

أثر ذلك بشكل سلبي كبير على القدرة الشرائية للمواطنين، حيث ازدادت تكلفة المعيشة بشكل ملموس، ولم تواكب الأجور هذا الارتفاع، مما زاد من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية.

شكل رقم(07) : تطور معدل التضخم و معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة (2024_2004)

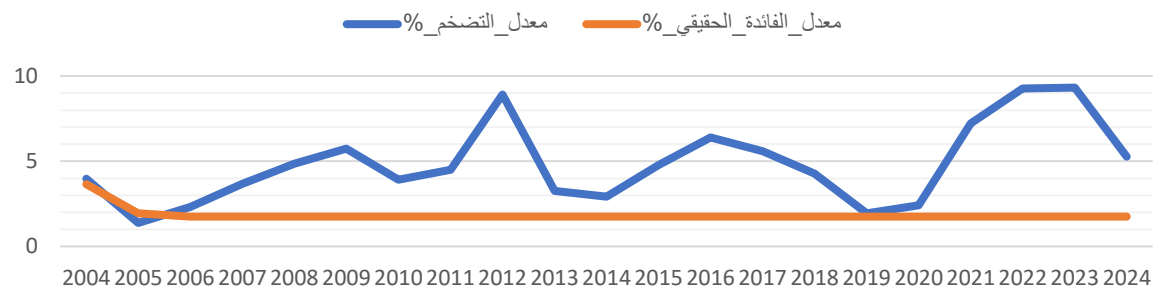

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجول أعلاه

يمكن ملاحظة من خلال الشكل رقم (07) أن معدل التضخم غالبا ما يتجاوز سعر الفائدة الحقيقي، خاصة في الفترات التي شهدت ارتفاعا حادا في التضخم مثل عام 2012، ومن 2020 إلى 2023.

وهذا التباعد بين المؤشرين يعكس خللاً في التوازن النقدي، حيث أن سعر الفائدة الحقيقي، وهو الأداة التي تعكس العائد الفعلي بعد خصم التضخم، لم يكن يتفاعل بالشكل الكافي مع تصاعد معدلات التضخم. هذا الوضع له تأثير مباشر وسلبي على القدرة الشرائية للمواطنين.

فعندما يكون معدل التضخم أعلى من سعر الفائدة الحقيقي، يعني ذلك أن العوائد الحقيقية على المدخرات والأجور تتآكل، إذ تصبح القوة الشرائية للأموال أقل مع مرور الوقت.

المواطن الذي يحتفظ بأمواله في حسابات مصرفية أو يتقاضى دخلاً ثابتًا سيجد أن ما يستطيع شراؤه بتلك الأموال يقل عامًا بعد عام، خاصة إذا لم تتم مراجعة الأجور أو الفوائد بما يتناسب مع التضخم.

في الفترات التي شهدت ارتفاعا حادا في الأسعار دون تعديل مواكب في السياسات النقدية، مثل الأعوام 2021 و2022، تراجعت القدرة الفعلية للأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية، ما أدى إلى ضغوط معيشية أكبر وارتفاع معدلات الفقر النسبي.

وبذلك، فإن استمرار هذا الفارق السلبي بين التضخم وسعر الفائدة الحقيقي من شأنه أن يضعف الثقة في العملة المحلية، ويقلل من فعالية السياسة النقدية في حماية القوة الشرائية، وهو ما يشكل تحديا رئيسيا أمام الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الثالث: تأثير التضخم على البطالة في الجزائر

يشكل كل من التضخم والبطالة عاملين أساسيين في التأثير على القدرة الشرائية في الجزائر. فارتفاع الأسعار بفعل التضخم يؤدي إلى تآكل قيمة الدخل الحقيقي، في حين تُضعف البطالة من قدرة الأفراد على الكسب والإنفاق.

خلال الفترة من 2004 إلى 2024، ساهم تزامن ارتفاع معدلات التضخم مع استمرار نسب بطالة مرتفعة في تراجع ملحوظ للقدرة الشرائية، خاصة لدى الفئات محدودة الدخل، مما زاد من الضغوط المعيشية وعمّق الهشاشة الاجتماعية[1].

الجدول رقم (08): تطور معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة(2004_2024)

الوحدة: نسبة مؤوية %

سنوات	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
البطالة	3.56	1.94	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75
التضخم	3.96	1.38	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91
سنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
البطالة	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75
التضخم	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.4	5.59
سنوات	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**	**2024**
البطالة	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75	1.754	1.75
التضخم	4.72	1.95	2.42	7.23	9.27	9.32	4.41

Source: https://www.ons.dz

تشير بيانات الجدول رقم (08) إلى أن الفترة الممتدة من 2004 إلى 2012، شهدت الجزائر تحسنا ملحوظا في معدلات البطالة التي انخفضت من 17.7% إلى حوالي 9.7%، رغم ارتفاع معدلات التضخم

[1] صحراوي محمد نجيب، **دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2014**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2016، ص 25.

التي بلغت ذروتها عند 8.9% في عام 2012. ويرجع هذا التحسن إلى دعم الحكومة من خلال برامج التنمية الاقتصادية والاستثمار، المستفيد بشكل كبير من عائدات النفط المرتفعة في تلك الفترة، مما ساهم في خلق فرص عمل وتقليل معدلات البطالة، رغم الضغوط التضخمية التي أثرت سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين.

ابتداء من عام 2014، ومع الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، بدأت الجزائر تواجه تحديات اقتصادية كبيرة أثرت على ميزانية الدولة، مما تسبب في تراجع الإنفاق العمومي، وارتفاع معدلات البطالة تدريجيًا من 9.8% في 2013 إلى 12.7% في 2024. في الوقت نفسه، شهدت معدلات التضخم تقلبات كبيرة، حيث بلغت مستويات قياسية خلال 2022–2023 عند حوالي 9.3%.

هذه الظروف الاقتصادية الصعبة أدت إلى تآكل القدرة الشرائية وزيادة الضغوط الاجتماعية، خاصة مع ارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع النمو الاقتصادي.

مع تفشي جائحة كوفيد–19 في عام 2020، تفاقمت الأوضاع الاقتصادية، حيث ارتفع التضخم إلى 2.42% وزادت معدلات البطالة إلى 11.8% نتيجة توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية. تبع ذلك موجة تضخم مرتفعة بين 2021 و2023، نتيجة للاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية وارتفاع أسعار المواد الأولية، مما أدى إلى تفاقم فقدان القدرة الشرائية وتأثير سلبي على مستوى معيشة المواطنين.

في المجمل، يظهر التحليل أن هناك علاقة مترابطة بين معدلات التضخم والبطالة وتأثيرهما المباشر على القدرة الشرائية في الجزائر. فارتفاع التضخم يقلل من القيمة الحقيقية للدخل، بينما تساهم البطالة المرتفعة في تقليص فرص الكسب والإنفاق، ما يفاقم من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية.

ومن ثم، يتطلب تحقيق استقرار اقتصادي شامل سياسات متوازنة تستهدف ضبط التضخم وتحفيز النمو الاقتصادي لخلق فرص عمل مستدامة وتحسين مستوى معيشة السكان.

أدى ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر إلى تراجع ملموس في القدرة الشرائية، خاصة في ظل انخفاض قيمة الدينار وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية.

كما ساهم كل من ضعف فعالية أسعار الفائدة وارتفاع معدلات البطالة في تعميق الأثر السلبي على الدخل الحقيقي للأفراد. وعليه، فإن تحقيق الاستقرار النقدي وتعزيز ديناميكية سوق العمل يمثلان شرطين أساسيين للحفاظ على القدرة الشرائية وتحسين مستوى المعيشة.

المبحث الثالث: سياسات معالجة ظاهرة التضخم

المطلب الأول: السياسة النقدية

تشير السياسة النقدية بوجه عام إلى مجموعة الأدوات والإجراءات التي تعتمدها السلطات النقدية، وعلى رأسها البنك المركزي ووزارة المالية، بهدف تنظيم وإدارة الجوانب المتعلقة بالنقد والائتمان في الاقتصاد. وتمارس هذه السياسة من خلال التأثير على حجم الكتلة النقدية (وسائل الدفع) بما يتوافق مع المتغيرات والظروف الاقتصادية السائدة في البلد، وذلك بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من الضغوط التضخمية[1].

تسعى السياسة النقدية، من خلال أدواتها المختلفة، إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية الكلية التي تعد ضرورية لاستقرار ونمو الاقتصاد الوطني. وتتمثل أبرز هذه الأهداف[2]:

- في دعم المسار التنموي من خلال توفير بيئة نقدية مستقرة ومحفزة للاستثمار.
- الحد من معدلات البطالة عبر تعزيز النشاط الاقتصادي وتحفيز الطلب الكلي، إلى جانب تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال التأثير على أسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال.
- الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، باعتباره أحد المرتكزات الأساسية لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وكوسيلة للحد من الآثار السلبية للتضخم على القوة الشرائية والدخل الحقيقي للأفراد.

يمكن تصنيف أدوات السياسة النقدية إلى فئتين رئيسيتين: أدوات كمية، وهي تلك التي يوظفها البنك المركزي بصفة غير مباشرة للتحكم في حجم الكتلة النقدية، وأدوات كيفية، تمارس بصورة مباشرة وتستهدف توجيه استخدامات الائتمان وفق أولويات السياسة الاقتصادية.

الفرع الأول: الأدوات الكمية غير المباشرة للسياسة النقدية

من أبرز الأدوات غير المباشرة التي تعتمدها السلطات النقدية في إطار سياستها ما يأتي:

أولا: رفع معدل إعادة الخصم:

يعرف معدل إعادة الخصم بأنه:" سعر الفائدة الذي تفرضه السلطة النقدية، ممثلة في البنك المركزي، على القروض التي تمنحها للبنوك التجارية مقابل ما تقدمه هذه الأخيرة من أوراق تجارية وأصول مالية.

---

[1] عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 1999، ص 207.

[2] ضياء محمد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2008، ص 173.

ويؤثر هذا المعدل بشكل مباشر في تكلفة التمويل لدى البنوك؛ فكلما انخفض معدل الخصم، زاد إقبال البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي، والعكس صحيح. وبالتالي، فعندما يسعى البنك المركزي إلى تقليص السيولة المتاحة لدى البنوك، فإنه يعمد إلى رفع معدل إعادة الخصم، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في السوق المالية، مما يضعف رغبة الأفراد والمؤسسات في الحصول على قروض من البنوك التجارية، وينعكس ذلك في تراجع حجم النقود المتداولة داخل الاقتصاد[1]."

وعليه يعتبر سعر الخصم أداة للرقابة على الائتمان: والتأثير في حجم الانفاق، وفي رفع هذا السعر سياسة المكافحة التضخم، وتتوقف فعالية هذه السياسة على مرونة الطلب على الائتمان، حيث يقل فعاليته إذا كان لدى البنوك التجارية فوائض كافية من الاحتياطات النقدية، وعليه تنقص ضرورة الاقتراض من البنك المركزي[2].

إن زيادة معدل إعادة الخصم التي يحددها البنك المركزي تؤثر بشكل غير مباشر على حجم الإنفاق الكلي، وذلك عبر تأثيرها على أسعار الفائدة من جهة، وعلى كمية وسائل الدفع المتاحة من جهة أخرى:

ثانيا: ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة:

فعندما يرتفع سعر الفائدة على القروض، يتبع ذلك ارتفاع في سعر إعادة الخصم الذي يرتبط ارتباطا طرديا بأسعار الفائدة قصيرة الأجل. ففي حالة رفع هذا السعر، تقوم البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها، وذلك لتعويض ارتفاع تكلفة الحصول على الأموال سواء من خلال الاقتراض من البنك المركزي أو من خلال الاحتياطات النقدية. وبناءً عليه، يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تراجع الطلب على الائتمان من قبل المؤسسات ورجال الأعمال والأفراد، مما ينعكس في تقليص الاستثمار والإنفاق الكلي داخل الاقتصاد مما يخفض حجم الانفاق الكلي، بعبارة أخرى فإن رفع سعر الخصم تزيد كلفة خصم الأوراق المقدمة للبنك المركزي من المصارف التجارية، مما يساهم في زيادة كلفة الائتمان المصرفي ومن ثم انخفاض الطلب عليه[3].

---

[1] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2003، ص ص219، 220.

[2] غازي حسن عناية، **مرجع سبق ذكره**، ص131.

[3] ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، **مدخل في علم الاقتصاد**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2007، ص356.

ثالثا: تقليص حجم وسائل الدفع :

إن ارتفاع سعر إعادة الخصم الذي يقرره البنك المركزي، من شأنه أن يجعل البنوك التجارية تحجم عن خصم ما لديها من أصول في شكل أوراق مالية وتجارية وسندات، وبذلك تفقد هذه البنوك التجارية جزء من السيولة لخلق الائتمان[1].

رابعا: سياسة السوق المفتوحة:

هي دخول البنك المركزي للسوق المالية بصفة بائعا أو مشتريا للأوراق المالية وأذونات الخزينة والأوراق التجارية في السوق النقدية لحسابه الخاص ويمكن أن يكون أطراف التعامل بنوكا أو مؤسسات أو أفراد، وهذا بهدف التحكم في حجم السيولة المتداولة في المجتمع.

في فترات التضخم، يقوم البنك المركزي بتقييد منح الائتمان وامتصاص الفائض النقدي من خلال طرح وبيع الأوراق المالية سواء للبنوك أو للأفراد. حيث تدفع هذه الجهات نقدًا مقابل تلك الأوراق، مما يؤدي إلى انخفاض

احتياطيات البنوك، وتقليص قدرتها على تقديم الائتمان. ونتيجة لذلك، ينخفض حجم الاستثمارات ويرتفع مستوى أسعار الفائدة في السوق المالية[2].

كما تمتد آثار هذه الآلية لتشمل السوق النقدي غير المصرفي، إذ تحدث تأثيرا غير مباشر على مدخرات الأفراد والمؤسسات التي توجه نحو اقتناء الأوراق المالية. فعندما يقوم البنك المركزي ببيع هذه الأوراق في إطار سياسة انكماشية، فإن العائد المتوقع منها، المتمثل في سعر الفائدة، يشجع الأفراد والمشروعات على تحويل جزء من ودائعهم لدى البنوك إلى استثمارات مالية في هذه الأوراق، مما يؤدي إلى انخفاض حجم السيولة المتاحة في النظام المصرفي، ويعزز من قدرة السلطات النقدية على التحكم في عرض النقود، وبالتالي في معدلات التضخم[3].

قد يصل البنك المركزي من أجل امتصاص فائض المعروض النقدي الى بيع ما لديه من احتياطي من العملات الأجنبية والذهب حسب الظروف السائدة للاقتصاد.

---

[1] امحمد بن البار، **مرجع سبق ذكره**، ص 77.

[2] عبد المجيد فدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 90.

[3] يحي حولية، **السياسة النقدية ومدى فاعليتها في الحد من ظاهرة التضخم**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 05، العدد الأول، الجزائر،2014، ص 113.

تتوقف فعالية هذه الأداة إلى حد كبير على مدى توفر سوق مالية ونقدية متقدمة، تمكن البنك المركزي من التدخل بسهولة وفعالية لإجراء عمليات البيع أو الشراء المفتوح. وبناء على ذلك، تختلف ظروف وإمكانيات تطبيق هذه الآلية من بلد إلى آخر، تبعا لمستوى تطور البنية التحتية للأسواق المالية. ورغم الأهمية البالغة التي تكتسيها هذه الأداة في ضبط السيولة والتحكم في العرض النقدي، إلا أن فعاليتها تظل مشروطة بتحقق عاملين أساسيين[1]:

- توفر لدى البنك المركزي الأوراق المالية: لبيعها في حالة رغبته الحد من الائتمان.
- ألا تقوم المصارف بسياسات تعرقل عمليات بيع البنك المركزي، كأن تقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية القابلة للخصم لدى البنك المركزي، وأيضا تقديم سندات الخزينة لديه لخصمها، من أجل تعويض النقص الذي يحدث في احتياطاتها النقدية.

كما أن نجاح عمليات السوق المفتوحة في الحد من التضخم يرتبط بدرجة ارتفاع هذا الأخير، لاسيما في حالات التضخم الجامح، حيث تقتضي الفعالية في التدخل أن يمتلك البنك المركزي محفظة كبيرة ومتنوعة من الأوراق المالية الحكومية ذات آجال استحقاق مختلفة، تتيح له المرونة في تنفيذ عمليات البيع. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد ما يحول دون قيام الحكومة بإصدار أدوات دين جديدة لدعم هذا التوجه عند الحاجة.

خامسا: السياسة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني:

في حالات التضخم إذا لاحظ البنك المركزي أن حجم الائتمان الذي قامت به البنوك التجارية قد تجاوز المستوى المرغوب فيه فسوف يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني ويترتب على ذلك تقليل سيولة هذه البنوك عن طريق تجميد جزء من احتياطاتها النقدية، مما يترتب عليه التقليل من قدرتها على التوسع في عمليات الإقراض وخلق ودائع جديدة، إذ قد تضطر البنوك التجارية إلى التوقف على منح الائتمان لفترة من الزمن حتى يمكنها رفع رصيدها على البنك المركزي، وهذا يقل الطلب الكلي مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار والتقليل من حدة الموجة التضخمية[2].

[1] السعيد هتهات، **مرجع سبق ذكره**، ص 71.

[2] عناية غازي حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 153.

الفرع الثاني: الآليات النوعية المباشرة للسياسة النقدية

إلى جانب استخدام الأدوات الكمية الثلاثة المشار إليها سابقا، يلجأ البنك المركزي خلال فترات التضخم إلى تطبيق إجراءات انكماشية ذات طابع نوعي، تهدف إلى التأثير المباشر والواضح في حجم الائتمان المتاح لدى البنوك التجارية، سواء من حيث تحديد سقفه أو من خلال توجيهه نحو قطاعات معينة تتماشى مع أولويات السياسة الاقتصادية المعتمدة. ويمكن تلخيص أبرز هذه الآليات المباشرة فيما يلي:

أولا: تأطير الائتمان (التنظيم الانتقائي للقروض):

تهدف هذه الإجراءات التنظيمية إلى توجيه القروض نحو الاستثمارات المطلوبة، وتسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض، وتأطير توزيعها أحيانا، عادة ما تكون هذه القروض مخصصة لأهداف معينة، والهدف من هذه الإجراءات هو ترشيد استغلال هذه النقود في مجالات وقطاعات مستهدفة من طرف الدولة في الدولة وتحفيزها[1].

ثانيا: فرض أسعار تفاضلية إعادة الخصم:

إن آلية رفع سعر الخصم التي تكلمنا عليها سابقا يمكن أن تؤثر على حجم الائتمان بصفة عامة إلا أن تغيير هذا السعر بالنسبة لأنواع معينة من النشاط الاقتصادي يمكن أن يقتصر تأثيره على الائتمان الموجه لهذه الأنشطة بعينها دون غيرها : فمثلا يمكن للبنك المركزي أن يرفع سعر إعادة الخصم على الأوراق المقدمة من المؤسسات التجارية دون المؤسسات الصناعية، من أجل استهداف التأثير على الطلب الاستهلاكي دون الاستثماري هذا الاجراء هو تنظيمي، يتم المفاضلة به بين القطاعات من أجل تشجيع نشاط معين على آخر، حسب ما تقتضيه الأوضاع الاقتصادية آنذاك : إلا أنه قد تكون هذه السياسة غير فعالة حيث تزداد الأرباح بنسب كبيرة، تجعل المؤسسات مستعدة الدفع معدلات الفائدة المرتفعة، في حين يكون البنك المركزي قد وصل إلى حد أقصى[2].

ثالثا: أسلوب الإقناع الأدبي أو المعنوي :

تتمثل طريقة الإقناع الأدبي بتوجيه اقتراحات ونداءات وتحذيرات إلى البنوك التجارية لأجل التقييد بالسياسة التي يرسمها البنك المركزي، والمتعلقة بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياطاتها وودائعها النقدية

---

[1] نصيرة بن نافلة، دور **السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر (1970_2014)**، مجلة بشار الاقتصادية، الجزائر، المجلد16، العدد07، 2016، ص 36.

[2] سامي السيد، **النقود والبنوك والتجارة الدولية**، منظمة الإدارة العربية، القاهرة، مصر، 2018، ص ص 217، 218.

وتخفيض أسعار الفائدة في أوقات الكساد ورفعها في أوقات التضخم، يتميز هذا الأسلوب بأنه ذو طابع تفاهمي وتشاوري لا يتسم بالإجبارية في التطبيق، وقد تزداد فاعلية هذه السياسة في محاربة التضخم والكساد إذا اقترنت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو بشيء من الإلزامية[1].

رابعا: أسلوب التعليمات والأوامر المباشرة الملزمة :

يتميز هذا الأسلوب بالجبرية في التطبيق من قبل البنوك التجارية وعدم التزامها هذه التعليمات تعرضها لعقوبات معينة، لذلك تعتبر هذه السياسة أكثر فعالية ونجاعة، وفي هذا الإطار يعطي القانون البنك المركزي الحق في إجبار البنوك والمؤسسات المالية على تحديد مقدار القروض أو استخدام جزء من احتياطاتها وأصولها في شراء السندات الحكومية أو إقراضها للمشاريع الاستثمارية الطويلة الأجل[2].

خامسا: الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:

يدفع هذا الاجراء المستوردين إلى إيداع مبالغ محددة لدى البنك المركزي في صورة ودائع لفترة معينة؛ لتسديد ثمن الواردات، وعليه يمكن لهذا الأسلوب ان يجمد أموالهم وأن يقلل حجم القروض ورفع تكلفة الواردات[3].

المطلب الثاني: السياسة المالية

تستخدم السياسة المالية لمواجهة الضغوط التضخمية موازاة مع الأدوات النقدية السابقة، للعمل على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وبشكل عام يقصد بالسياسة المالية: " بمجموعة القواعد الأساليب الوسائل الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة الإدارة النشاط المالي لها: بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية المرجوة خلال فترة معينة[4]."

[1] عناية غازي حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 153.

[2] السعيد هتهات، **مرجع سبق ذكره**، ص 73.

[3] نصيرة بن نافلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

[4] عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 43.

تهدف سياسة الحكومة إلى تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة، وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الانفاق الحكومي بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية المرجوة للدولة[1].

أما في حالات التضخم تهدف السياسات المالية إلى تخفيض عناصر الطلب الكلي: من خلال ضبط مستويات الاستهلاك، من خلال رفع معدلات الضرائب غير المباشرة على السلع الاستهلاكية، خاصة السلع الكمالية. مما يشجع على تخفيض الانفاق الاستهلاكي، ورفع الادخار، وتعمل كذلك على تشجيع الاستثمار في القطاعات المستهدفة: باستخدام سياسة ضريبية تمييزية، وضبط الانفاق وترشيده.

تهدف السياسات الانكماشية إلى تقليص حجم الطلب الكلي الفعلي، ليقترب من مستوى الطلب الكلي المطلوب لضمان استقرار مستوى الناتج المحتمل. ويمكن تصنيف أدوات السياسة المالية المناهضة للتضخم إلى ثلاث فئات رئيسية:

الفرع الأول: الرقابة الضريبية

تشكل هذه السياسة دعامة فعالة من السياسات المالية في مواجهة التقلبات الاقتصادية؛ ولا سيما الموجات التضخمية للأسعار، حيث تقتضي هذه السياسة تخفيض الانفاق العام، برفع معدلات الضريبة على الأرباح بهدف تخفيض معدلات الانفاق الاستثماري، أو على الاستهلاك بهدف تخفيض معدلات الانفاق الاستهلاكية[2].

تتوافق السياسة الضريبية للحكومة مع الأهداف الاقتصادية المسطرة، وتعتبر الجداول المختلفة لضريبة الدخل من الأدوات الهامة في إعادة توزيع الدخل الوطني الحقيقي، كما أنا هيكل الضرائب الجمركية يمكن أن يؤثر بشكل مهم على حجم الواردات وحماية المنتجات المحلية[3].

يمكن للحكومة أن تلجأ إلى الرقابة الضريبية من خلال أسلوبين رئيسيين:

---

[1] إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد عريقات، **مفاهيم ونظم الاقتصادية: التحليل الكلي والجزئي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن, 2004، ص 174.

[2] بن يوسف نوة، **تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970_2012)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2016، ص 126.

[3] السعيد هتهات، **مرجع سبق ذكره**، ص 74.

أولا: الضرائب المباشرة:

عند انتهاج سياسة مالية انكماشية، يتم اللجوء إلى زيادة الضرائب المفروضة على دخول الأفراد وأرباح الشركات، إلى جانب تشديد الرقابة على الإعفاءات الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي ليشمل شرائح جديدة. وتسهم هذه التدابير في تقليص القدرة الشرائية للأفراد، وتقليل العوائد التي تحققها الاستثمارات، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تراجع الطلب الكلي على السلع والخدمات.

ثانيا: الضرائب غير المباشرة:

من خلال رفع الضرائب على السلع والخدمات غير الضرورية، والرسوم الجمركية غير المباشرة التي تفرض على المنتجات المستوردة، وتلعب هذه الضرائب دورا في تخفيض حجم الطلب الكلي.

تلجأ الدولة إلى توسيع قاعدة التحصيل الضريبي بهدف تقليص كمية النقود المتداولة بين أفراد المجتمع، وذلك كوسيلة للحد من الضغوط التضخمية. ويتوقف توزيع العبء الضريبي على الأهداف المحددة مسبقًا، كما يتطلب وجود جهاز ضريبي يتمتع بالكفاءة والحياد، إلى جانب توافر الوعي الكافي لدى مختلف الفاعلين في السياسة الاقتصادية. ويُعد الربط بين السياسة الضريبية وعمليات التخطيط والقياس الدقيق لمحددات الدخل والإنفاق القومي أمرًا ضروريا لتحقيق الفعالية المنشودة.

وتعد السياسات الضريبية من بين أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في مكافحة التضخم، خاصة في الدول النامية التي تعاني غالبا من قصور في أنظمتها المصرفية والمالية[1].

الفرع الثاني: سياسة الرقابة على الانفاق

هذه السياسة البرنامج الإنفاقين الذي يستند إلى طبيعة الأدوات المتاحة للدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي فترات التضخم، يُصبح من الضروري اعتماد سياسة إنفاقيه انكماشية تقوم على تقليص حجم الإنفاق الحكومي، بهدف تحقيق فائض في الميزانية ينعكس على تقليص مستويات الإنفاق الأخرى.

يستحسن في هذا السياق التفرقة بين نوعين من الإنفاق الحكومي: فمن جهة، يتم تقليص الإنفاق الاستهلاكي إلى الحد الممكن للمساهمة في الحد من ارتفاع الأسعار، ومن جهة أخرى، يتم العمل على ترشيد الإنفاق الاستثماري، رغم ما قد يترتب عن ذلك من آثار سلبية على مشاريع التنمية، خصوصًا في

[1]سعود جايد مشكور العامري، **محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق**، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2014، ص 65.

الدول النامية. وتُطبق هذه السياسة من خلال تحقيق فائض مالي في الموازنة العامة، يتحدد وفقًا لحجم الفجوة التضخمية المراد معالجتها.

نظرا لأن الحد من الاستثمارات قد يؤدي إلى تراجع في الإنتاج وزيادة في معدلات البطالة، فإن التركيز الأكبر للسياسة المالية في هذا الإطار ينصبّ غالبًا على تقليص الاستهلاك الخاص، لكونه أكثر قابلية للضبط، وذلك من خلال تجميد الأجور، وزيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ورفع الاشتراكات الاجتماعية، بالإضافة إلى تقليص الدعم الاجتماعي وتقليص منح قروض الاستهلاك[1].

يشير التحليل الكينزي إلى أن التضخم الناشئ عن فائض الطلب يحدث عندما يتجاوز الطلب الكلي قدرة الاقتصاد على الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. ولمواجهة هذا النوع من التضخم، يرى الكينزيون أن السياسة المالية الانكماشية هي الأداة الأنسب، وتتمثل في تقليص الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب فعند تقليل الإنفاق الحكومي، ينخفض الطلب الكلي لأن الدولة تقلل من مشترياتها للسلع والخدمات أو من التحويلات إلى الأفراد، مما يقلص السيولة المتداولة في الاقتصاد. أما زيادة الضرائب، فتهدف إلى تقليص الدخل المتاح لدى الأفراد والمؤسسات، وبالتالي الحد من الاستهلاك والاستثمار. وبهذا تنخفض الضغوط التضخمية تدريجيا.

ويرى كنيز أن هذه السياسة تساعد على إعادة التوازن بين الطلب والعرض في الاقتصاد، دون الحاجة إلى تدخل السياسة النقدية بشكل أساسي، خاصة في الحالات التي يكون فيها التضخم مدفوعاً بطلب مفرط في فترة ازدهار اقتصادي أو سياسات توسعية سابقة[2].

الفروع الثالث: سياسة الدين العام

تعد القروض العامة من أكثر أدوات السياسة المالية فعالية في علاج التضخم في البلدان المتقدمة التي تعاني من تفاقم حدة الضغوط التضخمية، وتقوم هذه السياسة على أساس تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد ووحدات القطاع الخاص إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الانفاق العام، وتعتمد الحكومة في تحويلها للموارد المالية من الأفراد ووحدات القطاع الخاص، إلى خزينة الدولة عن طريق عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور، بحيث تؤدي هذه السياسة إلى سحب جزء من القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات المالية غير المصرفية، والذي ينعكس أثره في تخفيض فائض

[1] السعيد هتهات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 74، 75.

[2] جيمس حوراتيني، ريجارد استروب، **الاقتصاد الكلي :الاختيار العام والخاص**، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، وعبد العظيم محمد دار المربع للنشر، الرياض، السعودية،1988، ص307.

الطلب الكلي على السلع والخدمات والتي تفوق مقدرة العرض الحقيقي لجهاز الانتاج المحلي، وعلى الرغم من اتباع هذه الوسيلة قد لا يؤدي إلى القضاء على فجوة فائض الطلب في الأجل القصير إلا أنه قد تتمكن من تحقيق ذلك في الأجل الطويل، وذلك من خلال الزيادة في الانتاجية خاصة عند توجيه تلك القروض لتشغيل الطاقات الانتاجية العاطلة ورفع مستوى التشغيل في الاقتصاد[1] .

يتتوق نجاح سياسة القروض العامة على مدى انتشار وعي الادخار على الأفراد لدى الأفراد والمؤسسات وارتفاع متوسط الدخل الفردي والحوافز التي تمنحها الحكومة لزيادة المدخرات كالإعفاءات الضريبية على العوائد التي تحققها تلك المدخرات بالإضافة إلى أسعار الفائدة عليها[2].

أولا: القروض الحقيقية:

تنشأ هذه القروض عن طريق الاقتراض من الأفراد ووحدات القطاع الخاص من خلال الاكتتاب في سندات القروض العامة، وتمثل تلك المدخرات جزءا من القوة الشرائية الحالية في الاقتصاد وبالتالي تؤدي إلى حدوث انحفا في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وتحقيق الاستثمار في المستوى العام للأسعار.

ثانيا: القروض التضخمية:

تنشأ القروض عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات المصرفية من خلال الاكتتاب في سندات القروض العامة، غير أن تلك المدخرات تكون ناتجة عن الزيادة في كمية النقود من خلال التوسع النقدي أو الائتماني، وبالتالي تؤدي إلى مزيد من التضخم وذلك على اعتبار أن هذه القروض لم تساهم في امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد والمؤسسات كونها مولت من خلال إصدارات نقدية جديدة تساهم في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد[3].

المطلب الثالث: سياسات أخرى

الفرع الأول: سياسة الرقابة على الأجور

تلعب نفقات الإنتاج دورا هاما في تحديد مستويات الأسعار، ومثل الأجور العنصر الأكثر أهمية في التكاليف الانتاجية. حيث تؤدي ارتفاعات متوازية في المستوى العام للأسعار، حيث تعتير الارتفاعات

---

[1] عناية غازي حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 169.

[2] الروبي نبيل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 442،441.

[3] عناية غازي حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 170.

في مستويات الأسعار بمثابة انعكاس للزيادة في معدلات الأجور بصورة خاصة عند زيادة معدلات الأجور بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الانتاجية مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، ويحدث ذلك عند قيام الدولة بزيادة معدلات الأجور أو خلق فرص عمل لاستيعاب العاطلين من حاملي المؤهلات الجامعية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية دون أن يصاحب ذلك الزيادة في الدخول في الزيادة في الانتاجية.

مما يولد قوة شرائية زائدة تساهم في زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة الجهاز الإنتاجي، مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد وارتفاع في مستويات الأسعار المحلية.

كما تلعب الضغوط التي تمارسها النقابات العمالية دورا بارزا في تفاقم الضغوط التضخمية في البلدان الرأسمالية المتقدمة نتيجة الزيادة في معدلات الأجور بنسبة تفوق الزيادة في المعدلات الانتاجية وخاصة النقابات القوية التي تطالب بزيادة في معدلات الأجور بغض النظر عن الزيادة الانتاجية. ونظرا لذلك فإن الضرورة تقتضي حتمية التدخل الحكومي لوضع حد للارتفاعات الخاصة في لولب الأسعار والأجور وتحقيق التوازن في الاقتصاد القومي من خلال وضع الضوابط التي تتكفل بتحقيق علاقة تناسبية بين كل من الزيادة في معدلات الأجور والإنتاجية، حيث تتناسب الزيادة في معدلات الأجور مع الزيادة في معدلات الانتاجية، وبما يكفل تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار[1].

يتطلب تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني المحافظة على التوازن بين معدل نمو الأجور ومعدل نمو الإنتاجية. إذ أن أي خلل في هذه العلاقة قد يؤدي إلى نشوء ضغوط تضخمية أو ركودية تؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي.

يظهر الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي الفعلي في شكل فائض في الطلب، ما يؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار.

إن معالجة هذا الفائض تقتضي تقليص حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، والسعي لتحقيق التوازن الاقتصادي وخفض معدلات التضخم.

حيث يجدر التنويه إلى أن خفض الأجور يجب أن يكون شاملاً لمختلف قطاعات الاقتصاد، نظراً لأن انخفاض الدخول النقدية سواء بالنسبة للمستهلكين أو المستثمرين سينعكس لاحقاً في تراجع القدرة الشرائية ويؤدي إلى تكيّف الأجور مع مستوى الطلب على السلع والخدمات.

[1] الروبي نبيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 442.

الفرع الثاني: سياسة الرقابة على الأسعار

بعد الاعتماد على قوى العرض والطلب لتحقيق التوازن في سوق السلع وتحقيق الاستقرار الاقتصادي محدود الفعالية، خاصة في الاقتصاديات التي تعاني من تفاقم الضغوط التضخمية ولذلك تلجأ الحكومة إلى استخدام أدوات جديدة تهدف من خلالها إلى تحقيق الاستقرار مستويات الأسعار[1].

تعد الرقابة على الأسعار من أهم تلك الأدوات والتي يرجع الهدف من استخدامها إلى وضع ضوابط قانونية تعمل على وقف الارتفاع في مستويات الأسعار، بحيث تحدد الأسعار إداريا، وبما يعمل على توفير السلع الأساسية بأثمان تناسب القدرة الشرائية لمختلف شرائح المجتمع.

يتم تحديد أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية بما يكفل عدم تحكم تيار المنتجين والمستثمرين بأسعارها بهدف حماية الأفراد، خاصة في ظل ظروف الحروب والكوارث الطبيعية ويتم تثبيت الأسعار من خلال وضع حد على أسعار السلع حيث تحدد الأسعار عند مستوى أقل من المستوى الذي يمكن أن يتحدد نتيجة تفاعل مع قوى العرض والطلب[2].

تعتمد هذه الأداة بهدف كبح جماح ارتفاع الأسعار، إذ أن تصاعد الأسعار غالبا ما يؤدي إلى مطالبات بزيادة الأجور لمواكبة الغلاء، الأمر الذي يسهم في رفع تكاليف الإنتاج وبالتالي يدفع بمستويات الأسعار إلى مزيد من الارتفاع.

إلا أن اللجوء إلى هذه الوسيلة قد ينتج عنه انتشار معاملات السوق السوداء وقيام البعض بتخزين السلع انتظاراً لزيادة أسعارها. ولهذا السبب، تلجأ بعض الحكومات إلى تطبيق سياسة ترشيد الاستهلاك، من خلال ضمان توفير السلع الأساسية.

حيث يتم في هذا السياق الاعتماد على نظام البطاقات التموينية لتوزيع المواد الضرورية، خصوصا في ظل تعرض الاقتصاد لموجات تضخمية متكررة.

بالنظر إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية في السوق العالمية، يصبح من الضروري تعزيز الدعم الحكومي للمصنّعين بالتوازي مع هذا الارتفاع، لأن المصنع سيجد صعوبة في التحكم في تكلفة إنتاج مادة معينة،

[1] صالح تومي، **النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988_2000)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2002، ص 189.

[2] عناية غازي حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 179،180.

إضافة إلى الحاجة لمكافحة المضاربة والروتين الإداري، مما يجعل ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية نتيجة حتمية لكل هذه العوامل[1].

شكل رقم (08): تأثير الدعم السلعي على توازن السوق

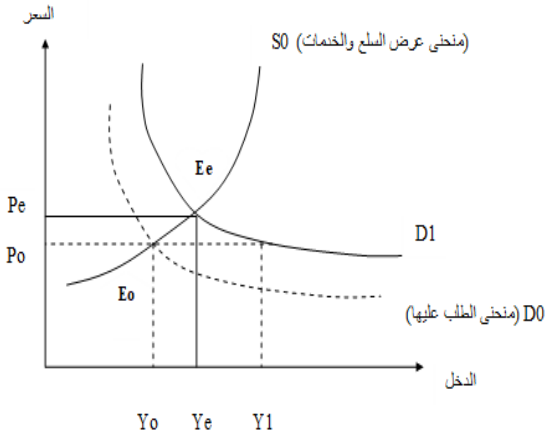

المصدر: فرحي محمد، **النمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلو الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 1999، ص 197.

انطلاقا من الشكل البياني أعلاه، يتضح أن نقطة التوازن الأولية E_0 تمثل تقاطع منحنى الطلب D_0مع منحنى العرضS_0 ، وهي الوضعية التي تعكس حالة السوق قبل تدخل الدولة. وعند لجوء الحكومة إلى تطبيق سياسة إنفاقية توسعية، وذلك من خلال تقديم دعم مباشر للسلع الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، فإن هذا التدخل من شأنه أن يحدث أثرا ملموسا في زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين(Y/P) ، نظرا لانخفاض الأسعار النسبية لتلك السلع.

يلاحظ أن أسعار هذه السلع المدعمة تصبح، بعد تدخل الدولة، أقل من قيمتها الحقيقية التي تشمل تكاليف الإنتاج كاملة، من مواد أولية ومصاريف تشغيل وهوامش الربح، مما يجعلها أكثر جاذبية للمستهلك. هذا الانخفاض المصطنع في السعر يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة الطلب عليها، وهو ما يُترجم بيانيًا في

[1] محمد عبد النور، إبراهيم الهزيل، **انعكاسات ارتفاع الأسعار على السلوك الاستهلاكي لدى المواطن الجزائري دراسة استطلاعية السلوك المستهلك الجزائري في مواجهة الغلاء المعيشي**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 08، العدد الأول، الجزائر، 2022، ص 352.

انتقال منحنى الطلب نحو اليمين، من D_0 إلىD_1 ، ليظهر توازن جديد عند نقطة تقاطع جديدة مع منحنى العرض، تعكس مستوى استهلاك أعلى من السابق.

ومن خلال هذه الآلية، يمكن القول إن سياسة الدعم السلعي التي تنتهجها الدولة تجاه بعض المنتجات الأساسية لا تقتصر فقط على تقليص العبء المعيشي على المواطن، بل تؤدي كذلك إلى تحسين القدرة الشرائية للطبقات ذات الدخل المحدود، وهو ما يُفضي إلى تعزيز مستوى الدخل الحقيقي لديهم.

خلاصة الفصل:

يتبين من خلال تحليل العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية أن هذه الظاهرة الاقتصادية لا تقتصر فقط على ارتفاع الأسعار، بل تمس بشكل مباشر جوهر الحياة الاجتماعية والمعيشية للأفراد، وبالنسبة للجزائر، حيث يعاني الاقتصاد من هشاشة بنيوية وتبعية مفرطة لعائدات المحروقات. هذا الاعتماد جعل القدرة الشرائية عرضة للتقلبات الدولية، إذ أن أي انخفاض في أسعار النفط ينعكس فورًا على الميزانية العامة ومستوى الدخل، دون وجود بدائل إنتاجية حقيقية تعزز الاستقرار.

مع استمرار التضخم، تتراجع القيمة الحقيقية للأجور، ما يدفع شريحة واسعة من المواطنين، خاصة من الطبقتين الوسطى والفقيرة، إلى حالة من العجز عن مجاراة نفقات الحياة اليومية، في ظل غلاء أسعار المواد الأساسية والخدمات. ورغم محاولات الدولة التخفيف من حدة هذه الأزمة عبر إجراءات مثل دعم الأسعار أو رفع الأجور، إلا أن هذه السياسات غالبًا ما كانت ظرفية وغير كافية، لأنها لا تستند إلى رؤية اقتصادية شاملة تعالج جذور المشكلة.

وعليه، فإن معالجة التضخم وتأثيره على القدرة الشرائية لا يمكن أن تتحقق دون تبني إصلاحات هيكلية عميقة، تركز على تنويع مصادر الدخل، تشجيع الإنتاج الوطني، وضمان عدالة توزيع الثروة، بما يعيد التوازن بين مداخيل الأفراد وكلفة المعيشة ويؤسس لتنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية

مقدمة الفصل:

تعد دراسة العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية من أبرز القضايا الاقتصادية التي تستوجب معالجة كمية دقيقة، نظرا لانعكاساتها المباشرة على معيشة الأفراد واستقرار الاقتصاد الوطني. وفي السياق الجزائري، عرفت الفترة الممتدة من 2004 إلى 2024 تغيرات ملحوظة على مستوى المؤشرات الاقتصادية، مما يستدعي إجراء تحليل إحصائي اقتصادي معمق لتحديد طبيعة الأثر الذي خلفه التضخم على القدرة الشرائية. ومن خلال معالجة البيانات الرسمية بأساليب كمية، يمكن الكشف عن الاتجاهات العامة لهذه الظاهرة، ورصد التباينات التي شهدها الاقتصاد الجزائري في هذا المجال، بعيدا عن الأطروحات النظرية، وبالاعتماد على مقاربة علمية مبنية على النمذجة والتحليل الرقمي.

قد تم اعتماد منهج كمي في هذه الدراسة، حيث تم استخدام برنامج EViews لتحليل البيانات الاقتصادية، بالإضافة إلى الاستعانة ببرنامج الإحصاء للعلوم الاجتماعية SPSS لحساب معامل الارتباط بين المتغيرات المدروسة. شملت الدراسة متغيرين أساسيين هما:

- ✓ المتغير المستقل: معدل التضخم
- ✓ المتغير التابع: القدرة الشرائية محسوبة بالدخل الحقيقي.

حيث تم الاعتماد على بيانات واقعية تغطي فترة زمنية محددة، مما يضمن موثوقية النتائج ومصداقيتها. ويتيح هذا التوجه الكمي إمكانية التوصل إلى نتائج دقيقة تدعم الفرضيات النظرية المطروحة، وتوفر أساسا علميا لتحليل العلاقة بين التضخم والدخل الحقيقي.

المبحث الأول: عموميات حول برنامج Eviews

في ظل التطور المستمر في برمجيات التحليل الإحصائي، أصبح استخدام الأدوات الرقمية في التحليل القياسي والاقتصادي ضرورة علمية لتعزيز دقة النتائج وموثوقيتها. ويعد برنامج EViews من أبرز البرامج المعتمدة في هذا المجال، لما يتمتع به من قدرات عالية في تحليل سلاسل الزمنية وبناء النماذج الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف وأهمية برنامج Eviews في التحليل الاقتصادي

يقدم برنامج Eviews تحليلا متقدما في التحليل القياسي وبناء وتقدير النماذج الاقتصادية، هو نسخة مطورة من البرنامج السابق TPS البرنامج مهم للباحثين في مجال الاقتصاد.

أولا: التعريف ببرنامجEviews :

برنامج EVIEWS هو أداة برمجية قوية للتحليل الإحصائي والاقتصادي. تم تطويره في عام 1994 من قبل .Quantitative Micro Software الآن، يعتبر من الأدوات الأساسية للباحثين والمحللين في مختلف القطاعات[1].

تمثل هذه مجالات التي يمكن أن يكون فيها استخدام البرنامج مفيد وهي: تحليل البيانات التقييم والتحليل المالي، التنبؤ بالنسبة لمتغيرات الاقتصاد الكلي المحاكاة، التنبؤ بالمبيعات تحليل التكاليف، ... إلخ، ويضم البرنامج تقنيات متقدمة كفحص الارتباط الذاتي Autocorrelation والمتعدد Multicollinearity واختلاف التباين Heterosclasticity وكذا تحليل السلاسل الزمنية كأسلوب فحص سكون السلسلة باستخدام جذور الوحدة Unit Roots واختبار التكامل المشترك Cointégration test إضافة إلى تحليل البيانات المدمجة والمقطعيةPanal Data [2].

[1] برنامج EVIEWS,تاريخ الاطلاع:2025/05/25,انظر إلى الرابط: https://blog.ajsrp.com

[2] عمران بن عيسى، **تطبيقات معالجة البيانات محاضرات مدعمة بأمثلة محلولة باستخدام برنامجEviews** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2020، ص 2.

يعد أحد تطبيقات الحاسب الآلي الذي يستخدمه الباحثون في التحليل الإحصائي للبيانات ولكنها لم تكن المهمة الرئيسية لبرنامج Eviews ، بل كان في الأساس يستخدمه الباحث للقياس الاقتصادي وبناء وتصميم النماذج الاقتصادية والتحليل الاقتصادي للبيانات.

هو عبارة عن برنامج:" برنامج تحليل إحصائي للسلاسل الزمنية بصورة مطورة تمت من خلال Quantitative Micro Softwareوذلك بتطوير لغة البرمجة الخاصة ببرنامج Eviews ، وتم إصداره بعد التطوير في شهر مارس من عام 1994م، ويمتلك برنامج التحليل الإحصائي حماية متميزة وخاصة , حيث أنه لا يمكن تشغيله على أي جهاز حاسب إلا بعد تسجيل الباحث الهوية الشخصية لجهاز الحاسب الآلي بواسطة الشبكة العنكبوتية، وأيضاً تشعر الباحث في حال وجود تحديث لبرنامج التحليل الإحصائي Eviewsفيتم تحديثه من قبل الباحث على جهاز الحاسب الآلي بواسطة شبكة الإنترنت للوصول إلى موقع شركة برنامج التحليل الإحصائي Eviews ليتم التحديث.

حيث يستطيع برنامج Eviews التعامل مع نماذج الانحدار مثل: اختلاف التباين أخطاء صياغة النماذج Autocorrelation الارتباط الذاتيHeteroskedasticity Misspecification ، الارتباط المتعدد Multicollinearity ويتمكن الباحث من تقدير هذه النماذج وقدرة الباحث على حل المشاكل الإحصائية الناتجة عنها[1].

يمكننا القول إن برنامج EViews اختصارا لـ Econometric Views هو أحد تطبيقات الحاسوب المتخصصة، يستخدم بشكل واسع في المجالات الاقتصادية والإحصائية، لا سيما في التحليل الكمي للبيانات الاقتصادية وبناء النماذج الاقتصادية، إضافة إلى تحليل السلاسل الزمنية، وتقدير العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات.

ثانيا: أهمية برنامجEviews :

تتمثل أهمية برنامج EViews في عدة جوانب محورية تجعله أداة أساسية للباحثين في الاقتصاد والعلوم الإحصائية، ويمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

[1] برنامجEViews، تاريخ الاضطلاع: 2025/0/25, انظر إلى ارابط: https://www.manaraa.com
[2] برنامجEViews، تاريخ الاضطلاع: 2025/0/25, انظر إلى ارابط: https://www.manaraa.com

- تحليل السلاسل الزمنية الاقتصادية: يوفر أدوات متقدمة لتقدير نماذجARIMA ، VAR، ARDL وغيرها، مما يساعد في فهم ديناميكية المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن.
- بناء النماذج الاقتصادية القياسية: يستخدم على نطاق واسع في تطوير واختبار النماذج الاقتصادية التي تفسر العلاقات بين المتغيرات الكلية والجزئية، ما يساهم في دعم السياسات الاقتصادية المبنية على الأدلة.
- الكشف عن المشكلات الإحصائية الشائعة: يتيح للباحث تشخيص ومعالجة مشكلات مثل الارتباط الذاتي، تعدد الارتباط، واختلاف التباين، والتي تؤثر على دقة وموثوقية نتائج النماذج التقديرية
- سهولة الاستخدام والمرونة التطبيقية: يتمتع بواجهة رسومية تفاعلية تدعم السحب والإفلات، إضافة إلى إمكانية استخدام الأوامر البرمجية، مما يوفر بيئة عمل مناسبة للباحثين من مختلف المستويات.
- القدرة على التنبؤ واتخاذ القرار: يتيح للباحثين والمؤسسات إجراء تنبؤات كمية دقيقة تساعد في رسم السياسات الاقتصادية المستقبلية واتخاذ قرارات مبنية على التحليل العلمي.
- اعتماده في الأوساط الأكاديمية والمؤسسات الرسمية.

المطلب الثاني: برنامج Eviews: الوظائف، المكونات.

يعد من البرامج المعتمدة في الجامعات والمراكز البحثية، كما تستخدمه البنوك المركزية ووزارات المالية والتخطيط في تحليل الاتجاهات الاقتصادية الكلية.

الفرع الأول: الوظائف الرئيسية لبرنامج EViews

برنامج EViews هو أداة تحليل إحصائي واقتصاد قياسي قوية، يستخدم في مجموعة متنوعة من التطبيقات الاقتصادية والمالية. يسمح بتحليل البيانات الاقتصادية وبناء نماذج اقتصادية، والتنبؤ، وتحليل السياسات، وتقييم الأداء الوظائف الرئيسية لEviews [1]:

- التحليل الإحصائي: يقدم EViews مجموعة واسعة من الأدوات الإحصائية لتحليل البيانات، بما في ذلك الإحصاءات الوصفية، اختبار الفرضيات الانحدار الخطي، تحليل التباين وغيرها.

[1] أحمد أديب أحمد، **تطبيقات في الاقتصاد القياسي باستخدام برنامجEVEIWS** ، وزاره الاعلام السورية للنشر والتوزيع، اللاذقية، سوريا،2022، ص 6_20.

- الاقتصاد القياسي: يسمح ببناء نماذج اقتصادية متنوعة، مثل نماذج الانحدار الخطي، ونماذج السلاسل الزمنية، ونماذج البيانات المقطعية، مع إمكانية تقدير المعاملات واختبار صحة النماذج.
- باستخدام برنامجEViews التنبؤ: يتيح التنبؤ بالبيانات الاقتصادية باستخدام السلاسل الزمنية مع إمكانية تحليل التنبؤات وتقييم أدائها.
- تحليل البيانات المقطعية: يسمح بتحليل البيانات المقطعية، وهي البيانات التي تجمع في فترة زمنية معينة من مجموعة متنوعة من الأفراد والوحدات.
- تطبيقات اقتصادية متنوعة: يمكن استخدامه في مجالات مثل المالية والتسويق، والتخطيط وعلوم الإدارة، بالإضافة إلى البحوث الأكاديمية.

فيما يلي أمثلة على التطبيقات التي يمكن استخدام فيهاEviews [1]:

- التنبؤ بالطلب على المنتجات: يمكن استخدام EViews لتحليل البيانات التاريخية لعمليات البيع وتكوين نماذج تنبؤية للطلب المستقبلي.
- تقييم أداء استثمارات الشركات: يمكن استخدام EViews لتحليل البيانات المالية للشركات وتقييم أدائها.
- تأثير السياسات الاقتصادية: يمكن استخدام EViews لتحليل تأثير السياسات الاقتصادية على الاقتصاد.
- دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية: يمكن استخدام EViews لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة، مثل العلاقة بين معدلات الفائدة والتضخم.

الفرع الثاني: مكونات برنامج التحليل الإحصائي:EViews

يتكون برنامج EViews من العديد من اللوائح التي يتمكن من خلالها الباحث القيام بجميع العمليات التحليلية الإحصائية للبيانات وتنحصر مكونات الشاشة الرئيسية لبرنامج التحليل الإحصائي EViews فيما يلي[2]:

[1] **برنامج EVIEWS**,تاريخ الاطلاع:2025/05/26,انظر إلى الرابط: https://blog.ajsrp.com

[2] **برنامج EViews في التحليل الإحصائي**، تاريخ الإضطلاع:2025/05/26,انظر إلى الرابط: https://www.manaraa.com

- شريط العنوان: وهي أول ما يحتويه البرنامج يوجد في أعلى الشاشة ويكون فيه عنوان الملف في بادئ الأمر Eviews ولكن بعد تغيير اسم الملف من قبل الباحث يتم كاتبة عنوان الملف في شريط العنوان لبرنامج التحليل الإحصائيEviews .
- شريط القوائم الرئيسية: ويحتوي البرنامج على العديد من القوائم التي تندرج تحتها العديد من الأمور التي تساعد الباحث على القيام بالمهام الخاصة في البيانات من خلال اختيار الأمر الذي يريده الباحث من هذه القوائم أو يستطيع الباحث من القيام بالأمر من خلال كتابتهم أيضا.

أولا: القوائم الرئيسية

يحتوي شريط القوائم في برنامج Eviews على القوائم التالية edit file فتمكن help window add-ins options quick proc view objectهذه القوائم الباحث من التعامل مع الملف بشكل عامة وخاصة مع البيانات وما يتطلبها من احتياجات وعمليات.

- نافذة الأوامر :كما ذكرنا أنه يمكن التعامل مع بيانات برنامج Eviews بطريقتين للقيام بالأوامر فيها من خلال شريط ، أو من خلال كتابة الباحث للأمر فيعمل الباحث على كتابة الأمر في نافذة الأوامر أهم ما يقوم بكتابته الباحث في نافذة الأوامر عند إجراء أي أمر هو المتغير وذلك أما من خلال تحديد المتغير, أو يقوم الباحث بكتابته يدويا من خلال لوحة المفاتيح وبالتالي إكمال كتابة الأمر باستخدام لوحة المفاتيح, ومن ثم الضغط على مفتاح enter من لوحة المفاتيح ليقوم البرنامج بتنفيذ الأمر الذي تم كتابته من قبل الباحث بشكل مباشر.
- منطقة العمل: وهي أساس البرنامج وتأخذ الحيز الأكبر من شاشة برنامج التحليل الإحصائي Eviewsوتضم جميع النوافذ التي يقوم المستخدم للبرنامج (الباحث بإنشائها وتتقدم النوافذ النافذة الأكثر نشطة بالاستخدام ويستطيع الباحث التنقل بين هذه النوافذ والتحكم أيضاً بها ويتم إدخال البيانات وعرضها من خلال منطقة العمل.
- شريط الحالة: وهو في أسفل شاشة برنامج التحليل الإحصائي Eviews وآخر ما يحتويه البرنامج ويتكون هذا الشريط من أربعة أجزاء الجزء الأول من اليسار هي الرسالة الموجه من برنامج التحليل الإحصائي Eviews إلى المستخدم للبرنامج (الباحث) الجزء الثاني يوضح مكان وجود الملف والطريق المؤدي إلى الملف الجزء الثالث من شريط الحالة يبين القاعدة الافتراضية للبيانات

Default Database، والجزء الأخير من يمين شريط الحالة لبرنامج التحليل الإحصائي Eviewsيوضح عنوان الملف الحالي.

ثانيا: خطوات التحليل الإحصائي

الخطوة الأولى[1]: من خطوت التحليل الإحصائي في البرنامج هي فتح برنامج Eviews لتصميم وإنشاء ملف للبيانات.

الخطوة الثانية :من خطوت التحليل الإحصائي في البرنامج هي البدء في إدخال البيانات بعد أن تم تحديد طبيعة البيانات هل هي بيانات متسلسلة مؤرخة أسبوعية أو شهرية أو سنوية أو نصف سنوية أو أن هذه البيانات ليست لديها أي تأريخ فيقوم المستخدم باختيار undated or observation والبدء بتحديد أول قيمة بيانية start observation وآخر قيمة بيانية end observation ومن ثم البدء بإدخال جميع البيانات في البرنامج وذلك من خلال تحديد المتغيرات في نافذ الأوامر فيتم إدراج جدول يحتوى على المتغيرات التي تم كتابتها في نافذة الأوامر وإدخال البيانات في عمود هذه المتغيرات.

الخطوة الثالثة: من خطوت التحليل الإحصائي في البرنامج هي عرض البيانات في الجداول وتدقيقها بعد أن تم إدخال البيانات بالشكل الكامل لابد أن يقوم المستخدم بحفظ الملف كي لا يضيع تعب المستخدم على الفاضي وتضيع البيانات التي قام بإدخالها في برنامج Eviews ومن بع ذلك يقوم الباحث بالتأكد بأن البيانات التي قام بإدخالها سليمة وصحيحة وتخلو من أي خطأ لأن بطبيعة الحالة البشرية تقع في الخطأ سهوا.

يتم التعديل أولا بواسطة تحديد هذه الأخطاء في بيانات برنامج التحليل الإحصائي Eviews ومن ثم القيام بتعديلها من خلال الضغط على القيمة الخاطئة واختيار أمر edit وتصحيحها مثل كأنك تقوم بإدخال قيمة جديدة، كما ويمكنه حذف القيمة أو المتغير بنفس الطريقة ولكن اختيار delete بدل من edit.

الخطوة الرابعة: من خطوت التحليل في البرنامج هي البدء بعمليات معالجة البيانات وذلك من خلال القيام بتفسير وتحليل هذه البيانات المدخلة وبالتالي إجراء المقاييس الإحصائية الملائمة لهذه البيانات للحصول على النتائج النهائية وهي من أهم الخطوات في برنامج Eviews وتضم الكثير من العلمية الحسابية والدوال

[1] **برنامج EViews في التحليل الإحصائي**، تاريخ الإضطلاع:2025/05/28,انظر إلى الرابط: https://www.manaraa.com

الرياضية مثل دالة abs وهي تعني القيمة المطلقة، دالة expo وتعني الدالة الأسية وتحتوي على الكثير من الدوال الرياضية ويوجد أيضاً دوال السلاسل الزمنية، والدوال الإحصائية، ودوال التوزيعات الإحصائية.

الخطوة الخامسة: من خطوت التحليل الإحصائي في البرنامج هي حفظ الملف ليستطيع الباحث الرجوع إليه في الوقت الذي يريده بعد فتح البرنامج.

المطلب الثالث: الشكل العام لنموذج الانحدار الخطي

يستخدم النموذج الخطي البسيط لتكوين علاقة بين متغير تابع ل ومتغير مستقل مفسر X بواسطة عينة n من الملاحظات هذه العلاقة تسمح بشرح قيم لا بواسطة قيم مأخوذة من طرف، كعلاقة الكمية المطلوبة من سلعة ما مع سعرها أو علاقة الإنفاق الاستهلاكي بالدخل المتاح .... إلخ، أو بعبارة أخرى أثر متغير مستقل واحد على متغير آخر يسمى بالتابع، وتعرف علاقة الانحدار بالشكل الثاني[1]:

حيث : Yiالمتغير التابع (الداخلي) ، Xi(: المتغير المستقل (الخارجي)εi : حد الخطأ (المتغير العشوائي) أما في يمثل الجزء الثابت وهو الجزء المقطوع من المحور الرأسي، وهو عبارة عن قيمة متوسط المتغير التابع لما تنعدم قيمة المتغير المفسر ، بينما β فيمثل ميل المستقيم وهو يعبر عن مقدار التغير في المتغير التابع إذا حدث تغير في المتغير المستقل بوحدة واحدة ويطلق عليه أيضا بمعامل الانحدار، وإشارته تبين ما إذا كانت هنالك علاقة طردية أو عكسية بين المتغير التابع والمتغير المستقل،n: عدد المشاهدات أو الملاحظات , ويرجع وجود حد الخطأ إلى عدة أسباب منها:

- إهمال بعض المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع في النموذج.
- الصياغة الرياضية غير السليمة للنموذج.
- حدوث خطأ في كل من تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية.

المبحث الثاني: تحليل التطبيقي لتأثير التضخم على القدرة الشرائية في الجزائر

سنقوم عن طريق هذه الدراسة بإعداد نموذج قياسي لمعدلات التضخم في الجزائر لفترة (2004_2024) وهذا بهدف ابراز تأثير التضخم على القدرة الشرائية من خلال مؤشر الدخل الحقيقي.

$$Y_i = \alpha + \beta X_i + \varepsilon_i \qquad i = 1 \ldots\ldots n$$

[1] عمران بن عيسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

المطلب الأول: إعداد النموذج

يعد إعداد نموذج اقتصادي لتحليل تأثير التضخم على القدرة الشرائية في الجزائر خطوة أساسية لفهم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وانعكاساتها على الواقع المعيشي.

الفرع الأول: تعيين النموذج

يمثل تعيين النموذج إطارا أوليا لتحديد المتغيرات وصياغة العلاقة بينها في شكل رياضي يعكس البنية النظرية للتحليل.

أولا: تحديد متغيرات النموذج

- المتغير التابع: القدرة الشرائيةPR : سوف نعتمد على مؤشر الأجر الحقيقي السنوي بالدينار الجزائري لقياس القدرة الشرائية.
- المتغير المستقل: التضخم INF: سوف نعتمد على مؤشر اسعار المستهلك السنوي لقياس التضخم .

ثانيا: تحديد الشكل الرياضي

لتحديد أثر التضخم على القدرة الشرائية في الجزائر نعتمد على النموذج المتمثل بمعادلة الانحدار الخطي التالية:

$$PA_i = a + b(INF_i) + \mu_i$$

حيث:

PA: تمثل القدرة الشرائية.

INF: تمثل التضخم.

a.b: معلمات النموذج.

μ_i : حد الخطأ العشوائي.

الفرع الثاني: تقدير النموذج

تساهم هذه المرحلة في إعداد الأساس الكمي لتحليل العلاقة بين المتغيرات، من خلال معالجة البيانات وفحص خصائصها الإحصائية لتقدير النموذج بشكل دقيق.

أولا: تجميع البيانات

لغرض تقدير معلومات النموذج تم تجميع البيانات المتعلقة بكل المتغيرات التي تضمنها النموذج للفترة (2004_2024)، من مصدرين يبرزهما الجدول التالي :

جدول رقم (09): مصادر البيانات المعتمدة

الرمز	المتغير	المصدر
INF	معدل التضخم	- قاعدة بيانات البنك الدولي World Développement Indicator
PR	الأجر الحقيقي	- بنك الجزائر - الديوان الوطني للإحصائيات

المصدر: من إعداد الطالبة

ثانيا: الاحصاءات الوصفية

تظهر لنا البيانات الواردة في جدول رقم (10) بعض الاحصاءات الوصفية للمتغيرات الدراسة خلال الفترة(2004_2024) .

الجدول رقم (10): احصاءات الوصفية لعينة الدراسة

	متوسط	الانحراف المعياري	أكثر قيمة	أقل قيمة
INF	4.812381	20323753	9.32000	1.38000
PR	28.66390	8.022958	38.46154	16.0000

المصدر: مخرجات برمجية Eviews

من خلال تحليل الإحصائيات الوصفية لمتغيري التضخم والقدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة 2004–2024، يتبين أن متوسط معدل التضخم بلغ حوالي 4.81٪، وهو ما يعكس مستوى تضخم معتدل نسبيا، وإن كان قد يشكل ضغطًا على الاقتصاد الكلي إذا لم يصاحبه نمو اقتصادي مواز أو زيادات مناسبة في الدخل.

في المقابل، سجل متوسط القدرة الشرائية مستوى يقدر بـ 28.66، وهو ما يعبر عن القوة الشرائية العامة للأفراد خلال نفس الفترة. غير أن الانحراف المعياري المسجل يسلط الضوء على درجة التذبذب في هذين المتغيرين، حيث بلغ 2.22 للتضخم، ما يشير إلى تقلبات معتبرة في مستويات الأسعار، بينما بلغ 8.02 للقدرة الشرائية، مما يعكس تفاوتا واسعا في مستوى المعيشة وتأثرا كبيرا بالعوامل الاقتصادية، خاصة تلك المرتبطة بالتضخم وتغيرات الدخل الحقيقي.

- **مصفوفة الارتباط بين المتغيرات**

جدول رقم (11): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

	INF	**PR**
INF	**1.000000**	0.386316
PR	**0.386316**	1.000000

المصدر: مخرجات برنامج Spss

تظهر بيانات الجدول انا معامل ارتباط قد بلغ 0.386% بين المتغيرات تضخم والقدرة الشرائية وهو ما يدل على وجود ارتباط خطي موجب بين المتغيرين.

المطلب الثاني: تقدير وتقييم النموذج

لقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS بالاعتماد على برمجية الاحصائية EViewsلتقدير معلومات النموذج المقترح لقياس أثر معدل التضخم على القدرة الشرائية في الجزائر لفترة (2004_2024) نتائج التقرير نضعها في جدول التالي:

الجدول رقم (12): نتائج تقدير النموذج الدراسة للفترة (2004_2024)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	22.24520	3.886669	5.723462	0.0000
INF	1.333788	0.730586	1.825642	0.0837

R-squared	0.149240	Mean dependent var	28.66390
Adjusted R-squared	0.104463	S.D. dependent var	8.022958
S.E. of regression	7.592351	Akaike info criterion	6.982552
Sum squared resid	1095.232	Schwarz criterion	7.082031
Log likelihood	-71.31680	Hannan-Quinn criter.	7.004142
F-statistic	3.332968	Durbin-Watson stat	0.237568
Prob(F-statistic)	0.083664		

المصدر: مخرجات برمجية Eviews

تشير النتائج التقديرية المعروضة في جدول رقم (12) (إلى أن معامل متغير معدل التضخم بلغ 1.333، وهو تأثير إيجابي معنوي إحصائياً عند مستوى دلالة 10%، حيث بلغت قيمة اختبار المعنوية 0.0837، وهي أقل من مستوى الدلالة الحرج المحدد بـ 10%.

يعكس هذا المعامل أن زيادة التضخم بوحدة واحدة ترتبط بارتفاع في القدرة الشرائية للأجر الحقيقي بمقدار 1.333 وحدة، مما يدل على وجود علاقة إيجابية بين التضخم والقدرة الشرائية خلال فترة الدراسة. وعلى الرغم من أن هذا التأثير إيجابي ويتعارض جزئيا مع النظريات الاقتصادية التقليدية التي تتوقع تآكلاً في القدرة الشرائية مع ارتفاع التضخم، إلا أن ذلك قد يعزى إلى عوامل تعويضية مثل زيادة الأجور الاسمية، أو السياسات الحكومية الداعمة، أو تحسن الإنتاجية، التي حدت من الأثر السلبي للتضخم في الاقتصاد الجزائري. تجدر الإشارة إلى أن مستوى الدلالة الحدّي 10% يدعو إلى ضرورة إجراء دراسات إضافية باستخدام نماذج أكثر تعقيدا وبيانات أوسع للتحقق من استقرار هذه النتائج وتأثير المتغيرات الأخرى المحتملة.

بالنسبة إلى معنوية النموذج ككل، فقد أظهرت النتائج أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت 0.1492، مما يشير إلى أن متغير معدل التضخم كمتغير مستقل يفسر نحو 14.92% من التغيرات في القدرة الشرائية للأجر الحقيقي خلال فترة الدراسة. وتعكس هذه النسبة مدى قدرة النموذج على تفسير التباين في المتغير التابع، وهو ما يؤكد الأهمية النسبية للتضخم كعامل مؤثر في تغيير القدرة الشرائية، مع الإشارة إلى وجود

عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج قد تسهم في التغيرات المتبقية. وبذلك، يظهر النموذج ملاءمة إحصائية معقولة تسلط الضوء على دور التضخم في التأثير على القدرة الشرائية في السياق الاقتصادي الجزائري.

وفيما يتعلق باختبار فيشر(F-test) ، فقد أظهرت النتائج أن قيمة هذا الاختبار بلغت 3.332، وهي قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 10%، حيث بلغ مستوى المعنوية المصاحب للاختبار نحو 0.083. وتشير هذه النتيجة إلى أن النموذج الإجمالي يتمتع بمعنوية إحصائية، أي أن المتغير المستقل المدرج في النموذج، وهو معدل التضخم، يفسر جزءا معتبرا من التغيرات في القدرة الشرائية للأجر الحقيقي. كما تدل هذه النتيجة على سلامة الشكل الرياضي المستخدم في تقدير النموذج، مما يعزز من موثوقية نتائج التحليل ويوحي بأن العلاقة المقدرة بين المتغيرات ليست وليدة الصدفة. وبهذا، يمكن الاستنتاج أن النموذج يكتسب دلالة كلية مقبولة إحصائياً ضمن حدود مستوى دلالة 10%، مما يبرر اعتماده كأساس لتحليل العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية في السياق الجزائري خلال فترة الدراسة.

من خلال نتائج التقدير القياسي، يتضح أن معدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة له تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا على القدرة الشرائية المقاسة بمؤشر الأجر الحقيقي، وهو ما يُشير إلى وجود علاقة مباشرة بين المتغيرين، رغم أنها تخالف جزئيًا التوقعات الاقتصادية التقليدية. كما أظهرت النتائج أن هذا المتغير المستقل يفسر نحو 14.92% من التغيرات في القدرة الشرائية، وهو ما يعكس مساهمة جزئية معتبرة، مع ضرورة إدراج عوامل أخرى مكملة في نماذج مستقبلية. من جهة أخرى، بين اختبار فيشر أن النموذج يتمتع بمعنوية كلية عند مستوى 10%، مما يدل على سلامة الصياغة الرياضية وقدرة النموذج على تفسير العلاقة محل الدراسة بدرجة مقبولة إحصائيا. وبناء عليه، يمكن القول إن النموذج المقدر يعكس ارتباطا حقيقيا ومؤثرا بين التضخم والقدرة الشرائية، ضمن خصوصية السياق الاقتصادي الجزائري.

خلاصة الفصل:

أثبتت المعالجة الإحصائية والاقتصادية للعلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية خلال الفترة المدروسة وجود ارتباط وثيق بين ارتفاع معدلات التضخم وتراجع القيمة الحقيقية للدخول.

وقد مكن استخدام أدوات التحليل الكمي من قياس هذا التأثير بشكل موضوعي، مع إبراز الفروقات بين الفترات الزمنية والتغيرات التي طرأت على المؤشرات ذات الصلة.

تؤكد النتائج المستخلصة أهمية التحليل الإحصائي في توضيح ملامح هذه العلاقة، بعيدا عن التقديرات الانطباعية، مما يوفّر أساسًا علميًا يمكن البناء عليه لفهم أعمق في مراحل لاحقة.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

في ضوء الدراسة المعمقة التي تناولت العلاقة بين معدلات التضخم والقدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2004 _ 2024)، فقد تبين أن هذه الظاهرة الاقتصادية تمثل تحديا مركزيا يعكس تعقيدات الاقتصاد الجزائري. إذ أن التغيرات المستمرة في المستوى العام للأسعار، والتي كانت متأثرة بعوامل داخلية وخارجية متعددة، أثرت بشكل مباشر على الوضع المعيشي للمواطن الجزائري، خاصة الشرائح ذات الدخل المحدود والمتوسط.

تهدف هذه الخاتمة إلى تقديم ملخص واضح للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، واختبار صحة الفرضيات التي تم طرحها، إضافة إلى مقترحات عملية تهدف إلى التخفيف من آثار التضخم وتعزيز القدرة الشرائية.

اختبار صحة الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** شهدت معدلات التضخم في الجزائر تقلبات ملحوظة خلال الفترة دراسة تعد هذه الفرضية صحيحة، حيث بينت المعطيات الإحصائية وجود تذبذبات واضحة في معدلات التضخم نتيجة عوامل داخلية (كالعجز في الميزانية والاختلالات البنيوية) وأخرى خارجية (مثل تقلبات أسعار النفط والمواد الأساسية عالميا).

اتخذ معدل التضخم اتجاها عاما نحو الارتفاع خلال فترة الدراسة. تثبت البيانات المتوفرة صحة هذه الفرضية، إذ تميز المسار العام للتضخم باتجاه تصاعدي، لا سيما في السنوات الأخيرة، مدفوعا بانخفاض قيمة الدينار، وارتفاع تكاليف الاستيراد، والتغيرات الاقتصادية العالمية.

- **الفرضية الثانية:** تراجعت القدرة الشرائية للمواطن الجزائري خلال نفس الفترة. تعتبر هذه الفرضية صحيحة كذلك، حيث كشفت المؤشرات الاقتصادية عن تآكل تدريجي في القدرة الشرائية بفعل ارتفاع الأسعار مقارنة بوتيرة نمو الأجور، مما أدى إلى تراجع المستوى المعيشي للفئات ذات الدخل المحدود والمتوسط.

الفرضية الثالثة: صحيحة حيث يمكن القول إن النموذج المقدر يعكس ارتباطا حقيقيا ومؤثرا بين التضخم والقدرة الشرائية، ضمن خصوصية السياق الاقتصادي الجزائري.

نتائج الدراسة:

- أظهرت الدراسة أن معدلات التضخم في الجزائر شهدت تقلبات واضحة على مدار العشرين سنة الماضية، متأثرة بتغيرات أسعار النفط، الصدمات الاقتصادية العالمية، والسياسات الاقتصادية المحلية، ما أدى إلى فترات من ارتفاع حاد في الأسعار خاصة بعد جائحة كوفيد-19 والأحداث الجيوسياسية الأخيرة.
- تم رصد تدهور ملموس في القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، حيث لم تواكب مستويات الدخل الحقيقي الارتفاعات السعرية، ما أدى إلى انخفاض القوة الشرائية بشكل واضح، لا سيما في الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة.
- إن طبيعة هذه العلاقة ليست آنية فقط، بل تمتد آثارها إلى المدى المتوسط، مع إمكانية أن تتفاوت درجة التأثير حسب السياسات الاقتصادية المتبعة في كل مرحلة زمنية، ما يؤكد فرضية التأثير المتفاوت والمتعلق بطبيعة التدخلات الحكومية.
- وجود علاقة إيجابية بين التضخم والقدرة الشرائية خلال فترة الدراسة.
- قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت 0.1492، مما يشير إلى أن متغير معدل التضخم كمتغير مستقل يفسر نحو 14.92% من التغيرات في القدرة الشرائية للأجر الحقيقي خلال فترة الدراسة.
- كما أظهرت النتائج أن التضخم يفسر نحو 14.92% من التغيرات في القدرة الشرائية، وهو ما يعكس مساهمة جزئية معتبرة، مع ضرورة إدراج عوامل أخرى مكملة في نماذج مستقبلية.
- فعالية السياسة النقدية في الجزائر تبقى محدودة إذا لم تُرفَق بإصلاحات هيكلية تهدف إلى تنويع القاعدة الإنتاجية، تقليص التبعية للنفط، وتعزيز الشمول المالي.
- من الضروري تحديث الإطار المؤسسي للسياسة النقدية بما يضمن استقلالية أكبر لبنك الجزائر وشفافية في اتخاذ القرار.
- إن الحد من التضخم عبر السياسة المالية يتطلب توجهاً إصلاحياً نحو ترشيد الإنفاق، تحسين كفاءة الميزانية العامة، وتعزيز الشفافية والرقابة في السياسات.
- علاقة طردية بين تدهور سعر الصرف وارتفاع التضخم، وهو ما يفضي في النهاية إلى إضعاف القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

- هناك علاقة مترابطة بين معدلات التضخم والبطالة وتأثيرهما المباشر على القدرة الشرائية في الجزائر. فارتفاع التضخم يقلل من القيمة الحقيقية للدخل، بينما تساهم البطالة المرتفعة في تقليص فرص الكسب والإنفاق، ما يفاقم من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية.
- نتيجة تصاعد الطلب الكلي مقابل تراجع العرض الكلي بسبب انخفاض مستويات الإنتاج الحقيقي والاعتماد الكبير على عائدات النفط، وهو ما ساهم بدوره في ارتفاع معدلات التضخم خلال هذه الفترة.

المقترحات:

بناء على ما توصلت إليه الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من المقترحات التي تهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي واحتواء تأثير التضخم على القدرة الشرائية، وهي كالتالي:

- تعزيز السياسات النقدية والمالية المستقرة: ضرورة تبني استراتيجيات تحكم فعالة في التضخم، من خلال ضبط السيولة النقدية وتقليل الاعتماد على التمويل غير المستدام.
- تنويع الاقتصاد الوطني: تقليل الاعتماد على عائدات المحروقات عبر دعم القطاعات الإنتاجية المحلية وتشجيع الاستثمارات في مجالات متنوعة لضمان استقرار الدخل وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.
- تحسين منظومة الدعم الاجتماعي: إعادة توجيه الدعم ليشمل الفئات الأشد ضعفا بشكل أكثر فعالية، مع مراعاة العدالة الاجتماعية والحد من التضخم المفرط.
- مراجعة سياسات الأجور: ضمان توازن نمو الأجور مع معدلات التضخم للحفاظ على القدرة الشرائية للعمال والمواطنين.
- تعزيز الشفافية والحوكمة الاقتصادية: تحسين جمع البيانات وتطوير نظم المتابعة والتحليل الاقتصادي لمواكبة التطورات واتخاذ القرارات المبنية على بيانات دقيقة.
- التثقيف الاقتصادي: رفع مستوى وعي المواطنين بأهمية التضخم وتأثيره على الحياة اليومية، مما يساهم في تبني سلوكيات استهلاكية مدروسة.

قائمة المراجع

الكتب:

1. سعود جايد مشكور العامري، **محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق**، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2014.

2. أحمد إبريهي علي، **الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات**، منقحة وموسعة للتعليم العالي، الطبعة الثانية، العراق،2021.

3. أحمد أديب أحمد، **تطبيقات في الاقتصاد القياسي باستخدام برنامجEVEIWS** ، وزاره الاعلام السورية للنشر والتوزيع، اللاذقية، سوريا،2022.

4. إسماعيل عبد الرحمان، **حربي محمد عريقات، مفاهيم ونظم الاقتصادية: التحليل الكلي والجزئي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2004.

5. جيمس حوراتيني، ريجارد استروب، **الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص**، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، وعبد العظيم محمد دار المربع للنشر، الرياض، السعودية،1988.

6. خالد واصف الوزين، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

7. زكي رمزي، **مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1980.

8. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا**، الدار الجامعية – بيروت – 1998.

9. سامي السيد، **النقود والبنوك والتجارة الدولية**، منظمة الإدارة العربية، القاهرة، مصر،2018.

10. السيد محمد السريتي، علي الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2008.

11. شوقي أحمد دنيا، **النقود والتضخم**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2017.

12. صالح خصاونة، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، الطبيعة الثانية، عمان، الأردن، 2000.

13. صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، **التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2016.

14. ضياء محمد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2008.

15. عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.

16. عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 1999.

17. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2003.

18. عناية غازي حسين، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر, 1985.

19. فاروق بن صالح الخطيب، **النقود والسياسات النقدية**، مكتبة الشقرى للنشر والتوزيع، السعودية، 2014.

20. كنعان علي، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2012.

21. كمال شرف، هاشم أبو عراج، **النقود والمصارف**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1994.

22. محمد أحمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة**، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، صنعاء، اليمن،2014.

23. محمد حسين الوادي وحسين محمد سمحان وآخرون، **النقود والمصارف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.

24. محمد عزيز غزلان، **الاقتصاد الكلي– الحسابات –النظرية السياسية**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2002.

25. محمد محمود شهاب، **الاقتصاد النقدي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1990.

26. محمود حسن الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة النشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2007.

27. محمود عبد الفضيل، **مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1982.

28. محمود محي الدين، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، الدار العربية للعلوم للنشر، الطبيعة الأولى، بيروت، لبنان، 2007.

29. مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، حسام داود حاضر، **عقلة مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة للنشرة التوزيع، عمان، الأردن، 2000.

30. ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، **مدخل في علم الاقتصاد**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2007.

31. نبيل الروبي، **نظرية التضخم**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر،1984.

32.وضاح نجيب رجب، **التضخم والفساد الأسباب والحلول**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2001.

المذكرات:

1. أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية – دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990–2003** ,مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
2. أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية – دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990–2003**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعةالجزائر،2006.
3. بركان زهية، **فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ديالي ابراهيم، الجزائر، 2010.
4. بن يوسف نوة، **تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970_2012)**، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2016.
5. بوريت يمينة، **صولة رندة دور السياسة النقدية في علاج التضخم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2010–2022)**، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي1945، قالمة، الجزائر،2023.
6. السعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006.
7. سيف ملازم، وسيم حدانة، **أثر نمو الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980–2022)**، مذكرة ماستر، العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، الجزائر،2024.
8. شريط رقية، مداني بشرى، **دور السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر من (2006–2016)**، مذكرة الماستر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحفيظ بالصوف، ميلة، الجزائر ،2018.
9. صالح تومي، **النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988–2000)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1 – بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2002.

10. صباح يوسف، فاطمة الزهراء جرفي، **السياسة النقدية ودورها في استهداف معدلات التضخم في الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد صديق بن يحي، جيجل،2020.

11. صحراوي محمد نجيب، **دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1980 – 2014)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2016.

12. صغيري فاطيمة الزهرة، **دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)**، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

13. عبد الجليل شقيق، **استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول: دراسة حالة الجزائر (1990_2009)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2012.

14. عمار بزعرور، **السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية: حالة الجزائر (1990-2005)**، أطروحة دكتوراه، تخصص التخطيط، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر1، الجزائر العاصمة،2011.

15. فريد بن طالبي، **فعالية السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابراهيم مصطفى بن زيادة -الجزائر3، الجزائر، 2013.

16. فريد بن طالبي، **فعالية السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابراهيم مصطفى بن زياد-الجزائر 3، الجزائر، 2013.

17. محمد ابن البار، **أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) - دراسة تحليلية قياسية**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.

18. نوة بن يوسف، **تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2012)**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.

المجالات:

1. بلال تومي، رشيد ساطو، **قياس إثر التقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية في الجزائر الفترة** (1990 -2021)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 18، العدد الأول، الجزائر، 2023.

2. بن دفعل كمال، **مؤشرات التضخم في الجزائر دراسة تحليلية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية**، الجزائر المجلد 27، العدد 2، الجزائر، 2013.

3. حسين بن العارية، عبد القادر عبد الرحمان، **تحليل التضخم الديناميكي في الجزائر للفترة 1980-2014**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، الجزائر، المجلد 15، العدد 02، الجزائر، 2018.

4. حسين مزود، **الزيادة في الأجور وتأثيرها على تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر**، مجلة مدارات سياسية، المجلد 06، العدد 01، الجزائر،2022.

5. دحماني فاطمة وآخرون، **تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019**، مجلة الإبداع، جامعة لونسي علي، المجلد 10، العدد10، البليدة، الجزائر، 2000.

6. رابحي إبراهيم، وجب الله مصطفى، **مؤشر أسعار الاستهلاك وعلاقته بمتغيرات السياسة النقدية في الجزائر (1995-2020)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة مخبر استراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، المجلد07، العدد02، الجزائر، 2022.

7. سعد المغازي، محمود معطي، **الانخفاض في قيمة العملة على الوفاء بالالتزامات**، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 36، العدد الأول، الجزائر، 2021.

8. عبد الصمد سعودي وحسين بالعجوز، **إصلاحات السياسة النقدية في نقل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 01، العدد 12، الجزائر، 2014.

9. العقون نادية، **دراسة تحليلية لأثر سعر الصرف الرسمي على القوة الشرائية للعملة حالة الجزائر للفترة (1970_2019)**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 11، العدد الثاني، الجزائر،2021.

10. فايزة بولعجين، نوال بيراز، **قراءة في أسباب انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر**، المجلة الدولية في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، المجلد 1، العدد1، الجزائر، 2021.

11. قارة إبراهيم، مناقر نور الدين، **أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي مقاربة نظرية ودراسة قياسية لفترة الإصلاحات المالية في الجزائر (1990-2012)**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد،03، الجزائر، 2016.

12. قنوني حبيب، بن عدة محمد وريغي مليكة، **البطالة والتضخم في الجزائر دراسة العلاقة بين الظاهرتين (1990- 2013)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 11، الجزائر، 2014.

13.كون فتيحة، عبد القادر خليل، **دراسة تحليلية لمستوى المعيشة بالجزائر خلال الفترة (2001-2018)**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 8، العدد 01، الجزائر ،2020.

14.محمد عادل القصري، كمال كارمة، **القدرة الشرائية في الجزائر أسباب التراجع واجراءات المعالجة**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد09، العدد الأول، الجزائر ،2023.

15.محمد عادل القصري، كمال كارمة، **القدرة الشرائية في الجزائر أسباب التراجع واجراءات المعالجة**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد09، العدد الأول، الجزائر ،2023

16.مسعود الشهب، **دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة (2000-2022)**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد :10، العدد :02، الجزائر، 2024.

تقارير رسمية:

1. بنك الجزائر، **التقرير السنوي** ،2022.
2. بنك الجزائر، **التقرير السنوي لعام**،2023.
3. **تقرير الجهاز المركزي للإحصاء النيجري** ،2022.
4. تقرير بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي**،2022.
5. تقرير بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي**،2022.
6. تقرير بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي**،2023.
7. تقرير بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**،2021.
8. الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) ، **تقرير الأجور**،2021.
9. الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) ، **تقرير التنمية الجهوية**،2023.
10. الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) ، **تقرير حول سوق العمل والإنتاجية**،2021.
11. الديوان الوطني للإحصائيات، **متوسط الأجر الوطني** ،2021.
12. صندوق النقد الدولي، **تقرير المراجعة الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر**، 2017.
13. وزارة الأشغال العمومية، **التقرير الوطني للبنية التحتية**،2022.
14. وزارة الصناعة الجزائرية، **تقرير تحديث النسيج الصناعي**،2022.
15. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **النشرة القطاعية**،2022.
16. وزارة المالية الجزائرية، **قانون ضبط الميزانية لسنة** ،2022.

المواقع الأنترنت:

1. https://www.destatis.de
2. **برنامج EViews في التحليل الإحصائي**، تاريخ الإضطلاع:2025/05/26، انظر إلى الرابط: https://www.manaraa.com

3. **برنامج EViews في التحليل الإحصائي**، تاريخ الإضطلاع:2025/05/28، انظر إلى الرابط: https://www.manaraa.com
4. برنامج EVIEWS، تاريخ الاطلاع:2025/05/25، انظر إلى الرابط: https://blog.ajsrp.com
5. برنامج EVIEWS، تاريخ الاطلاع:2025/05/26، انظر إلى الرابط: https://blog.ajsrp.com
6. برنامجEViews، تاريخ الاضطلاع: 2025/0/25، انظر إلى ارابط: https://www.manaraa.com
7. البنك الاحتياطي الهندي، **تقرير السياسة النقدية السنوي لعام 2022**، 2023، انظر إلى الرابطhttps://www.rbi.org.in :
8. **www.Worldbank.org**
9. https://donnees.banquemondiale.org
10. https://www.albankaldawli.org/ar/home
11. https://www.ons.dz
12. **www.imf.org**
13. البنك المركزي الأرجنتيني، **التقرير السنوي حول الأداء الاقتصادي لعام 2023**، انظر إلى الرابط: https://www.bcra.gob.ar
14. المعهد الوطني للإحصاء التونسي، **البيانات الفصلية حول سوق الشغل – الربع الثالث 2023**، 2023، انظر إلى الرابط : http://www.ins.tn
15. مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي(BEA) ، **تقرير الميزان التجاري للولايات المتحدة لعام 2021**، 2022، انظر إلى الرابط: https://www.bea.gov
16. مكتب الوطني للإحصاء الصيني، **تقرير الأداء الاقتصادي والاجتماعي لجمهورية الصين لعام 2023**، 2024، انظر إلى الرابط : http://www.stats.gov.cn
17. منظمة الشفافية الدولية، **تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام 2017**، برلين: منظمة الشفافية الدولية، 2018، انظر إلى الرابط: https://www.transparency.org/en/cpi/2017/index/egy
18. موقع بوينس آيرس تايمز، **التضخم في الأرجنتين تجاوز 211% في عام 2023**، منشور في يناير 2024، انظر إلى الرابط: https://www.batimes.com.ar/news/economy/inflation-in-argentina-surpassed-211-in-2023-reveals-indec.phtml
19. وزارة المالية الجزائرية، **تقارير تنفيذ برامج الإنعاش والنمو الاقتصادي 2001–2009**, تاريخ الإضطلاع:205/05/16, انظر إلى الرابط:https://www.mf.gov.d

المطبوعات:

1. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2003.

الملاحق

الملحق رقم 01: جدول يوضح معدل التضخم والقدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة 2004-2024

سنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Xالتضخم	3.96	1.38	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91
Yالقدرة الشرائية	16000	16666.67	17283.95	18823.53	20000	21052.63	22680.41
سنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
Xالتضخم	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.4	5.59
Yالقدرة الشرائية	24242.42	26470.59	28571.43	30555.56	32727.27	33928.57	34782.61
سنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
Xالتضخم	4.27	1.95	2.42	7.23	9.27	9.32	4.41
Yالقدرة الشرائية	35897.44	35833.33	36065.57	37096.77	37301.59	37500	38461.54

الملحق رقم 02: مخرجات برمجية Eviews

Dependent Variable: PR
Method: Least Squares
Date: 05/28/25 Time: 14:10
Sample: 2004 2024
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	22.24520	3.886669	5.723462	0.0000
INF	1.333788	0.730586	1.825642	0.0837

R-squared	0.149240	Mean dependent var	28.66390
Adjusted R-squared	0.104463	S.D. dependent var	8.022958
S.E. of regression	7.592351	Akaike info criterion	6.982552
Sum squared resid	1095.232	Schwarz criterion	7.082031
Log likelihood	-71.31680	Hannan-Quinn criter.	7.004142
F-statistic	3.332968	Durbin-Watson stat	0.237568
Prob(F-statistic)	0.083664		

الملحق رقم 03: مخرجات برمجية Eviews

Date: 05/28/25 Time: 13:59
Sample: 2004 2024

	INF	PR
Mean	4.812381	28.66390
Median	4.410000	30.55556
Maximum	9.320000	38.46154
Minimum	1.380000	16.00000
Std. Dev.	2.323753	8.022958
Skewness	0.655196	-0.308642
Kurtosis	2.566453	1.520976
Jarque-Bera	1.666956	2.247483
Probability	0.434535	0.325061
Sum	101.0600	601.9419
Sum Sq. Dev.	107.9966	1287.357
Observations	21	21

الملحق رقم 04: مخرجات برنامج Spss

```
CORRELATIONS
 /VARIABLES=INF PA
 /PRINT=TWOTAIL NOSIG
 /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

Remarques

Résultat obtenu		02-JUN-2025 10:17:47
Commentaires		
Entrée	Ensemble de données actif	Ensemble_de_données2
	Filtrer	<aucune>
	Poids	<aucune>
	Scinder fichier	<aucune>
	N de lignes dans le fichier de travail	21
Traitement valeurs manquantes	Définition de manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques pour chaque paire de variables sont basées sur toutes les observations comportant des données valides pour cette paire.
Syntaxe		CORRELATIONS /VARIABLES=INF PA /PRINT=TWOTAIL NOSIG...
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,02

```
[Ensemble_de_données2]
```

Corrélations

		INF	PA
INF	Corrélation de Pearson	1	,380
	Sig. (bilatérale)		,084
	N	21	21
PA	Corrélation de Pearson	,380	1
	Sig. (bilatérale)	,084	
	N	21	21

ملخص الدراسة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التضخم على القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2024، انطلاقا من اعتبار القدرة الشرائية نتيجة مركبة تتأثر بجملة من العوامل الاقتصادية، من بينها التضخم باعتباره من أبرز الظواهر التي تمس التوازن الاستهلاكي للأفراد. وقد سعت الدراسة إلى بناء إطار نظري متكامل يشرح مفهومي التضخم والقدرة الشرائية، ويفسر أبعاد كل منهما، بالإضافة إلى تحليل واقع التضخم في الجزائر والسياسات الاقتصادية المعتمدة للتعامل معه.

مما يشير إلى أن متغير معدل التضخم كمتغير مستقل يفسر نحو 14.92% من التغيرات في القدرة الشرائية للأجر الحقيقي خلال فترة الدراسة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التضخم ساهم بشكل ملحوظ في تراجع القدرة الشرائية للمواطن الجزائري خلال الفترة المدروسة، نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات مقارنة بوتيرة نمو الأجور والدخول. كما بيّنت التحليلات أن الأثر التضخمي انعكس سلبًا على الاستهلاك الأسري ومستوى المعيشة، في ظل محدودية فعالية التدخلات الاقتصادية في الحد من حدة هذه الظاهرة، ما يستدعي تعزيز آليات الرقابة السعرية وتوجيه السياسات نحو حماية الدخل الحقيقي للأفراد.

الكلمات المفتاحية: التضخم، القدرة الشرائية، الدخل الحقيقي، مستوى المعيشة، سعر صرف...

Résumé:

Cette étude visait à analyser l'impact de l'inflation sur le pouvoir d'achat en Algérie entre 2004 et 2024, en partant du principe que le pouvoir d'achat est un phénomène complexe influencé par plusieurs facteurs économiques, dont l'inflation, l'un des phénomènes les plus marquants affectant l'équilibre de la consommation individuelle. L'étude visait à construire un cadre théorique intégré expliquant les concepts d'inflation et de pouvoir d'achat, en expliquant leurs dimensions respectives, et en analysant la réalité de l'inflation en Algérie et les politiques économiques adoptées pour y faire face.

Il ressort de ces résultats que le taux d'inflation, en tant que variable indépendante, explique environ 14,92 % de l'évolution du pouvoir d'achat des salaires réels au cours de la période étudiée.

Les résultats de l'étude ont montré que l'inflation a contribué de manière significative à la baisse du pouvoir d'achat des citoyens algériens au cours de la période étudiée, en raison de la hausse continue des prix des biens et services par rapport au taux de croissance des salaires et des revenus. L'analyse a

également révélé que l’impact de l’inflation a eu un impact négatif sur la consommation des ménages et le niveau de vie, compte tenu de l’efficacité limitée des interventions économiques pour atténuer ce phénomène. Cela nécessite de renforcer les mécanismes de contrôle des prix et d'orienter les politiques vers la protection du revenu réel des individus.

Mots-clés : inflation, pouvoir d'achat, revenu réel, niveau de vie, taux de change**…**